

إعلام الفضائح
الصحافة الإستقصائية
الفضيحة الكاملة
عبد الحليم حمود
ON OFF

الطبعة الأولى 2010 م

إعداد ونشر

ON OFF مركز الدراسات و الترجمة- إشراف عبدالحليم حمود.
هاتف: 477970 1 961+ بيروت - لبنان

توزيع

دار المؤلف Dar Al-Moualef
للنشر والطباعة والتوزيع ش.م.م
For Publishing, Printing and Distribution s.a.r.l
هاتف: 823720 1 961+ فاكس: 825815 1 961+
ص.ب: 13/5687 بيروت - لبنان

الكتاب

خلال التحقيق بفضيحة ووترغيت، اتصل ودوارد برجل كان يعمل في منصب حكومي رفيع وسأله هل سمع شيئاً عن التصرفات المسيئة. لقد سمع بها فعلاً، وعرف قدراً هائلاً من المعلومات، وبدا واضحاً أنه يعتبر أن من واجبه المساعدة في فضح المؤامرة. لكن يراوده شك البيروقراطي الطبيعي بالصحافة، كما شعر بالقلق من أن تستخدم القصص المعتمدة على المعلومات التي يملكها هو وقلة من الأشخاص الآخرين بدون توكيد من مصادر أخرى.

لذلك وافق على مساعدة ودوارد، لكن تبعاً لشروط معينة: سوف يكتفي بإرشاد المراسل إلى الاتجاه الصحيح، وكل ما يبلغه من معلومات يجب أن تدمج مع معلومات المصادر الأخرى. اللقاءات التي جرت بينه وبين ودوارد جرت في مرآب للسيارات تحت الأرض في الهزيع الأخير من الليل، وكانت تحدد بطلب منه. لكن نوعية المساعدة التي قدمها دفعت ودوارد إلى الموافقة على هذه الشروط.

لم يكشف المصدر هويته لأحد، وأطلق عليه أحد مدراء التحرير في «واشنطن بوست» اسم «الحنجرة العميقة» وما زالت هويته سرّاً غامضاً لا يعرفها سوى ودوارد.

إنها لفرصة نادرة لا تتاح إلا لقلة قليلة من المراسلين، أن يتعرف ودوارد على مثل هذا المصدر المطلع ويحظى بتعاونه. لكن المبدأ الأخلاقي الذي ارتكز عليه ودوارد في تعامله مع مثل هذا المصدر هو الالتزام بالقواعد التي وضعها له. هذا لا يعني القبول بكل ما يقوله؛ فقد تجادل ودوارد مع مصدره مراراً وتكراراً، لكنه التزم وتمسك بكل ما اتفقا عليه.

فكانت فضيحة ووترغيت، واستقالة الرئيس نكسون.

إنها الصحافة الاستقصائية، التي تتلصص على الكواليس بشتى أشكالها من السياسة إلى الفن والرياضة والثقافة.

يتميز الصحافي الاستقصائي بشغفه وحماسته ومرونة أدائه، وصبره.

أحياناً قد يستلزم الأمر أسابيع وأشهر لاحتشاد كافة أدلة التحقيق وإثباتاته. وفي أحيان أخرى، يقف الحظ إلى جانب الصحافي فيعثر على «الجريمة» الكاملة دون كبير عناء.

عملنا في كتابنا هذا على تعريف الصحافة الاستقصائية ومقدماتها، ثم العروج نحو أبرز وأشهر القضايا التي التصقت في قعر الذاكرة الصحافية الاستقصائية.

ألف باء الاستقصاء

قبل الاستقصاء

«الدقة، الدقة، الدقة». كل كتاب دراسي عن الصحافة يهون من أهمية العبارة التي وضعها جوزيف بوليتزر في «نيويورك ورلد New York World» ويقول أحد النصوص القياسية: «كل المعلومات يجري التحقق منها قبل استخدامها».

ويعني هذا من الناحية العملية قدراً كبيراً من التركيز عند جعل الأشياء الصغيرة تأخذ شكلها الصحيح. «أرجوك أن تهجي ذلك الاسم يا سيدتي. هل هو «س م ي ث» أم «س ي م ي ث»؟ وأرجوك كذلك أن تؤكدي ذلك العنوان». ولكن حتى هذه الحقائق من الصعب أن تكون نهائية. فعند جمع المعلومات على عجل، قد يخطىء أكثر المخبرين الصحفيين اجتهاداً في رقم في عنوان ما. وربما يقع المحرر في خطأ ما بطريق السهو، ويزداد احتمال الخطأ في القصص المركبة التي تعتمد الدقة فيها على الانتقاء من بين الحقائق الكثيرة وتقديم الفروق الطفيفة[1].

---

(1) جون ماكسويل هاملتون وجورج أ. كريمسكي، صناعة الخبر في كواليس الصحافة الأمريكية. دار الشروق، القاهرة 2000 ص26.

والقراء مجهزون تجهيزاً جيداً للحكم على دقة القصص التي لديهم أكبر قدر من المعرفة والخبرة عنها. ويقول مارتن ماير إن هذا هو السبب في أن الدراسات عادة ما تشير إلى أن القراء «يشكون في دقة نقل الأخبار المحلية، ويعتبرون أن الأخبار القومية ليست دقيقة بما يكفي، ويصدقون الأخبار الدولية بدون تحفظ».

لماذا لا يصدق الصحفيون أمهاتهم؟

«إذا قالت لك أمك إنها تحبك، عليك بالتأكد من صحة قولها» وكأية مقولة صحفية، يعد هذا القول القديم، الذي لا ينم عن الاحترام، القوة الدافعة للمهنة. عليك بالتعامل مع الحقائق وليس المشاعر. لا تصدق كل شيء. ابحث عن الدليل بلا عواطف.

وتعتمد وسائل الإعلام الأمريكية على الحقائق بما يزيد على اعتماد أي نظام صحفي فيما سواها من دول. فهي تكد من أجل المعلومات التي يمكن التحقق من صحتها، سواء أكانت نقلاً عن دفتر أحوال قسم الشرطة أم تفريغ أحد المؤتمرات الصحفية. ومن الناحية النظرية، فإن المخبرين الصحفيين المكلفين بتغطية إحدى القصص لا ينطلقون بحثاً عن الحقائق لدعم اقتناع لديهم بالفعل. وهم قد يسايرون إحدى الفرضيات، ولكن لا بد أن يختبروها ويعيدوا مطابقتها على الأدلة. وأعلنت الجمعية الأمريكية لمحرري الصحف في سنة 1923 ضمن «قوانين الصحافة» الخاصة بها أن «التقارير الإخبارية ينبغي أن تكون خالية من الرأي أو التحيز من أي نوع كان».

وكان هارفي شواندر رئيس قسم الأخبار المحلية لفترة طويلة في «ميلووكي جورنال» Milwaukee Journal نموذجاً لعقلية الحقائق أولاً في الصحافة. ففي يوم من الأيام تلقى مخبر صحفي صغير موهوب يعمل على مقربة من شواندر قصة حادث سيارة أبلغها مخبر في الميدان. سلم المخبر الشاب أول صفحة للمحرر القاسي، وكان قد كتب عليها موقع القصة على أنه فون دي لاك.

قال شواندر: «كنت أظن أن هذا الحادث وقع في أوشكوش».

فكان رد المحرر هو: «أوشكوش أو فون دي لاك، ما الفرق في ذلك؟».

وحينذاك هب شواندر الذي احمر وجهه واقفاً ودفع الشاب ناحية باب المصعد. ولم يره أحد في صالة الأخبار مرة أخرى.

وعند البحث عن الحقائق والأدلة، يتخيل الصحفيون أنفسهم في بعض الأحيان علماء. والواقع أنهم ينظرون إلى العلوم والأساليب العلمية الحديثة ليستلهموا منها. وفي العشرينيات طرح والتر ليبمان هذا السؤال: «هل توقفت يوماً كي تفكر فيما يعنيه أن يكتسب رجل ما الروح العلمية؟» وأجاب هو بقوله: «إن معنى ذلك أنه مستعد لأن يدع الأمور تسير سيرتها، سواء أرادها أن تسير بتلك الطريقة أم لا. وهو يعني كذلك أنه تغلب على رغبته في أن يجعل العالم يسوغ له أحكامه المسبقة»[1].

---

(1) المرجع السابق.

وتتصل قواعد الصحافة الأساسية في الوقت الراهن بالحقائق. إلا أن نقل الأخبار القائم على الحقائق ليس سمة أساسية من سمات الصحافة. فقد نشأ شيئاً فشيئاً. وكان ظهور العلوم الحديثة أحد عوامل ذلك، كما ذكر آنفاً. وكان البزنس عاملاً آخر. حيث رأى الناشرون أن الدخول في سوق وسائل الإعلام يعتمد على تقديم الأخبار المحايدة. وبدلاً من تقديم تقارير إخبارية تميل ناحية التوقعات التجارية والسياسية الخاصة بمجموعة محدودة من القراء، قدمت صحف سوق وسائل الإعلام شيئاً يمكن أن يستفيد منه كل قارىء، وهو الحقائق.

وواقع الأمر أن الصحفيين لا يمكن أن يكونوا علماء بحق. وليس منتظراً من العلماء أن ينتجوا اكتشافات جديدة بشكل يومي في بيئات لا يحكمها ضابط وعن موضوعات ليسوا خبراء فيها. ولكن هذا هو ما يفعله الصحفيون. فهم مرتبطون بمواعيد نهائية صارمة يلتزمون بها في ظروف تتسم بالفوضى. وفي الوقت الذي لا يتجرأ فيه عالم البيولوجيا على معالجة مشكلة تتعلق بالفيزياء، فلا يفترض أن يرهب الصحفيين أي نقص في الخبرة في مجال من المجالات. فميزة كبيرة أن تكون هاوياً.

ويعترف الصحفيون كذلك بأن الحقائق المجردة وحدها لا تكفي. ولنفكر في ذلك السباق على منصب حاكم الولاية الذي يقول فيه جونز إن خطته سوف تقلل ضرائب الدخل بمقدار مائتي دولار للفرد. ماذا يحدث لو أن جونز لفق هذا الرقم وحسب، وأن خطته سوف تزيد الضرائب؟ أية حقيقة ينقلها الصحفي إن هو نقل ما قاله جونز على وجه الدقة؟ لا بد أن يتخذ الصحفيون قراراً بشأن الحقائق. ففي إحدى

القصص المشهورة تلقى مخبر صحفي خبراً معداً من سفير أمريكي. قال الصحفي: «هذا كذب صراح وأرفض إرساله إلى صحيفتي»[1].

(1) المرجع السابق، ص28.

الأدلة

إنه الركن الأساس من أركان التحقيق الصحفي، بل إن جميع الأركان الأخرى وعلى أهميتها لا ترقى إلى أهمية الأدلة في إضفاء صبغة التحقيق الصحفي على أي عمل إعلامي.

الأدلة هي الشغل الشاغل للمحقق، فمن دونها لن يستطيع الوصول إلى أي حقيقة، وأي خطوة يخطوها باتجاه الخروج بنتيجة من دون أدلة ستكون تهوراً يوقعه في أكثر الأحيان داخل دائرة فقدان المصداقية والسمعة بل والمساءلة القانونية أحياناً.

وليس في الأمر مبالغة إذا قلنا إن المستقبل المهني للمحقق الصحفي هو دائماً على المحك عندما يكون بصدد إعداد تحقيق استقصائي ينوي من خلاله كشف عدد من الأدلة توصل إلى حقيقة ما[1].

والأدلة بهذا المعنى يجب أن تكون أدلة دامغة ومباشرة وواضحة لا لبس فيها، تماماً كما تفعل الشرطة القضائية في محاولتها اكتشاف ملابسات الجريمة. نحن أمام تلك العبارة الشهيرة: لا قضية بلا أدلة،

---

(1) ضياء أبو طعام، التحقيق الصحفي، دار الهادي، بيروت 2008، ص48.

فالدليل الصحفي هو ذاته الدليل القضائي الذي يدين متهماً أو يبرىء مظلوماً أو يكون سبباً في إعطاء كل ذي حق حقه.

أنواع الأدلة الصحفية:

الأدلة التي ينبغي أن يسعى وراءها المحقق الصحفي ترتبط بديهياً بالوسائل التي يملكها الصحفي، وهي على الشكل التالي:

1 ـ المقابلات: وهي الحوارات المسجلة التي يقوم بها الصحفي مع الأشخاص المعنيين بالقضية موضوع البحث، حيث يمكن أن تحتوي هذه الحوارات على شهادات شهود أو خبراء، بل ويمكن أن تكشف اعترافات مباشرة أو غير مباشرة تدين أصحابها أو أشخاصاً آخرين.

2 ـ الوثائق: وهي الأوراق الثبوتية التي تحمل معلومات أو إحصاءات موثقة تشكل دليلاً لإثبات فكرة ما أو واقعة معينة. وكما أن الأصول القانونية تستدعي إبراز هذه الوثائق كي تصبح أدلة يعتد بها، أيضاً فإن المصداقية الصحفية تستوجب على المحقق الصحفي أن يعرض هذه الوثائق على الرأي العام كما هي بدون أي تحريف أو تصرّف مع ذكر اسم الجهة الصادرة عنها وتاريخ إصدارها خصوصاً إذا كنا بصدد وثائق رسمية.

3 ـ الصور: وهذا النوع من الأدلة لا يستخدم إلا في الصحافة المرئية على شكل مشاهد مصورة والصحافة المقروءة على شكل صور فوتوغرافية، كون وصف مضمون الصورة من دون عرضها لا يعتبر دليلاً، وهذا أمر بديهي. ويجب أن تحتوي الصورة على وقائع واضحة

ومباشرة، مع إمكانية استخدام الأسهم والدوائر التوضيحية التي تشير إلى المعلومة الحساسة المراد إظهارها كدليل.

وفي جميع الأحوال على المحقق الصحفي أن يأخذ احتياطاته قبل نشر أي دليل أو الخروج باستنتاج مبني على الأدلة التي بحوزته وذلك من خلال استشارة خبير في الشؤون القانونية إذا لم يكن هو ضليع بهذه الأمور، لأن أي نقطة ضعف قانونية في الأدلة أو الاستنتاجات قد تعرّض الصحفي لمشاكل عديدة، وتاريخ الصحافة حافل بحالات كهذه.

وعلى سبيل المثال ما حصل خلال العام 2006 مع الزميل فراس حاطوم، مراسل قناة الجديد (نيو تي في)، عندما دفعه حسه التحقيقي إلى دخول شقة شاهد عيان في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. فبرغم حصول الزميل حاطوم على إذن صاحب الشقة وحارس المبنى، إلا أن دخوله الشقة من نافذتها واحتفاظه ببعض الوثائق التي تعتبر أدلة صحفية، دفع بالقضاء اللبناني إلى توقيفه بتهمة الدخول إلى شقة محرز عليها قضائياً بطريقة غير مشروعة، قبل أن يعود القضاء عن قرار التوقيف ويخلي سبيل حاطوم ورفيقيه بعد أشهر من التوقيف الاحتياطي، كان الزميل بغنى عنها لو أنه استشار خبيراً قانونياً في أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات.

ولكن هناك سؤالاً قد يطرح نفسه: هل ينبغي على المحقق الصحفي أن يجمع كل الأدلة المتعلقة بقضية قبل أن يخلص إلى النتيجة المرادة،

وبمعنى آخر كم هو عدد الأدلة التي يجب على المحقق الصحفي جمعها لإنهاء تحقيقه؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل لا بد من الإشارة إلى أن كل قضية يعمل المحقق الصحفي على كشف خفاياها يكون لها خصائص معينة، وهذه الخصائص ترتبط بنوع الأدلة التي يحتاج المحقق الصحفي للبحث عنها. فالقضية الاجتماعية تختلف عن تلك القانونية أو السياسية وغيرها من القضايا. وعلى سبيل المثال: إن خصائص الإهمال الحكومي تتمثل في وجود قوانين أو مراسيم تلزمها بواجب معين من جهة، ومن جهة أخرى عدم تنفيذ الحكومة ما هو مطلوب منها وفق هذه القوانين أو المراسيم، وبالتالي على المحقق الصحفي أن يجد أولاً الدليل الذي يثبت وجود مثل تلك القوانين أو المراسيم (وثائق، منشورات رسمية، إلخ. .) ومن ثم تقديم الأدلة على أن الحكومة لا تنفذ هذه القوانين (صور حية ومعاينة لبعض المواقع)، وهذان الدليلان يختلفان بالتأكيد عن الأدلة التي يحتاجها المحقق الصحفي فيما لو كان يعمل على قضية جنائية أو اقتصادية إلخ. . ما يعني أنه على المحقق أن يحدد طبيعة وخصائص القضية التي هو بصدد البحث لها عن أدلة، ويمكن في هذه الحالة كما أشرنا سابقاً إلى استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال.

وبالعودة إلى التساؤل المذكور أعلاه، هنا نحن أمام حالتين:

1 ـ **الأدلة الرئيسية**: وهي الأدلة التي ترتبط مباشرة بالقضية موضوع التحقيق، إذ تكفي بذاتها لتدين أو تبرىء جهة ما أو تكشف حقيقة ما.

وفي هذه الحالة، يمكن للمحقق الصحفي الاكتفاء بدليل واحد أو تدعيمه بدليل رئيسي آخر للوصول إلى النتيجة وختم التحقيق.

2 ـ **الأدلة المكملة**: والمقصود بها تلك الأدلة التي لا ترتبط بشكل مباشر بالقضية موضوع التحقيق، لكنها قد تمهد الطريق لكشف النقاب عن دليل رئيسي، أي أن الأخير يحتاج إلى سلسلة أدلة فرعية للتوصل إليه. وهنا يحتاج المحقق الصحفي إلى عرض كامل السلسلة من الأدلة مهما بلغ طولها للوصول إلى الدليل الرئيسي الذي يمكنه من ختم تحقيقه[1].

لماذا يحتمل أن يعترف أي إنسان بهذا لمخبر صحفي[2]؟

الصحفيون لديهم حيلهم التي يجعلون بها الناس يتحدثون. وتتراوح هذه الحيل بين التطبيق غير الضار نسبياً لسحر إراحة الشخص المراد إجراء مقابلة معه، والممارسة الأكثر إيلاماً الخاصة بالتنصت على شخص أو التقاط صورة محرجة له.

وهناك شكوى عامة من أن المخبرين الصحفيين يستخدمون تكتيكات الجواسيس. فمنذ فترة قريبة تَنَكَّرَ مخبر صحفي في هيئة قس، كي يتمكن من دخول غرفة المستشفى الخاصة بجوكي بريطاني أسطوري طالب بالسرية في أثناء علاجه من سقوط مريع. كما أن مخبراً صحفياً من برنامج Prime-Time Live في شبكة تلفزيون «إيه بي سي» تنكر في

(1) المرجع السابق، ص49 ـ 52.

(2) صناعة الخبر في كواليس الصحافة الأمريكية، م.س. ص132.

هيئة عامل يقوم بتعبئة اللحوم في سلسلة متاجر كبيرة للبقالة، لكي يكشف الممارسات غير الصحية.

ويبدو الغضب الشديد على بعض الصحفيين وهم يدافعون عن مثل هذه الممارسات. وهم يقولون إن «للجمهور الحق في معرفة الشرور التي تحدث في الأماكن التي لا يمكن الوصول إليها، وهذه هي الطريقة الوحيدة لكشفها». إلا أنه ليس هناك اتفاق من الجميع على ذلك. فمعظم الصحفيين ممن يراعون الآخرين يدركون أن هذه الحيل تقضي على مصداقية الصحافة، التي يفترض أنها تبحث عن الحقيقة وتنقلها ولا تخفيها بصورة غامضة.

والواقع أن بعض الحيل تدخل تحت باب الشقاوة، وليس الخيانة أو المراوغة. وبعد سنين من إمعان النظر عبر المكاتب في أثناء المقابلات، يتقن المخبر الصحفي المتمرس قراءة التقارير بالمقلوب. كما أن مداهنة السكرتيرات تعد كذلك فناً رفيعاً من الفنون التي تضمها ذخيرة المخبر الصحفي. وهذه بعض حيل الحرفة الشائعة الأخرى:

- **تحطيم الجليد** في أية مقابلة عن طريق البدء بدردشة عن كلب الأسرة أو مباراة كرة القدم التي أقيمت في اليوم السابق. والغرض من هذا هو جعل المصدر يشعر بالارتياح. وبعد أن يقتنع المصدر بأن المحرر كائن إنساني، يسترسل في كلامه وهو سعيد ومبتهج. ونسمع المصدر بعد ذلك يقول: «ولكن المخبر الصحفي كان في منتهى اللطف».

- **مباغتة** المصدر بسؤال محدد بعد سلسلة من الأسئلة الهايفة. ويستخدم هذا التكنيك لإخراج المصدر عن الطريقة التي يفكر بها. ويأمل المخبر الصحفي بذلك أن يُخرج المصدر المعلومات بدون قصد أو يصرح بها بدون تفكير، حين يفاجئه الصحفي بالسؤال.

- **خداع** المصادر لجعلها تعتقد أن المخبر الصحفي يعرف أكثر مما يعرفه في حقيقة الأمر. واستعمال هذه الخدعة شائع، في حالة تخمين المخبر الصحفي أن شيئاً ما صحيح دون أن يمكنه إثبات ذلك. وهذه هي الطريقة التي تفلح بها هذه الحيلة. فالمخبر يتصل تليفونياً بالمصدر ليتأكد من صحة تخمينه، ولن يؤكد المصدر الأمر ولن ينكره. وهكذا يتم الاتصال بمصدر ثان، وفي هذه الحالة يقول المخبر: «كنت أتحدث للتو مع جو بشأن حكم هيئة المحلفين الكبرى. . .» وهنا يأخذ المصدر الثاني حذره، غير أن الحواجز تكون قد انهارت. ويتصل بمصدر ثالث قائلاً: «كنت لتوي أتحدث على التليفون مع جو وميرابل بشأن هيئة المحلفين الكبرى، وحصلت على مواعيد متضاربة بشأن موعد تقديم القرار». وفي تلك اللحظة إذا كان هناك بالفعل قرار يتم اتخاذه، فإن المخبر قد يحصل على ما يؤكد ذلك.

- **تشكيل الإجابات**: في بعض الأحيان يمكن للمخبر الصحفي تشكيل إجابة ما بسؤال إرشادي، مثل «ألا تعتقد أن خصمك كان غير نزيه في طريقة تقديمه للتسجيل؟» أو حتى يكون أكثر مراوغة بسؤاله «ماذا ستفعل بشأن البيانات المتسمة بالقذف التي أدلى بها خصمك؟» وربما لم يكن المصدر يعتزم الدخول في تراشق مع خصمه. ولكن في ظل مثل هذا السؤال يصبح من الصعب تحاشي المواجهة.

- **عدم توجيه أي سؤال بالمرة:** يستعمل المخبرون الصحفيون الصمت للحصول على معلومات من المقابلة تزيد على ما يمكن التطوع بقوله عادة. لأنهم يعلمون أن الناس غالباً ما يشعرون بعدم الارتياح، ما لم يتم ملء فراغات المحادثة.

وفي ظل كل هذه الحيل الصغيرة التي يستعملها المخبرون الصحفيون في بعض الأحيان، ما هو أفضل دفاع عندما توجه لك الأسئلة بقسوة؟ كن ميتزلر أستاذ الصحافة في جامعة أوريجون متخصص في توجيه المشورة لصانعي الأخبار بشأن الطريقة التي يتعاملون بها مع وسائل الإعلام. وهو يرى أن الحل ليس هو تحاشي مقابلة الصحفيين. ويقول ميتزلر: «تحدثوا إليهم، لأن الرفض يزيد الشائعات ويتسبب في ظهور كلام لا يتسم بالدقة خلال بحثهم عن مصادر بديلة. فإذا فعلت شيئاً شنيعاً ولا تريد أن يعلمه أحد، اعقد مؤتمراً صحفياً واعترف بكل شيء بالتفصيل الممل. وسوف يكون هذا خبراً ليوم واحد وسرعان ما يُنسى». وهو يقدم العديد من الوصايا للمصدر الحذر:

* لا تجب عن الأسئلة التكهنية.
* لا تسمح للمحاور بأن يخرجك عن الموضوع.
* لا تكذب على المخبر الصحفي.
* لا تخمن الإجابة.
* كن مستعداً.

لماذا هم بهذا القدر من الإقدام؟[1]

الصحافة ليست مهنة المترددين. وسرعان ما يتعلم المخبرون الصحفيون أن عليهم أن يشقوا طريقهم إلى أول الحشد. ويتطلب هذا قدراً من الثبات ومما يسميه أهل نيويورك Moxie، وهي كلمة تعني الشجاعة مع مسحة من العدوان. وينتهي الحال بالخجولين الذين يفتقرون إلى الإقدام إما على مكاتب الورديات الليلية أو تعلم استغلال خجلهم في نزع سلاح المصادر غير الحذرة بالأسئلة القاسية.

وهذا الإقدام يتخذ أشكالاً مختلفة.

- يروي كورت فونيجوت في كتاب Slaughterhouse-Five [السلخانة خمسة] تجربته كمخبر صحفي صغير في شيكاغو يغطي وفاة بشعة لرجل سُحق في حادث مصعد. فقد طلب منه أحد المحررين نقل الخبر لزوجة الرجل ومعرفة رد فعلها. ويمكن لأي صحفي تقريباً أن يروي أي تجربة مشابهة.

- المقابلات يمكن أن تكون ودية، ولكن تظل هناك دائماً الحاجة إلى بحث ما يرغب المصدر في قوله. ويعد الصوت المزعج لسام دونالدصن مندوب «إيه بي سي» في مؤتمرات البيت الأبيض الصحفية تطرفاً، ولكنه لا يخرج عن شخصية المهنة.

- عندما أطلقت النار على الرئيس كنيدي سنة 1963، كان جاك بيل

---

(1) المرجع السابق، ص154 ـ 155.

من «أسوشيتد بريس» وميريمان سميث من «يونايتد بريس إنترناشونال» داخل سيارة خلفه. اختطف ميريمان التليفون الوحيد الذي في السيارة ولم يتركه حتى بعد أن سدد إليه جاك لكمة. وبثت «يونايتد بريس إنترناشونال» أول خبر في العالم عن إطلاق النار. وفاز ميريمان بجائزة بوليتزر عن تغطيته للاغتيال.

وتساهم عناصر كثيرة في هذا الإقدام. من بين هذه العناصر التعرض المتواتر للجانب المظلم من الحياة. وفي اليوم الذي تقاعد فيه دونالد سكينر، الذي عمل عشرين سنة مخبراً صحفياً، من صحيفة «ريجيستر» Register في مقاطعة أورانج بولاية كاليفورنيا كتب يقول: «وجدت أن الصحافة صراع لا ينقطع مع قوى الجشع والشهوة والعنف والجهل، التي تظل لها اليد العليا».

يضاف إلى ذلك القلق المزعج على الوفاء بالموعد النهائي اليومي والإحساس بالتفويض والنفوذ والاستقامة الذي يأتيه من حمل تصريح الصحافة، وهو بطاقة تحقيق الشخصية الصغيرة المغلفة المكتوب عليها Let me in. ويصف فرانك سيسنو من «كيبل نيوز نيتورك» موقف القوة الصناعية الذي يوجد مع هذا الخليط العنيد حين يقول: «كيف يجرؤون على ألا يكونون صرحاء؟ كيف يجرؤون على عدم رواية القصة بالكامل؟ ما الذي يحاولون إخفاءه؟ لماذا يخفونه؟ . . . اللعنة، سوف تحصل على الحقيقة!».

وقد زاد التلفزيون من إقدام الصحفيين. فعندما أحدث نيوت

جنجريتش تحولاً في مؤتمرات رئيس مجلس النواب الصحفية، التي جرى العرف أن تكون هادئة، بأن فتحها لكاميرات التلفزيون، أصبح صحفيو الكلمة المطبوعة أكثر عدوانية. ويشير آدم كلايمر مندوب «نيويورك تايمز» إلى أنه أملاً من الصحفيين في أن يسبقوا الأخبار المسائية، كانوا يسألون أسئلة مواجهة كي يتلقوا إجابة جديدة بأن تكون خبراً إلى حد كبير. فكان رد فعل جنجريتش هو إلغاء اجتماعات وسائل الإعلام هذه والبحث عن فرص يكون له فيها قدر أكبر من السيطرة.

لماذا يرعب القذف والتشهير الصحافة؟[1]

القذف من الناحية الفنية هو نشر معلومات كاذبة تضر بسمعة إنسان ما. أما الصحفيون فيعرفونه بأنه طريقة سريعة لإنفاق الكثير من المال، والقضاء على سمعتهم، ووضع القيود على النقل الشجاع للأخبار.

ولم يصمم الدستور ولا بنية القوانين الفوقية التي أقيمت عليه بحيث يحد من النقل الجريء للأخبار. فالصحفيون لهم الحق في نقل ما هو خطأ، بل والسخرية منه، وخاصة إذا كان موضوع الخبر شخصية عامة. ولضمان أن تكون لدى الصحفيين الجرأة على تعقب القصص الخبرية، يسمح القانون لهم بألا يكونوا دقيقين.

---

(1) طبقاً لتقرير اتحاد الصحافة الأمريكي بعنوان Facts About Newspapers لسنة 1994 فإن «متوسط أحكام القذف والتشهير زاد من 500 ألف دولار سنة 1987 ـ 1988 إلى 4 ملايين سنة 1989 ـ 1990 و8 ملايين سنة 1990 ـ 1991 ثم هبط إلى مليون واحد سنة 1992 ـ 1993».

ومع ذلك فليس كل شيء صحيحاً. كما أن الأرضية القانونية تتغير باستمرار فيما يتصل بالقذف. بل إن الصحفيين يعون بقوة أنهم يواجهون خطر القضايا التي تكلفهم المال الكثير وتستنفد وقتهم، حتى ولو توخوا الحرص الشديد فيما يكتبونه.

ولنبدأ بتغيير الحماية القانونية الخاصة بالتعليق على المسؤولين العموم. وكانت الحقيقة زمناً طويلاً دفاعاً ضد اتهام أي صحفي بالقذف. ولكن ماذا يحدث لو أن صحفياً نقل بطريق الخطأ معلومات فيها قذف وتشهير وكانت غير حقيقية؟ حتى سنة 1964 كان الصحفيون يعملون في ظل قوانين القذف التي كانت تختلف من ولاية لأخرى. وفي ذلك العام، وفي قضية تاريخية (شركة نيويورك تايمز ضد سوليفان)، حكمت المحكمة العليا الأمريكية بأن الدستور قد غطى موضوع القذف. وبناء على هذا الحكم، لم يكن بإمكان المسؤولين الرسميين الحصول على تعويض عن التشهير المتعلق بسلوكهم، ما لم يكن الصحفيون قد نشروا تصريحات غير صحيحة وهم على علم بذلك، أو ما لم تكن التصريحات غير الصحيحة قد نُشرت نتيجة لتجاهل للحقيقة مرجعه الإهمال. ومثل هذا الإهمال المتعمد يصعب إثباته، لأنه من الصعب معرفة ما في عقل المخبر الصحفي عند كتابة القصة الخبرية. ورأت المحكمة العليا أنه من المناسب منح الصحفيين ميزة الشك، لمصلحة ضمان النقاش الحيوي بشأن القضايا السياسية، وهي المصلحة التي حرص عليها مؤسسو الأمة.

وتطورت الحماية الدستورية التي تضمنها حكم 1964 بطرق تساعد الصحفيين وتعوقهم في آن واحد. فبعد ثلاث سنوات وسعت المحكمة العليا الدفاع ضد القذف بتضمين تعليق ليس فقط على المسؤولين العموم، بل كذلك على الشخصيات العامة. أي ليس المسؤولون المنتخبون والمعينون وإنما كذلك المشاهير وغيرهم ممن يحققون مكاسبهم تحت بصر الجمهور. ومع ذلك فإن المحكمة ضيقت فيما بعد تعريف الشخصية العامة. ففي إحدى قضايا القذف، حكمت محكمة أقل درجة بأن العالم الذي يسعى للحصول على أموال عامة من أجل الأبحاث ويحصل عليها، ينبغي معاملته على أنه شخصية عامة.

وللشخصيات الخاصة قدر من الحماية يزيد عما تتمتع به الشخصيات العامة. وكما سيأتي في الفصل التالي، فإن حياتهم الشخصية هي هكذا، حياة شخصية وحسب. فعندما يتحدث صاحب متجر حدايد في اجتماع بالمدينة عن جمع القمامة، يصبح شخصية عامة في هذا السياق وحسب. وعند رفع قضية قذف وتشهير بشأن أمور تتصل بحياته الخاصة، عليه فقط إثبات الإهمال من جانب المخبر الصحفي، وليس تعمده، كي يحصل على تعويض.

وقد يردد الصحفيون في بعض الظروف تصريحات تنم عن القذف قالها آخرون. وربما يقتطفون تصريحات تشهيرية قيلت في المحاكم أو اجتماعات رسمية، مثل الجلسات البرلمانية على مستوى الولايات أو المستوى القومي. وفي مثل هذه السياقات يكون لدى المتحدثين «ميزة مطلقة»، وهو ما يعني أنه لا يمكن استخدامهم للتشهير. والصحفيون

بدورهم لديهم «ميزة ظرفية»، وهو ما يعني أن بإمكانهم اقتباس التصريحات التشهيرية ما دامت هذه الاقتباسات دقيقة والتقرير واف ونزيه. أما إذا ذكر أحد أعضاء البرلمان شيئاً فيه تشهير بشأن مواطن خاص في حفل غداء أقيم في نادي الروتاري، وليس تحت قبة مجلس النواب، فالموقف حينئذ يكون مختلفاً.

القواعد الاستقصائية
بحسب ديفيد راندال

كتابة التقارير والتحقيقات الصحفية الاستقصائية

في كتابه الصحفي العالمي، يقول ديفيد راندال[1]:

هنالك مذهب صحفي يستهزىء ويستخف بما يدعى «التقرير الاستقصائي»، ولا يقبل حتى بوجوده، حيث يقدم الحجة على أن العبارة خالية من المعنى، نظراً لأن التقارير الصحفية جميعها تحقيقات استقصائية. نتمنى لو كان ذلك صحيحاً، لكن بعض التقارير استقصائية فقط في المعنى الأساسي للكلمة. وتعتبر المعادل الصحفي للمخلوقات وحيدة الخلية، ولا تزيد أوجه الشبه التي تجمعها بموضوع هذا الفصل عن تلك التي تجمع الكائنات وحيدة الخلية بالبشر.

ما هو التقرير الاستقصائي؟

التقرير الاستقصائي شكل مختلف اختلافاً بيناً عن الأنواع الأخرى. هنالك أربعة ملامح تميزه:

بحث أصيل

(1) ديفيد راندال، الصحفي العالمي، مكتبة العبيكان، الرياض 2007، ص165 ـ 175.

التقرير الاستقصائي ليس موجزاً أو تجميعاً لما توصل إليه الآخرون من نتائج ومعلومات ومعطيات، لكنه بحث أصيل يقوم به الصحفيون غالباً باستخدام المادة الخام. ويمكن أن يكون مقابلة شاملة، أو مطابقة ومقارنة للحقائق والأرقام، واكتشاف أنماط وصلات لم تكن معروفة سابقاً.

يشمل الموضوع الخطأ أو الإهمال اللذين لم ينشر حولهما دليل دامغ.

كثيراً ما تراودك الشكوك بارتكاب خطأ أو وجود إهمال لكنك تفتقد الدليل، مثلك مثل غيرك. لذلك، أنت بحاجة لمراكمة الأدلة والبينات، وهذا يتطلب مزيداً من الوقت والجهد الدؤوب مقارنة بما تحتاجه كتابة التقرير العادي. ولربما يستدعي ذلك أيضاً مشاركة أكثر من مراسل واحد.

بعضهم يحاول إبقاء المعلومات سرية

ينطبق ذلك على العديد من التقارير الصحفية، لكن في العمل اليومي هنالك نقطة يتوجب عليك عندها التوقف وكتابة تقرير حول ما وجدته (أو لم تجده). كتابة التقرير الصحفي الاستقصائي تبدأ من النقطة التي يتوقف فيها العمل اليومي. وهي لا تقبل السرية ولا رفض المسؤولين تقديم المعلومات. بل تقوم بعملية سبر واستكشاف.

الرهان مرتفع وحجم المخاطرة كبير

ما تحصل عليه من مجد وعز عندما تنجح القصة قد يكون عظيماً.

بقدر الضرر الذي يلحق بسمعتك حين تفشل. لنفكر مثلاً بتجربة صحيفة «سينسيناتي انكوايرر» عام 1998. ففي شهر أيار/ مايو من تلك السنة نشرت الصحيفة على صدر صفحتها الأولى تحقيقاً استقصائياً حول شركة الموز العالمية «تشيكيتا براندز»، إضافة إلى قسم من ثماني عشرة صفحة حول هذا التحقيق الذي تطلب إجراؤه سنة كاملة. تحت العنوان الرئيس «افتضاح أسرار تشيكيتا»، زعمت الصحيفة أن الشركة سيطرت سراً على عشرات من شركات الموز المستقلة كما هو مفترض، وأنها استخدمت مع الشركات التابعة لها مبيدات حشرية هددت صحة العمال والسكان المقيمين في الجوار، وأن الموظفين تورطوا في قضايا رشوة في كولومبيا، وأن سفنها هربت الكوكايين إلى أوروبا.

لكن كل ذلك لم يكن صحيحاً كما بدا تماماً. ففي عدد الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو، نشرت الصحيفة اعتذاراً إلى الشركة على ستة أعمدة في صدر صفحتها الأولى، «تستنكر فيه التحقيق وتتبرأ منه كلية». كما طردت كبير مراسلي التحقيقات ووافقت على دفع مبلغ لا يقل عن عشرة ملايين دولار كتعويض للشركة.

لم تكن المشكلة صحة وصدق الدليل (أو كذبه وزوره)، بل الأساليب المستخدمة للحصول عليه. وهذه شملت الوصول إلى رسائل البريد الصوتي للشركة. أما القضية فهي كيفية الوصول. زعمت الشركة أن المراسل طرح أسئلة ثم تسلل إلى صناديق بريدها وتنصت على مناقشاتها الداخلية حول القضايا التي أثارها. وبدت الصحيفة، في اعتذارها وحل المسألة، إنها تقبل بهذه المزاعم، وفي بيان منشور،

قالت إن المراسل قد ضللها حول مصدر رسائل البريد الصوتي. لكن لم يتضح أبداً ما إذا كان هناك أي أساس للقصص المنشورة.

فقدان المصداقية، إضافة إلى الملايين العشرة من الدولارات، جعل التحقيق باهظ الثمن. ولحسن الحظ، لا تصادف جميع القصص المشابهة مثل هذا المصير، بدءاً من كشف نيللي بلاي للظروف المرعبة داخل مستشفيات الأمراض العقلية («نيويورك وورلد»)، وفضح و. تي. ستيد لدعارة الأطفال («بول مول غازيت»)، ونزع رونالد توماس القناع عن العنصرية العنيفة لمنظمة كو كلوكس كلان» («نيويورك وورلد»): مروراً بكشف سيمور هيرش عن ملابسات مذبحة ماي لاي عام 1968؛ وانتهاء بحملة «صنداي تايمز» لصالح الضحايا الذين فقدوا أطرافهم بسبب عقار «الثاليدوميد»؛ وتحقيق كارل بيرنستاين وبوب ودوارد الذي أدى إلى فضيحة «ووترغيت» («واشنطن بوست»)، إضافة إلى العديد من القصص المحلية التي فضحت حالات الإهمال وغيرت حياة الناس نحو الأفضل. المثال التقليدي هنا يجسده تحقيق «الاباما جورنال» في سجل وفيات الولدان (الأطفال الرضع) في الولاية عام 1987: 13 وفاة من بين كل 1000، وهو المعدل الأسوأ في جميع الولايات الأمريكية. نشرت الصحيفة سلسلة من عشرين حلقة أدت إلى مضاعفة وكالة «ستيت ميديك ايد» تمويل برامج الأمومة لفترة ما قبل الولادة بمقدار أربع مرات، وإلى ظهور دافع قوي لتحسين خدمات الرعاية الصحية للأمهات الفقيرات. وبحلول عام 1994، انخفض معدل وفيات الولدان في ولاية ألاباما بنسبة 20٪. وبحلول نهاية القرن، كان في الولاية ألف طفل

يدينون بفضل وجودهم ذاته إلى تلك السلسلة. ومن الصعب تخيل تحقيق صحفي يمكن أن يعطي نتائج إيجابية أفضل.

أخيراً، يمكن أن تشمل المخاطرة حتى سلامتك الشخصية. ففي البلدان التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة، تعتبر كتابة التقارير والتحقيقات الصحفية الاستقصائية مهنة خطيرة بل حتى مميتة. في روسيا مثلاً، كان ديمتري خولدوف، مراسل صحيفة «موسكوفيسكي كومسوليتس» يكتب تحقيقاً صحفياً حول الفساد في الجيش. اتصل به مصدر مجهول في أحد أيام خريف عام 1994 وقال إن حقيبة من الوثائق قد تركت له في محطة كازان. ذهب المراسل إلى المحطة وأخذ الحقيبة وعاد إلى مكتبه. وحين فتحها انفجرت في وجهه وقتلته. وفي ربيع عام 1992، كان المراسل الصحفي البيروفي ادولفو ايسويزا اوركويا يحقق في قضية مخدرات لصالح صحيفة «لا ريبوبليكا». وفي شهر آب/أغسطس ذكر اسم تاجر مخدرات كبير يتمتع بحماية القوات المسلحة. كتب يقول: «الجيش لا يريد مكافحة الإرهاب لأنه يعتاش على تهريب المخدرات». بعد بضعة أيام (8/27) وجدت جثته في نهر هوالاغا. وتبين أنه تعرض للتعذيب وطعن حتى الموت. من أجل كل ذلك، يجب على كل من يفكر بالتنقيب في هذه المجالات أن يتوخى الحذر ويدرس احتمالات الخطر. فالمراسل الميت لا يمكن أن يكتب التقارير!

المجالات المثمرة التي تستحق الاستقصاء والتحقيق

تبدأ كتابة التقارير والتحقيقات الاستقصائية برائحة قصة تفوح من

مكان ما، أو حدس يشير إلى موضوع يشكل بذرة لقصة. أما الأمر المهم في هذه المرحلة فهو التفكير بعناية حول النتيجة في «أفضل الحالات»، وهل تستحق القصة الجهد المبذول والوقت المطلوب. فإذا لم تكن تستحق النشر في صدر الصفحة الأولى، تجاهلها. وحدات التحقيق المتخصصة يمكنها بسهولة الانشغال بقصة أقل أهمية من أن تشغل عموم القراء. اخضع تحقيقك الذي تخطط له لاختبار العنوان الرئيس: إذا وجدت أن النتيجة المتوقعة لن تصنع عنواناً مثيراً ومذهلاً، فأنت على الأرجح تضيع وقتك سدى.

من حيث الإمكانية الاحتمالية، يمكن للتحقيقات الصحفية الجيدة أن تتناول أي مجال من مجالات الحياة. لكن هناك فئتين واسعتين تعدان بنتائج مثمرة على وجه خاص: الأنشطة والمنظمات التي تؤدي عملها في أماكن نائية أو بعيدة عن أعين الجمهور؛ والشخصيات والمؤسسات التي تظهر فجأة تحت الأضواء الكاشفة، لتبدو وكأنها «أتت من المجهول»، وتنسج حولها بسرعة الحكايات والأساطير. إنها الشخصيات والمؤسسات التي ليست لها خلفية على ما يبدو. لكن في الحقيقة لها مثل هذه الخلفية ومن المؤكد أن نعثر فيها على قصة صحفية جيدة ومثمرة.

الشركات والمؤسسات المالية، خصوصاً تلك التي «اغتنت بين ليلة وضحاها»، تعتبر تربة على درجة كبيرة من الخصوبة بالنسبة للتنقيب الصحفي. جرب معولك في مشروع استثماري غير مألوف تلقى دعاية واسعة، ويمكنك أن تراهن على مرتبك بأنك ستجد فيه فضائح قذرة

تكتب عنها. الصناديق المالية الهرمية في رومانيا في بداية تسعينات القرن العشرين مثال معبر عن الفرصة الضائعة، أما الفرصة التي لم تهدر، وهي نموذج تقليدي لهذا النوع من التحقيقات الصحفية، فهي قصة تشارلز بونزي، أو «بونزي العظيم» كما يحب أن يدعو نفسه.

آمن به العديد من الناس، فقد أودع أكثر من أربعين ألف أمريكي مدخراتهم في مشروعه، بعد أن أغراهم تعهده بدفع 5,2 دولار مقابل كل دولار يستثمرونه بخلال تسعين يوماً. وبالرغم من تحذيرات الخبراء الماليين من أن الفائدة التي يقدمها لا تبدو منطقية ولا معقولة، إلا أنه كان يجمع في إحدى الفترات من عام 1920 حوالي 200,000 دولار في اليوم. وبخلال ثمانية عشر شهراً جمع أكثر من 15 مليون دولار.

كان كل شيء يعتمد على معدلات صرف العملة. حيث تأخذ شركته استثمارات الأفراد وترسلها إلى خارج البلاد، ليقوم وكلاؤه بشراء كوبونات اتحاد البريد العالمي بأسعار منخفضة ومن ثم بيعها في مناطق أخرى بسعر أعلى. تلك كانت قصة بونزي، وشارك الآلاف في «الهجمة» المحمومة لكي تكسب استثماراتهم المال بسرعة أكبر من المعتاد. أما الحقيقة بالطبع فهي أنه كان يدفع للمستثمرين الجدد من مال المستثمرين القدامى. وتبين أن مبلغ العملة الأجنبية الذي تاجرت به الشركة طيلة حياتها لم يتجاوز 30 من أصل 15 مليون دولار.

لكن الناس الذين احتشدوا على الرصيف خارج مكاتبه، واصطفوا في رتل طويل طلباً لفرصة الاستثمار بكل ما يملكونه، لم يعرفوا تلك الحقيقة. وبدا أنه «اكتشف المال ذاته»، على حد تعبير أحد المستثمرين

الطامحين. لكنه في الواقع لم يكتشف سوى أنك إن عرضت على الناس عائداً مغرياً على أموالهم، ورفعت بعض الشعارات الزائفة، يمكنك تأجيل يوم الحساب زمناً طويلاً.

لكن ليس إلى أجل غير مسمى؛ فقد اكتشف مراسلو صحيفة «بوسطن بوست» ماضيه. وتبين أن «بونزي العظيم» كان معروفاً للسلطات في كندا باسم «السجين رقم 5247»، وهو الرقم الذي حمله حين سجن بتهمة التزوير. كما سجن أيضاً في أطلنطا بتهمة تهريب الأجانب. نشرت «بوسطن بوست» القصة، فانهارت شركة بونزي، وحكم عليه بالسجن أربع سنين.

مهارات كتابة التقارير والتحقيقات الاستقصائية

يمكن لكل من يملك العزيمة على إكمال مهمته ومواجهة الإحباطات المحتومة أن يكتب تحقيقاً صحفياً. فكتابته لا تتطلب مهارات أعظم من تلك التي تحتاجها كتابة التقارير العادية. لكن هناك بعض المؤهلات التي تجعل العمل أسهل أداء وتجعلك أكثر كفاءة في هذا المجال.

معرفة القانون المتعلق بإتاحة المعلومات للجمهور

ما هو القانون السائد حول ذلك في بلدك؟ هل تعرف ما هي السجلات والوثائق العمومية التي يعطيك القانون الحق برؤيتها؟ هذا أمر حيوي ومهم. بعض التحقيقات نتجت عن وثائق سرية سلمت إلى الصحفيين، لكن العديد منها نتجت عن اكتشاف المراسلين أن بعض السجلات قد حفظت وأن لديهم الحق بالاطلاع عليها. معظم

البيروقراطيين لا يعلنون بالضبط عن وجود مثل هذه المعلومات، ويقيمون كل أنواع الحواجز لمنع الناس من مراجعتها ـ وذلك عبر إتاحتها في أوقات معينة، أو تخزينها في أماكن يصعب الوصول إليها.

اكتشفت مراسلة عملت معي في لندن وجود سجل معين في حاشية لتقرير حكومي، عدد حقوق دخول العقارات الخاصة التي منحت مقابل حصول الملاك الأثرياء على تنازلات ضريبية. لم يرغب المسؤولون (لأنهم قدموا التنازلات الضريبية) ولا الملاك (لأنهم لم يريدوا أن يتجول الجمهور في أملاكهم) بنشر هذا السجل.

وما إن علمت المراسلة بالسجل وتأكدت من حقنا بتفحصه، حتى بدأت العملية الطويلة لدراسته. ولم تكتف بعد ذلك بذكر ماذا تكسب هذه الأملاك من إتاحة الدخول إليها، بل حققت في الصفقات التي عقدت بين الملاك والحكومة. وما كان بمقدور أحد القيام بذلك لولا اكتشافها السجل في المقام الأول وإصرارها على دراسته.

حدث ذلك في بريطانيا، التي اشتهرت بتشبثها بتقليد سرية الوثائق الرسمية. وهي ليست متفردة في ذلك، فهناك العديد من البلدان الأخرى التي تبنت الآن قوانين حرية المعلومات التي فتحت كماً هائلاً من السجلات أمام المواطنين. لكن قلة قليلة من الناس العاديين سيعلمون بهذه السجلات، ولن يراجعها إلا عدد محدود من هؤلاء. وهذا سبب آخر يدعو الصحافيين لمعرفة ما هو محفوظ من سجلات وما يمكن رؤيته منها.

في الولايات المتحدة، فتح قانون حرية المعلومات لعام 1966 (الذي دعم عام 1971) جميع أنواع الوثائق للصحافيين. ونتيجة لاستخدامها في التحقيقات الصحفية، كشفت الصحافة كل أنواع الفضائح:

ـ حوادث في المواقع والمفاعلات النووية لم يبلغ عنها.

ـ آلات أشعة أكس في مراكز الكشف عن السرطان كانت تطلق إشعاعات تتجاوز المعدل المسموح به بمقدار 25 ـ 30 مرة (بخلال أشهر معدودة من افتضاح القضية، قامت المراكز المشابهة في الولايات المتحدة بتخفيض كميات الإشعاع).

ـ إعطاء العقاقير المخدرة خلال الولادة حتى مع احتمال أن تسبب ـ وقد سببت فعلاً ـ ضرراً دماغياً للولدان.

هنالك أيضاً تلك الصحيفة في لويزفيل (بولاية كنتكي) التي حصلت على تقارير التفتيش الفيدرالية حول دور العجزة، حيث أظهرت إساءة معاملة المقيمين. ونتيجة لذلك، صدر قانون تشريعي جديد في الولاية، وأغلقت العديد من الدور واتهم عدد من أصحابها بالتزوير.

الحالات التي يمكن الاستشهاد بها تنأى عن الحصر. وتظهر جميعاً قيمة اكتشاف الصحفيين للسجلات المحفوظة، وتفحصها، واستخدامها في تحقيقاتهم.

كيف تدير عمليات التحقيق؟

موضوعات التحقيقات تأتي إلى الصحف بطرائق شتى، معلومات سرية من المصادر؛ أو عن طريق الصدفة؛ أو قصة روتينية على ما يبدو

تدل المعلومات اللاحقة على أن فصولها أكبر وأوسع؛ أو مشاهدات للمراسل ذاته؛ أو قصة عادية تزداد إثارة رويداً رويداً، أو واحدة تثير أسئلة مهمة بعد كل سؤال تطرحه.

تلك هي الحالة التي جرت فيها ربما أشهر التحقيقات الصحفية على الإطلاق - ووترغيت. بدأت القضية في حزيران/ يونيو 1972 مع اقتحام مركز الحزب الديمقراطي في مبنى ووترغيت في واشنطن. وانتهت بعد حوالي سنتين باستقالة أقوى رجل على ظهر الأرض. الرئيس ريتشارد نيكسون. دور الرئيس وموظفيه في التنصت على الحزب الديمقراطي وغير ذلك من التصرفات غير القانونية (تسجيل المكالمات الهاتفية، وصناديق تمويل الرشاوى، والأهم من كل ذلك التستر على هذه الأنشطة غير القانونية) ما كان ليعرف لولا التحقيقات الاستقصائية التي أجراها كارل بيرنستاين وبوب ودوارد من صحيفة «واشنطن بوست».

حين شرع الاثنان في العمل على القصة، وسط حالة من الشك المتبادل، بدت لهما قصة جنائية روتينية: ألقي القبض على خمسة رجال بعد اقتحامهم مركز الحزب الديمقراطي لزرع أجهزة تنصت. ذهب ودوارد إلى المحكمة في اليوم التالي ولاحظ أن أحد كبار المحامين البارزين قد أبدى اهتماماً شديداً بالقضية. ما الذي يفعله هناك؟ علم ودوارد في المحكمة أيضاً أن عدداً من المتهمين قد عملوا لصالح وكالة المخابرات المركزية. كما كانوا يحملون مبالغ مالية ضخمة عند اعتقالهم، وكان مع أحدهم دفتر ملاحظات يضم رقم هاتف رجل عمل في البيت الأبيض.

من هذه البدايات الضئيلة ـ لكن الواعدة ـ انطلقت سلسلة من التحقيقات التي ستثبت في نهاية المطاف تورط إدارة نيكسون في مجموعة كاملة من الأنشطة غير القانونية. استقبل إنجاز بيرنستاين وودوارد بالحفاوة والتكريم، وألف الاثنان كتاباً شهد رواجاً كبيراً، كما أنتجت هوليوود فيلماً سينمائياً اعتمدت قصته على التحقيق الذي قاما به. لكن كل ذلك كان النتيجة النهائية، إذ مر كل منهما قبلها بألف حالة إحباط، وتعرض لسوء المعاملة والتعسف من قبل مؤيدي نيكسون ومسؤوليه الذين خافوا من التحقيق واشتبهوا به، علاوة على الأيام والأسابيع والشهور التي ضاعت في ملاحقة معلومات مزيفة، وأخطاء فادحة (وجد بعضها طريقه إلى النشر)، وساعات لا تحصى من البحث في السجلات سعياً وراء المعلومة المهمة، والشكوك الذاتية، وانتقاد وحسد الزملاء، والليالي والأيام (حتى في العطلات الرسمية) التي قضاها كل منهما في استقصاء القضية.

هنالك دروس مفيدة وعبر ثمينة يمكن أن تستخلص من تجاربهما وخبراتهما. ولربما يعتبر كتابهما كل رجال الرئيس «أفضل وصف تفصيلي لكتابة التقرير الصحفي باللغة الإنكليزية. حيث يروي قصة مراسلين صحفيين يقتربان ببطء (وليس بالضرورة بخط مستقيم) نحو الحقيقة، من خلال بحث دؤوب ومرهق وتهوس إيجابي بالدقة والإتقان. الدلائل الإرشادية التالية حول كتابة التقارير والتحقيقات الاستقصائية تعتمد على عمل بيرنستاين وودوارد، ودراسة الحالات والقضايا الأخرى، وتجاربي الخاصة المحدودة.

التخفي

في معظم الأحيان، هنالك طريقة أفضل لجمع المعلومات من التخفي. لكن في بعض المناسبات القليلة (بل النادرة). قد يكون الطريقة الوحيدة لكتابة القصة. فتقصي الحالة السائدة في عالم «مغلق»، مثل جماعة أو شركة أو منظمة سرية، هو الذريعة التبريرية عادة، ولربما هناك ذرائع أخرى. لكن يجب أن تستحق قيمة وأهمية القصة ذلك، كما أن هذه الطريقة تحتاج وقتاً أطول، وتعرضك للمخاطر، أقلها الإحراج الذي تتعرض له إذا افتضح أمرك.

الأخطار الأخرى تتجاوز مجرد الإحراج. أولاً، التخفي يشمل دائماً نوعاً من أنواع الخداع. لذلك يجب أن تكون الأعمال المسيئة التي تفضحها في تقريرك خطيرة وضارة بما يكفي لتبرر ممارسة هذا الخداع. ثانياً، الأخطار الجسدية في هذه الحالة قد تكون داهمة وباقية حتى بعد أن تكشف هويتك لكتابة قصتك. ثالثاً، إن كنت تحقق في أنشطة جنائية، فقد يدفعك التخفي إلى التورط فيها، الأمر الذي يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الدفاع عن أفعالك وتصرفاتك.

هنالك مخاطرة إضافية تواجهها حين تحقق في تجارة غير مشروعة وتتنكر في شخصية بائع أو مشتر، أي «عميل محرض» إذا صح التعبير. وبغض النظر عن المانع الأخلاقي، فإنك تصبح جزءاً من القصة وبالتالي تغيرها. وهذا يعني ـ بالنسبة لي ـ أنك تجاوزت حدود كل ما يعرف باسم الصحافة. المثال الصارخ على هذه الحالة ما حدث عام 1994

حين انتشرت شائعات عن عرض البلوتونيوم (الذي يمكن استخدامه كسلاح) للبيع في السوق السوداء بألمانيا. وحسب عدد من المراسلين أن أسماءهم ستشتهر عند التحقيق في هذه التجارة. بعضهم تنكروا كبائعين، وبعضهم الآخر كمشترين يملكون مبالغ طائلة من المال تحت تصرفهم. وكأنما لم يكن ذلك كافياً، فقد حاول بعض الصحفيين المتنكرين بزي «المشترين» شراء البضاعة من زملائهم المتنكرين بزي «البائعين»! ولم يكتشف أفراد الفريقين الهوية الحقيقية لبعضهم بعضاً، ولذلك لم تتناول القصص المنشورة في الصحف «تجارة الموت» كما زعموا، بل مجموعتين من الصحفيين المتحمسين المتهورين الذين خدعوا بعضهم بعضاً ـ وسخروا من أنفسهم.

لكن تتوفر أمثلة على مراسلين متخفين أجروا تحقيقات ناجحة لا تنسى. فعند نهاية القرن التاسع عشر، ادعت مراسلة «نيويورك ورلد»، نيللي بلاي، (اسمها الحقيقي اليزابيث كوشران) الجنون لكي تدخل إلى مستشفى الأمراض العقلية في جزيرة بلاكويل، وتكشف فضيحة صدمت الرأي العام. ثم نشرت ما اكتشفته في كتاب حمل عنوان «عشرة أيام في مستشفى المجانين». أما الجائزة التي عرضها الناشر، جوزيف يوليتزر، فكانت تكليفها بتحطيم الرقم القياسي للرحلة حول العالم، والمقدر بثمانين يوماً كما حددته الشخصية الخيالية في رواية جول فيرن «حول العالم في ثمانين يوماً». وفعلت ذلك بخلال 72 يوماً، و6 ساعات، و11 دقيقة، و14 ثانية.

المحرر الذي لم ينل مكافآت على هذا المستوى، هو و. تي. ستيد

من صحيفة «بول مول غازيت». فقد فضح دعارة الأطفال في لندن الفيكتورية[1] من خلال «شراء» فتاة في الثالثة عشرة من أمها، وأمضى معها ـ تحت مراقبة صارمة ـ وقتاً طويلاً ليثبت أن بالإمكان إخضاعها لأي غرض لا أخلاقي، أما حملته لتغيير القانون المتعلق بدعارة الأطفال فقد تلقت الدعم والتأييد من العديد من الشخصيات البارزة، بمن فيها الأساقفة. لكنها لم تتمكن من حماية ستيد من العقاب. فقد وضعته السلطات في السجن مدة ثلاثة أشهر عقوبة له على شراء الفتاة كما اعترف في قصته. هذا الرجل الغريب الأطوار، بلحيته الحمراء، وتصرفاته الشاذة (في بعض الأحيان كان يصطاد الفئران ويقليها ويلتهمها) غرق مع «التيتانيك» عام 1912.

منذ ذلك الحين، تخفى الصحفيون بشكل رئيس لفضح معاملة ـ أو سوء معاملة ـ «ضحايا» المجتمع، مثل المشردين، أو المرضى العقليين، أو المدمنين على المخدرات. يشمل ذلك نوعاً من التمثيل وربما التنكر. أما «المعلم» في هذا النوع فهو ألماني يدعى غونتر فالراف. وكان هدفه دخول العوالم الممنوعة على الكتّاب. استخدم أوراقاً ثبوتية مزورة، وسيرة حياتية ملفقة، وارتدى ملابس مبتكرة أو نظارات جديدة (وحتى عدسات لاصقة)، وغيَّر شكله وملامحه. لأن مهمته كما يقول هي «أن يخدع الآخرين كي لا يتعرض لخداعهم».

(1) نسبة إلى عهد الملكة فيكتوريا (1837 ـ 1901)، ملكة بريطانيا وإيرلندا، وإمبراطورة الهند (1876 ـ 1901). كان لشعورها الحاد والمتشدد بالواجب والتزامها المتزمت بالمبادىء الأخلاقية تأثيرات نافذة في المجتمع البريطاني في القرن التاسع عشر. (م)

صمم على أن يكون «صحفياً غير مرغوب فيه»، ولم يعتبر كذلك دون سبب وجيه، طالما يتعلق الأمر بأهدافه. فقد قام بدور مخبر لأجهزة المخابرات وعميلاً للأمن السياسي، واختبر اللاهوت الكاثوليكي والمبادىء الأخلاقية من خلال التنكر بلباس عالم يصنع قنابل النابالم، وعاش حياة المشردين وأقام في مأوى لهم، وادعى أنه مدمن على الكحول في مستشفى للأمراض النفسية، ومستشار حكومي لمعرفة كيف تتوفر الوحدات المسلحة في الصناعة الألمانية لحماية المصانع. واكتشف حين ادعى أنه «ممول ألماني من اليمين المتطرف» خطط للقيام بانقلاب في البرتغال، وزعم أنه «مراسل لإحدى صحف الإثارة»، ليفضح الأساليب التي تتبعها مجلة «بيلد» الواسعة الانتشار.

كان شديد التدقيق والحرص على الملاحظات والسجلات، واعتاد أن يسجل كل شيء وينسخ جميع الوثائق التي يرغب بالاستشهاد بها. ومثلما يقول: «قررت اتباع أسلوب التآمر لاختراق جدار التمويه والإنكار والكذب. المنهج الذي تبنيته لم يخالف القانون إلا قليلاً مقارنة بعمليات الخداع والغش والمناورات غير القانونية التي كشفتها».

نشر معظم ما قام به من مهمات في المجلات أو الكتيبات أو الكتب (لا في الصحف). فقد استغرقت تحقيقاته وقتاً طويلاً يتجاوز ـ ربما ـ ما تسمح به صحف عديدة لمراسليها. لكن النتائج كانت مؤثرة، ولم تحظ طرقه وأساليبه بما تستحق من اهتمام وانتباه ودراسة.

أسطورة الحياد

الفضيحة الكاملة

الأرجح أن كلمة حياد منتقاة من قاموس الإعلام بشتى فروعه، وإذا تحققت شروط الحياد في تحقيق أو مقال أو خبر فلا بد أن نلاحظ نبرة عالية في افتتاحية أو «كولوسة» صغيرة أو حتى في تعليق على صورة، هذا إذا ما استثنينا الكاريكاتور لطبيعة ماهيته.

هناك من ينزه نفسه عن أي انحياز أو تجنّ، ويدّعي الموضوعية والتنوع وتعدد الآراء، وغالباً ما تصدر هكذا ادعاءات عن المؤسسات الإعلامية الغربية، إنما طبعاً ليس من محطة «فوكس» ولا مجلة «نيويوركر».

عملت مرة في مجلة أسبوعية اشتغلت على فكرة الرأي والرأي الآخر، بل كانت تبالغ في أحيان كثيرة حيث تبرز الردود المهاجمة للمجلة ولرئيس تحريرها وفريق عملها، لكن هذا الصدر المتسع كان يضيق عندما تسمع أسماء معينة، لرئيس التحرير معها سجالات أو حتى هي أسماء لأصدقاء سابقين أخطأوا مرة في كلمة أو تعبير أو تصرف وكانت النتيجة أن وضعوا على لائحة «الإرهاب»، لذلك كان هناك في المجلة من يترصد تحركات هؤلاء «الضالين» ويصوغ آراءهم وأداءهم، بعين واحدة وربما تكون نصف مغمضة.

لكن الشائع يتجاوز صراعات الأفراد، نحو الجهة الممولة للمؤسسة الإعلامية، فتخوض هذه الأخيرة صولاتها وجولاتها ضمن قواعد الممول وتوجيهاته، وفي أحيان كثيرة تصفي بعض الدول المتناحرة حساباتها عبر مؤسسات إعلامية تقوم بتمويلها، والمشكلة أنه وفي بعض الأحيان ينتفي دور الوسيلة مع انتفاء الصراع، «فينفخت الدف ويتفرق العشاق».

أشكال هكذا تراشق منتشرة أكثر في العالم العربي، لكن المفارقة أن ساحة الصراع كانت لندن حيث تكثر المطبوعات والمحطات العربية الباحثة عن مكان للتنفس حتى لو كان هذا التنفس اصطناعياً.

في بعض الأحيان تتجاوز وسائل الإعلام حدود اللياقة الظاهرية فتراها تشن حملات علنية ومن دون سبب يذكر على جهة أو شخصية متمولة بهدف انتماء المشهد في صالون جانبي يدفع فيه المبلغ المرقوم. وهنا أذكر أنني عملت في وسيلة عرفت بولائها المطلق لشخصية سياسية متمولة، لكن يبدو أنه قصّر في حقبة ما في دفعته أو حجمها فانهالت عليه تلك المؤسسة بأقذع النعوت وأقسى التعابير وعلى مختلف الجبهات، حتى لمحت أثناء مروري في رواق تلك المؤسسة، رجلاً يحمل حقيبة وعليه سمات الجدية والأناقة، وحين سألت عن اسمه أخبرت أنه فلان وهو مستشار فلان، وأن هذا اللقاء هو بهدف «تصفية القلوب».

ثمة وسائل إعلامية متقلبة بحسب طباع أصحابها، وربما للأمر سرّ في مواصفات برجه إن كان نارياً أو مائياً أو ترابياً، فبعد أن تستشرس

هذه الوسيلة في الدفاع عن جهة وأفكارها تعود بعد مدة لتنقل البندقية من كتف إلى كتف، وتستشرس في نقد وتشريح ذات الجهة وأفكارها، وطبعاً ليس للأمر أي أبعاد أيديولوجية أو مبدئية، بل الأمر يصب في خانة المادة أولاً، وقد يكون لحجم النفوذ واختلاف حجمه مكانة في تحديد الموقف فالتمويل دون إسناد معنوي له محاذيره أيضاً!

تقف كلمة حياد في وسائل الإعلام الغربية فوق قشرة رقيقة لن تحتاج إلى حك كثير لكشف لبّها، لكن الذكاء في الأداء يسهل تمرير أصعب الرسائل دون الوقوع في مطبات تترك خلفها آثاراً جانبية أو بصمات يمكن ملاحقتها، وهنا لا ضير من التأكيد على نظرية المؤامرة وليس نفيها كما يفعل الجميع، ذلك أن جهة ما أو عقلاً ما في الغرب لا بد أن يحفر لنفسه نفقاً يبقيه على تواصل بمؤسسة أو منظومة إعلامية كبرى، وفي العادة يكون التدخل في تحوير كلمة أو تصنيف جهة أو تأكيد فكرة، والراغب في التوسع عليه الاطلاع على دراسات غربية وكتب تشير للدور اليهودي في التمويل أو النفوذ، حتى أن هذا الدور في أروقة هوليوود مثلاً (وهي وسيلة إعلامية من نوع آخر) أصبح أكثر من واضح، وطبعاً لرأي المخرج الراحل مصطفى العقاد مصداقية تدعمها التجارب والاحتكاكات.

أما الـ «سي. آي. أيه» فلها أدواتها وكتائبها المنتشرة في كل المجالات، وفي أولى أولوياتها الإعلام، حتى أن أسماء معروفة في الفن والأدب والغناء تبين وبوسائل شتى أنها تعاونت وتحركت تحت جناح هذا الجهاز الاستخباراتي.

عملت الصحيفة الباريسية المعروفة «لوموند» خلال ما يزيد عن ستين سنة من عمرها على تزويد قرائها ـ السياسيين ورجال الأعمال والشخصيات العامة ـ بتحقيقات دقيقة حول حالات تضارب المصالح واستغلال السلطة وصرف النفوذ والاحتيال المالي.

لكنها تعرضت للتدقيق في حالات مشابهة يقال إنها تشوب نشاطاتها المهنية. ففي كتاب «الوجه الخفي للوموند» الصادر سنة 2003 في باريس، يتهم الصحافيان فيليب كوهين وبيار بيان، اليومية الفرنسية بممارسة خروقات واسعة النطاق للأخلاقيات الصحافية. ويصل الكتاب، الذي تصدّر لائحة أفضل الكتب مبيعاً في فرنسا فور صدوره، إلى حد اتهام مديري الصحيفة بالخيانة من خلال استغلال النفوذ الواسع الذي تتمتع به الصحيفة لدعم سياسيين معينين، ومهاجمة آخرين، وللحصول على صفقات تجارية مشبوهة، ولخنق أي محاولة للتشويش عليهم من قبل العاملين فيها أو في الصحف المنافسة. وتتركز الاتهامات على جان ـ ماري كولومباني وإدوي بلينيل وألان مينك الذين تولوا المسؤوليات الصحفية في العام 1994 في محاولة لإنقاذها من التعثر المالي الذي كانت تعانيه آنئذ. وقد عمد الثلاثة إلى تصحيح أوضاع الصحيفة من خلال مشاريع جديدة، لكن الكتاب يؤكد أنهم أخضعوا السياسة التحريرية لمصلحة السياسة المالية. ويضرب مثلاً امتداح «لوموند» لصحيفة «20 دقيقة» الشعبية المجانية في النروج على أمل التوصل إلى عقد شراكة معها، لكن حين لم يكتمل العقد، شنت «لوموند» حملة انتقادية عنيفة على الصحيفة، كما يشير الكتاب إلى

تقويم الصحيفة لسياسيين ورجال أعمال كان يرتبط بتوفيرهم الدعم المادي لها.

أما إذا انتقلنا للحديث عما يُعرف بالصحافة الاستقصائية فلعل انتهاء الحملة التي شنتها صحيفة «واشنطن بوست» على الرئيس الأميركي نيكسون، في 1974، بسقوطه واضطراره إلى الاستقالة (فيما عرف بفضيحة «ووترغيت»)، قرينة على بلوغ «صحافة الاستقصاء» ذروة قوتها. وأذنت الواقعة بولادة أسطورة هذا الضرب من الصحافة، وقوامه تقصي الأخبار واستقاؤها من مصادرها الميدانية والحقلية والنافذة، وعلى هذا، نشأ حلف بين القضاء والشرطة (البوليس) ووسائل الإعلام أدى إلى موازين قوى جديدة. فالقضاة، وخصوصاً قضاة التحقيق، والشرطة على قدر أقل، عمدوا إلى تسريب الأخبار إلى وسائل الإعلام، وصحافيي «التقصي» خفية، وانتهكوا سرية التحقيقات. وحملتهم على هذا رغبتهم في حماية استقلالهم عن السياسيين ورؤسائهم ونفوذ الهيئات ومصالحها، وضعفت في معمعة صحافة الاستقصاء، وأحكامها القاطعة، وتعقبها الوقائع الصغيرة، مزاعم الصحافيين الثقافية والفكرية.

وصار تصدي الإعلام للسياسيين، حال ظهورهم وبروزهم على مسرح الحياة العامة، لازمة لا مناص منها. فأكره السياسيون، على رغمهم، على المدافعة والتحصن من الصحافيين الإعلاميين، ولجأ بعضهم، شأن توني بلير، رئيس الحكومة البريطاني منذ نحو عقد، إلى إحاطة نفسه بجهاز إعلامي و«اتصالي» ضخم. ويتولى خبراء الجهاز

ومستشاروه تغليف القرارات بأغلفة إعلامية مناسبة، ودرء غائلة الردود عن رئيس الحكومة. فعلى هذا المحاماة عن نفسه، وسياسته، من طريق المناورة على الإعلام، والتوسل به إلى أغراضه، واستعداء بعضه على بعضه الآخر. ومنذ حرب العراق، والأزمة التي أوقعت بلير فيها، تستمتع وسائل الإعلام البريطانية بالثأر من الرجل الذي أذلها ولجمها. والحق أن مكانة الإعلام في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، وهي حقبة صحافة الاستقصاء التي تألقت فيها برامج متلفزة مثل برنامج «ستون دقيقة» الأميركي، واستوت صحف مثل «نيويورك تايمز» و«لوموند» حكماً سياسياً وأخلاقياً، يعود بعض السبب فيها إلى عوامل داخلية مثل انتشار التلفزة، وتحرر الصحافة من وطأة الوصاية عليها، ولكن العامل الأول ربما هو انهيار مراتب السلطة ومراجعها (التقليدية والمعنوية والأخلاقية)، وتصدع الهيئات والمؤسسات التي تولت صوغ المعايير والقيم في المجتمع، على شاكلة الدولة والكنائس والأحزاب السياسية والعائلة والإيديولوجيات الكبيرة.

فالحرب الباردة طويت، وطويت معها مخاوفها، وخيم السلم والتجارة على المجتمعات الديموقراطية، وانتصر «المجتمع المدني» وحقوق الفرد. ولم يبق عدو يعادي حرية الصحافة، أي حرية كبار الصحافيين في جهر آرائهم. وبين نخبة الصحافيين والجمهور «العمومي» أو «الشعبي» فرق لم يلبث أن اتسع وأمسى هوة، وأفضت الهوة هذه، وهي اجتماعية وثقافية، إلى نضوج أزمة الصحافة اليومية في فرنسا (وفي أعراضها تردي المبيعات وعوائد الإعلان والاحتياج إلى الرسملة وتنقل

ملكية الترخيصات). وحيث الهوة أقل اتساعاً، مثل بريطانيا، تبدي الصحف مقاومة أقوى. ومرد ثبات الصحافة البريطانية إلى الصحف «الشعبية» أولاً (وزادت مبيعات صحافة «النخبة» 3 في المئة، في 2005).

وعليه، عندما نتحدث عن أعلام الفضائح وفضائح الإعلام، نقصد التطرق إلى عيّنات من أغلب عناوين المسألة، ذلك أن أصل كلمة فضيحة يُعتبر واضحاً، أما فروعها فهي شديدة التشعب، لذلك قد يلاحظ القارىء الهوة بين الحديث عن الصحافة الصفراء، والصحافة الاستقصائية أو بين المراسل الحربي والتمويل المشبوه لبعض المؤسسات الإعلامية.

عموماً، حاولنا في هذا الكتاب، مقاربة كلمة «فضيحة» من زاوية موضوعية «ومحترمة»، حيث إن الصورة النمطية لكلمة فضيحة، ترتبط بمناخات الصحف الصفراء وعناوينها الرنانة.

صراع الصحافة مع الإدارة الأميركية

الصحافة الأميركية في مطلع عهد الرئيس ريتشارد نيكسون (1969 ـ 1974) خاضت حرباً ضروساً ضد الإدارة الأميركية التي كانت ماضية في عزم في حربها ضد ڤيتنام. كشفت الهدر والفساد والكذب والأخطاء في القرارات والتحسبات والحسابات. ونشر بعضها تقارير سرية عن الخسائر الجسيمة في الأرواح والعتاد والتي كانت ممنوعة التداول علانية. كما نشرت مخالفات الإدارة في قصف كمبوديا سراً بموجب صلاحيات رئيس الجمهورية. السلطة شغّلت زبانيتها ورجال أمنها وعصاباتها السرية وأمرت بإغلاق بعض الصحف ولاحقت الصحافيين المعروفين بعدائهم لها ولأكاذيبها وأحالتهم بتهم الخيانة وغيرها على القضاء المختص. وثارت ثائرتها أكثر عندما كشفت الصحافة تورط الرئيس نيكسون في التنصت على مقر الحزب الديموقراطي في ووترغيت وتنفيذه «مذبحة مساء السبت» التي أقال فيها كل من خالفه الرأي في فريق عمله (أرشيبالد كوكس ورفاقه).

وماذا كانت النتيجة؟

القضاء العادل والنزيه «استفظع» كل ما يحدث، وصدر قرار أول عن

المحكمة العليا باعتبار حرية الصحافة وحقها في الوصول إلى المصادر التي تشاء والمحافظة على سرية هذه المصادر من الأولويات الدستورية التي لا يجوز تجاوزها أو الطعن بها أو ملاحقة الصحافيين بناء على ما يخالفها.

منذ تلك اللحظة، أعطي للصحافة المجد الذي تستحقه والسلطة المعنوية التي تحتاج إليها وصارت قوة الرأي العام من خلالها يحسب لها كل حساب[1].

---

(1) جان كرم، النهار 19 ـ 8 ـ 2005.

المشهد الاستقصائي

يمكن تعريف الصحافة الاستقصائية بأنها أخبار ذات صفات معينة، منها أنها تقوم على عمل أصلي وليس تحقيقات مسربة من السلطات الرسمية وأنها تظهر نمطاً لمشاكل متكررة وليس فقط حادثة واحدة معزولة وتكشف عن سبل تصحيح الأخطاء وتفسر قضايا اجتماعية معقدة وتكشف عن الفساد والأعمال المخالفة للقانون وعن إساءة استخدام السلطة[1].

إذا نظرنا إلى التجربة الاستقصائية في الإعلام الغربي، سنجد أن للمصطلح رواده، الذين عرفوا من خلال «خبطاتهم» الصحافية مثل بوب وودورد، كما أن للصحافة الاستقصائية هناك معاهد وقواعد وتجارب، وأموال كثيرة تُدفع في حال كان الصيد ثميناً.

أما عربياً فالمشهد شبه معدوم، سوى من بعض المحاولات هنا وهناك، وقد تودي بصاحبها إلى السجن، كما حصل مع الصحافي في قناة الجديد اللبنانية، فراس حاطوم.

---

(1) سناء دياب، البلد 7 ـ 8 ـ 2007.

صراع مع المافيا

الصحافة الاستقصائية، التي تلتقط كالمغناطيس الجرائم وقضايا الفساد في مختلف الميادين، هي الخبز اليومي للأميركيين في المطبوعات وعلى الشاشات. لم تكن نشأة هذا النوع من الصحافة سهلة بل جاءت ثمرة نضال. «منذ 50 عاماً كان الفساد يعم أميركا والرشى قائمة، حتى رجال الشرطة كانوا يقبضون الرشوة».

يروي دايفيد كابلان من صحيفة «يو أس نيوز» التي تطبع يومياً مليوني عدد في ما يصل عدد قرائها إلى 10 ملايين. يضيف كابلان أنه عام 1976 كتب دون بولز في صحيفة في ولاية أريزونا تحقيقاً عن المافيا فقتل إثره في انفجار في سيارته في سياق الجرائم المنظمة التي كانت تقوم بها المافيا هناك.

على أثر تلك الحادثة تحركت جمعية المحررين الاستقصائيين وجندت عدداً كبيراً من الصحافيين لمتابعة التحقيق الذي بدأه دون بولز.

قرر 50 صحافياً في الولايات المتحدة الأميركية الرد على هذه الجريمة عبر الذهاب إلى أريزونا وكتابة تحقيقات استقصائية تكشف جرائم المافيا وأسماء رجالاتها، ونشرت الأعمال في صحف أميركا بعد 6 أشهر من العمل المتواصل ما أرغم المحاكم على التحرك وإلقاء

القبض على المجرمين وسوقهم إلى المحاكمة. مذ ذاك لم يقتل أي صحافي في الولايات المتحدة الأميركية.

قبل ذلك أطلق الرئيس الأميركي السادس والعشرون تيودور روزفلت على الصحافيين الاستقصائيين، بعد كشفهم مساوىء إدارته وفسادها، لقب «ملوّثو السمعة القذرون»، ومذ ذاك صار هذا اللقب مرادفاً للصحافي المتميز والجريء[1].

في الولايات البعيدة تبدو الصحافة الاستقصائية أكثر التصاقاً بحياة المواطنين ومصالحهم، فقد تمّ فضح الحاكم في داكوتا لأنه أصدر عفواً خاصاً عن 260 مجرماً من دون الإفصاح عن ذلك لمصالح خاصة، كذلك فضحت آخر كان يستخدم طائرات الولاية لرحلاته الخاصة مع عائلته[2].

«الأمن القومي» حجة تبرر الانحرافات ضيّقت الإدارة الأميركية الحالية على الصحافيين في شكل غير مسبوق، وتعرّض صحافيون للملاحقة القضائية ومنهم مارك فينارو ـ وادا الذي كتب تحقيقاً استقصائياً في صحيفة «سان فرانسيسكو كرونيكل» أعده على مدى ثلاثة أعوام كشف فيه عن تناول كثير من الرياضيين للمنشطات فتعرض للمحاكمة بغية معرفة المصادر التي استقى منها معلوماته، وبعد ثلاثة أشهر لم يتوصل القاضي إلى نتيجة[3].

---

(1) مارلين خليفة 3 ـ 11 ـ 2006.

(2) م.ن.

(3) م.ن.

بين «ووترغيت» و«بلايم غيت»

عرفت أمريكا وعلى مراحل عدة الكثير من الفضائح التي تفوح منها روائح الصفقات أو الدسائس أو حتى الغراميات، من أشهر هذه الفضائح ووترغيت، إيران غيت، مونيكا غيت لكن مع جورج بوش الابن كانت الفضائح بالجملة فوصم عهده بـ «بلايم غيت» وسجن أبو غريب وفضيحة «الأرقام القذرة» التي أقر بها بوش بإصدار أوامر بالتنصت على الآلاف في الداخل الأميركي.

في البداية سنلقي نظرة على فضيحة ووترغيت وحيثياتها والتي كان بطلها الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ثم سنقفز إلى بوش الابن وفضيحة «بلايم غيت» وسجن أبو غريب علماً أن الفضائح الثلاث ترتبط بشكل وثيق بالصحافة المكتوبة والمرئية.

بعد 30 عاماً من الصمت، كشفت صحيفة «واشنطن بوست»، مصدر المعلومات السرية التي سربت إليها وكانت وراء فضيحة «ووتر غيت» التي أطاحت الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في السبعينات. وجاء الكشف بعد اعتراف نائب مدير مكتب المباحث الفيدرالي «أف. بي. آي» السابق، مارك فيلت بأنه هو الذي سرب تلك المعلومات.

وكان فيلت، البالغ من العمر الآن 91 عاماً لمجلة (فانيتي فير)، إنه الرجل الذي كان يلقب بـ «ديب ثروت» (الحنجرة العميقة)، الذي كان مصدر معلومات «واشنطن بوست». وقال أفراد من عائلة فيلت

للصحافيين خارج منزله في سانتا روزا بكاليفورنيا، إن والدهم شعر بارتياح إثر الكشف عن هذا السر. وكانت فضيحة «ووترغيت» أدت إلى استقالة نيكسون عام 1974 وبقيت هوية المصدر السري لمعلومات الصحافي بوب وودورد الذي كان يحقق مع زميله كارل برنشتاين في القضية أحد الأسرار التي بقيت لغزاً منذ أكثر من 30 عاماً. وحده رئيس تحريرهما آنذاك بن برادلي كان يعرف السر واتفق الثلاثة على الحفاظ على سرية المصدر إلى حين وفاته.

وكان وودورد يحصل على المعلومات، إثر اجتماعه مع أشهر مصدر سري في العالم في مرآب تحت الأرض. وقد ساعد فيلت الصحيفة في فترة توتر شديد، بين البيت الأبيض وقسم كبير من هيكلية «أف.بي.آي» كما قال وودورد على موقع الصحيفة على الإنترنت. وأضاف أن فيلت كان يأمل في أن يرقى إلى منصب مدير مكتب المباحث الفيدرالي، قبل أسابيع على الكشف عن «السرقة» التي كانت وراء الفضيحة.

وتعود القضية إلى 17 حزيران 1972 حين ضبط خمسة سارقين في مقر الحزب الديموقراطي الرئيسي في مبنى «ووترغيت» في واشنطن. اتضح أنهم تسللوا لإصلاح تجهيزات تنصت، وضعت في المكان قبل ثلاثة أسابيع. وفي التاسع من آب 1974 وقع نيكسون رسالة استقالته وتخليه عن مهام منصبه. وبذلك وضع هذا الجمهوري الذي انتخب رئيساً في العام 1968 وأعيد انتخابه في عام 1972 حداً لواحدة من أخطر الأزمات في تاريخ الولايات المتحدة.

وحتى عائلة فيلت، لم تكن تعرف هذا السر حتى عام 2002، حين أبلغت صديقته المقربة إيفيت لاغارد، ابنته جوان بذلك. وحاولت جوان أن تأخذ معلومات إضافية من والدها، خلال مشاهدتهما حلقة خاصة عن الفضيحة، بعدما ورد اسمه بين المشتبه فيهم الرئيسيين في تسريب المعلومات، حين سألته: «هل تعتقد أن المصدر السري، كان يريد التخلص من نيكسون». ورد فيلت: «كلا، لم أحاول إسقاطه»، قائلاً: كنت فقط أقوم بواجبي»، وقامت جوان فيلت بإقناع والدها بكشف هويته بأن يكشف عن دوره بعد أن بلغ عمره 91 سنة، وزاد عليه المرض، ولم يعد يقدر على التعبير عن نفسه في وضوح، مؤكدة أن ذلك قد يدر عليه المال لدفع تكاليف دراسة أحفاده. كما قالت المجلة. وكان فيلت اتفق مع الصحافي وودورد على ألا يكشف دوره إلا بعد وفاته، أو إلا إذا طلب منه هو ذلك.

ولم تقابل مجلة «فانيتي فير» فيلت، بل اعتمدت على أقوال محاميه وبنته، مما أثار أسئلة حول مصداقية المحامي والبنت، وفوجئت «واشنطن بوست» بنشر الخبر، وفي مطبوعة أخرى، وقطع ليونارد داوني، رئيس التحرير التنفيذي، رحلة خارج واشنطن، وعاد إلى الجريدة عندما سمع الخبر. وفوجىء أيضاً، وودورد نفسه، ورفض التعليق، لكن داوني قال إن وودورد «أسقط في يده، ولم يكن أمامه خيار، لأن فيلت لم يقل له إنه سيكشف حقيقته». لكن داوني أثنى على وودورد، لأنه «حافظ على عهده خلال كل هذه السنوات».

شروط فيلت الـ 6 للتسريبات

كتب بوب وودورد، في كتاب «كل رجال الرئيس»، عن فضيحة ووترغيت، إنه، بعد ثلاثة شهور من نشر أول خبر عن الفضيحة، اتصل بـ «رجل يعمل في الإدارة»، وكان يعرفه معرفة غير قوية، وسأله عن معلومات عن اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري، وقال الرجل إنه مستعد لمساعدة وودورد، وقدم الشروط الآتية:

أولاً: لا ينشر اسمه.

ثانياً: لا تنشر وظيفته أو مكان عمله.

ثالثاً: لا يقال إنه «مصدر مطلع» أو «مصدر خاص» أو «مسؤول».

رابعاً: لا تنقل على لسانه جملاً محددة.

خامساً: لا يتطوع بتقديم معلومات، ولكنه يؤكد أو ينفي معلومات يجمعها وودورد من مصادر أخرى.

سادساً: لا يقول وودورد اسمه لأي شخص آخر.

ونقل وودورد الشروط إلى بنجامين برادلي، رئيس التحرير، الذي قال إنه يوافق عليها، ما عدا الشرط الأخير، أي أنه يريد أن يعرف اسم الشخص، ويتعهد ألا يقوله لأي شخص آخر. والتزم الجميع بالشروط، ولهذا، وحتى أمس، يعتقد أن ثلاثة أشخاص فقط يعرفون من هو «الحنجرة العميقة»: برادلي، وودورد، وبيرنشتاين.

سبب اختيار «الحنجرة العميقة» اسماً

كان سبب اختيار «الحنجرة العميقة» اسماً لفيلت، هو أن الفضول اجتاح بقية الصحافيين في الجريدة، وكلما سألوا وودورد، قال لهم إن «صديق يريد أن يقدم خلفية عميقة للأخبار». و«خلفية عميقة» وصف صحافي لمعلومات لا يريد صاحبها أن ينشر اسمه أو وظيفته.. وأصبح المصدر يعرف بوصف «خلفية عميقة».

ومرة قال هوارد سايمون، مدير التحرير، مازحاً: «هذا ليس خلفية عميقة. هذا حنجرة عميقة». وكان يشير إلى فيلم بهذا الاسم ظهر في ذلك الوقت.

وفي البداية كان وودورد يتحدث مع «الحنجرة العميقة» بالهاتف. ولكن عندما زادت أبعاد الفضيحة، واقترح نيكسون استغلال إمكانيات الاستخبارات المركزية «سي.آي.إي»، ومكتب المباحث الفيدرالي لوقف تسرب أسرار الفضيحة، خاف «الحنجرة» من التنصت على هاتفه، وطلب من وودورد مقابلته وجهاً لوجه، في مرآب سيارات في وسط واشنطن.

وعندما تطورت الفضيحة أكثر، قال «الحنجرة» إنه يخشى حتى من استعمال الهاتف لتحديد موعد اللقاء، وكان يعرف شقة وودورد، واتفقا على أن يفتح وودورد علماً أحمر في طرف الشرفة، كلما أراد مقابلة «الحنجرة».

كانت المقابلات تتم في الساعة الثانية صباحاً، وكان وودورد يستأجر

سيارة تاكسي إلى مكان اللقاء ومنه، أو يمشي على قدميه لمسافة ساعة، إذا لم يجدها في ذلك الوقت المتأخر من الليل.

ومن الأسرار التي نقلها «الحنجرة» إلى وودورد، أن مسؤولين كباراً في إدارة نيكسون، كانوا يريدون معرفة طريقة حصول وودورد على المعلومات، التي نشرها في «واشنطن بوست».

وافقت مجلة فانيتي فير على نشر تفاصيل القصة وبطلها إنما بشروط:

أولاً: لا تدفع أي مال للمحامي أو لعائلة فيلت.

ثانياً: لا يسرب المحامي أو عائلة فيلت الموضوع إلى أي جهة أخرى.

ثالثاً: تتأكد المجلة من المعلومات ومن المصادر، رغم أن المحامي هو الذي كتب الموضوع.

سرية تامة

ولتحقيق ذلك، جندت المجلة 15 صحافياً وباحثاً، قابلوا ابن وابنة فيلت، وحفيده، وأقارب وأصدقاء فيلت، حتى تأكدوا من كل شيء. وحصلت المجلة على تعهدات من هؤلاء الصحافيين والباحثين ألا يفشوا السر إذا قررت المجلة عدم نشر الموضوع، إذا لم تتأكد من كل المعلومات فيه.

واتفق الجانبان، المجلة والمحامي، حفاظاً على سرية الاتصالات، أن يسمي فيلت «جو كاميل»، إشارة إلى إعلانات سجائر «كاميل»

(الجمل). وهكذا أصبح فيلت «جملاً» لإثبات أنه «حنجرة»، واتفق الصحافيون والباحثون في المجلة على استعمال عنوان «أغلق باب السيارة» للموضوع، حتى لا يعرف أي شخص آخر أن الموضوع عن «الحنجرة».

ولم تتصل المجلة بالصحافي وودورد، خوفاً من أن تسبقهم جريدة «واشنطن بوست» وتنشر الخبر. وأرسلت له نسخة إلكترونية يوم صدور المجلة (رغم أن وودورد كان يقدر على نشر الخبر في أي وقت).

وبعد كشف سر «الحنجرة» انتقده أكثر من شخص.

أولاً: انتقده قادة في الحزب الجمهوري، كانوا غاضبين عليه وعلى جريدة «واشنطن بوست» خلال كل هذه السنوات. وقالوا إنها جريدة «ليبرالية»، استغلت فضيحة ووترغيت لإسقاط نيكسون، لأنه كان جمهورياً. وقال بات بيوكانان، الصحافي اليميني، الذي ترشح لرئاسة الجمهورية باسم الحزب الجمهوري قبل ثماني سنوات، إن فيلد «خائن لوطنه، لأنه سرب أسرار الدولة لخدمة أهداف شخصية».

ثانياً: انتقده مساعدون عملوا مع نيكسون في البيت الأبيض، مثل شارلز كولسون، الذي كان مساعداً لنيكسون، وسجن سبعة شهور بسبب دوره في الفضيحة، وقال إن «أي رئيس يجب أن يقلق إذا عرف أن واحداً من كبار الموظفين في إدارته يقابل صحافيين في الظلام، في كاراجات السيارات، ليضعف موقع الرئيس».

ومن تداعيات الاعتراف.

سئل الصحافي الأمريكي بوب وودورد، محرك الحملة التي أسقطت الرئيس الجمهوري الأسبق ريتشارد نيكسون عن رأيه في ما قامت به مجلة «فاناتي فاير» من كشف لهوية مصدره السري بعد أن أخفاه طوال الـ 33 عاماً الماضية فقال بكل بساطة «لقد نجحوا وسبقونا في كشف السر».

وكان من المؤمل أن يكشف وودورد عن اسم مصدره الذي أسماه بالحنجرة العميقة فور وفاته، خصوصاً بعد أن تسربت معلومات قبل شهور قليلة أن مصدر وودورد على فراش المرض وقد يموت في أي لحظة.

المجلة التي أشاد بها وودورد ليست مجلة سياسية بل مجلة منوعة تهتم بأخبار النجوم والموضة وغير ذلك، ويرأس تحريرها غرايدون كارتر.

لم يكن رئيس التحرير موجوداً في الولايات المتحدة وقت نشر الخبر ـ القنبلة، بل كان خارج البلاد في رحلة شهر عسل وكان قد نسي موضوع «ديب ثروت» أو الحنجرة العميقة تماماً. ويقول رئيس التحرير وفقاً لما ذكرته صحيفة «ذي غارديان» البريطانية أنه كان في أحد المطارات الصغيرة بالكاريبي عندما اتصل بمكتبه للاطمئنان على أمور المجلة، فأخبره زملاؤه أن القصة تم نشرها وأثارت ضجة عالمية. وقبل أن يؤكد بوب وودورد وزميله كارل بيرنستاين صحة ما نشرته مجلة «فانيتي فاير» فإن رئيس التحرير ظل غير واثق 100٪ من أن مجلته توصلت إلى الحقيقة. وجاء تشكك رئيس التحرير رغم أن مسؤول

التدقيق في المجلة بحث صحة المعلومة عشرات المرات من عشرات المصادر، ولكن التأكيد النهائي الموثوق لم يكن ليتم بدون وودورد وبرينستاين أو أحدهما.

ولم تشأ المجلة الاتصال بوودورد أو بيرينستاين للتأكد منهما لأنهما لو علما بما حصلت عليه المجلة لسارعا في كشف السر على موقع «واشنطن بوست» على الإنترنت خلال أقل من ساعتين، في حين تحتاج المجلة إلى أسبوعين للوصول إلى الأسواق[1].

بوب وودورد

وبعد انكشاف الشخصية التي كانت مصدر معلوماته، كتب صحافي «الواشنطن بوست» بوب وودورد عن بعض أسرار تلك المرحلة.

في يوم السبت المصادف 17 (حزيران)، اتصل المشرف الليلي لمكتب المباحث الفيدرالي بفيلت في البيت، فقد ألقي القبض على خمسة رجال، يرتدون بدلات أنيقة وجيوبهم مليئة بقسائم من فئة 100 دولار، ويحملون أجهزة تنصّت وتصوير، داخل مقر الديموقراطيين في مكتب ووترغيت، في حوالي الساعة الثانية والنصف فجراً. وعند الساعة الثامنة والنصف صباحاً كان فيلت في مكتبه بمبنى مكتب المباحث الفيدرالي، ساعياً إلى مزيد من التفاصيل. وفي حدود الوقت نفسه أيقظني محرر شؤون المدينة في «واشنطن بوست» في البيت، وطلب مني المجيء لتغطية عملية استثنائية.

---

(1) الشرق الأوسط، 3/6/2005.

وكانت الفقرة الأولى من قصة الصفحة الأولى في الصحيفة لليوم التالي تشير إلى أن «خمسة رجال، ذكر أن أحدهم موظف سابق في وكالة المخابرات المركزية، اعتقلوا في الساعة الثانية والنصف فجر أمس، في ما وصفته السلطات بأنه مؤامرة محكمة للاستحواذ على مكاتب اللجنة القومية الديمقراطية هنا».

وكانت تلك هي اللحظة، حيث مصدر أو صديق في وكالات التحقيق الحكومية يتمتع بمكانة لا تثمن. واتصلت بفيلت في مكتب المباحث الفيدرالي، ووصلت إليه عبر سكرتيرته. وكان ذلك أول حديث لنا حول ووترغيت، وذكرني بمدى كرهه للمكالمات الهاتفية في المكتب، ولكنه قال إن قضية ووترغيت سوف «تتفاقم»، لأسباب لم يستطع توضيحها. ثم أقفل الخط فجأة.

ولم أكن أعرف حينئذ أنه في أيام فيلت الأولى في مكتب المباحث الفيدرالي، خلال الحرب العالمية الثانية، كان قد كلف بالعمل في الإدارة العامة لقسم التجسس. وتعلم فيلت الكثير حول التجسس الألماني في وظيفته، وبعد الحرب قضى وقتاً في مراقبة العملاء السوفيات.

ولذلك قال فيلت في بيته بفيرجينيا في ذلك الصيف، إنه إذا كان لنا أن نتحدث، سيتعين علينا أن نتحدث وجهاً لوجه، حيث لا يمكن لأحد أن يراقبنا.

وقال إننا سنحتاج إلى نظام إشعار واتصال مخطط له مسبقاً، أي

تغيير في المحيط لا يمكن ملاحظته من جانب أي شخص، ولم أكن أعرف ما كان يتحدث عنه.

وقال إذا كنت تبقي الستائر في شقتك مغلقة افتحها، وسيكون ذلك إشارة بالنسبة لي[1].

وعن هذا المشهد كتب طارق الحميد في صحيفة الشرق الأوسط 9/ 6/ 2005: «لم يدر في خلدي وأنا أغادر مكتبه أن سر واشنطن الخطير الذي كتمه أكثر من 30 عاماً، وكنت أقرأ عنه منذ نعومة أظفاري بتعجب، سينكشف في نفس أسبوع لقائنا. كان ذلك الشخص هو الأسطورة بن برادلي رئيس تحرير صحيفة «الواشنطن بوست». الرئيس الذي استطاع إسقاط رئيس. فصحيفته، أسقطت الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، عندما دعم رئيس التحرير صحافيين شابين لم يسمع بهما أحد في واشنطن من قبل، ليفجروا ما في واشنطن من قبل، ليفجروا ما عرف لاحقاً بفضيحة «ووترغيت»، ويغيروا مسيرة الصحافة الأمريكية.

ذلك السر الذي حفظه بن برادلي، والصحافيان بوب وودورد وكارل بيرتشتين 33 عاماً، لم يفشيا السر، حتى كشف المصدر عن نفسه. وسمعنا الرئيس الأمريكي جورج بوش يعبر عن سروره بمعرفة مصدر أحد أكبر أسرار واشنطن، الذي عرف بـ «البلعوم العميق». تصادف توقيت كشف سر «البلعوم العميق» بعد زيارة رتبها لها الكاتب الصحافي

---

(1) أعيد النشر في صحف 17/ 8/ 2003 نقلاً عن الوكالات.

جيم هوغلاند مع برادلي بايام. استقبلنا هوغلاند عند باب «الواشنطن بوست» بالعاصمة الأمريكية لنصعد لمكتب رئيس التحرير المتقاعد منذ 1991.

رأيت رجلاً للزمان أثر في ملامح وجهه، وابتسامة ثعلب، إنه رئيس التحرير النموذج. قال برادلي بلغة رجل كبير ينصح شاباً، إن سر قوته كان ناشرة «الواشنطن بوست» كاثرين غراهام، والصحافي الجيد، حيث يقول إن شرطه الوحيد عندما عرضت عليه السيدة غراهام رئاسة تحرير البوست أن يكون له حق تعيين المحررين. يقول ناصحاً: «أردت أفضل صحافي يغطي البنتاغون، والبيت الأبيض، وأخبار المدينة».

يورانيوم من النيجر؟!

في 17/ 7/ 2003 ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»[1] أن مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي. آي. إي) جورج تينيت أفاد في شهادته أمام لجنة في مجلس الشيوخ أنه كان يجهل أن بوش سيتحدث في خطابه الأخير حول «حال الاتحاد» عن معلومات مزوّرة حول سعي العراق لشراء اليورانيوم من النيجر، وهو ما أصاب أعضاء اللجنة «بصدمة». في وقت أكد سناتور كان حضر الجلسة أن تينيت أشار إلى أن شخصاً في البيت الأبيض أصر على إدراج مسألة اليورانيوم في الخطاب، في اتهامات وصفها البيت الأبيض، بأنها «عبثية وسخيفة»،

(1) إمبراطورية المحافظين الجدد، مرجع سابق، ص204 ـ 206 ـ 207.

وسط ازدياد دعوات الديموقراطيين لأن يتحمل مسؤولية الفضيحة «شخص أعلى بكثير من جورج تينيت»، في إشارة إلى بوش.

وأدلى تينيت بإفادته في جلسة مغلقة أمام «لجنة الشؤون الاستخباراتية» في مجلس الشيوخ استمرت خمس ساعات. وتحقق هذه اللجنة بشأن الادعاءات الخاطئة التي تضمنها خطاب الرئيس بوش الأخير حول «حال الاتحاد» في 28 كانون الثاني بأن العراق سعى لشراء اليورانيوم من النيجر.

وقال سيناتور ديموقراطي حضر الجلسة: «إن أعضاء اللجنة أصيبوا بصدمة عندما قال تينيت إنه لم يكن على علم بهذه الجملة إلا مؤخراً».

لكن شهادة تينيت لم تؤد إلى إزالة الشكوك لدى بعض أعضاء مجلس الشيوخ، الذين يعتبرون أن الخطأ المرتكب ناجم عن تسرّع البيت الأبيض لإيجاد مبرر للحرب على العراق. ونقلت الصحيفة عن السناتور الديموقراطي قوله إن لجنة مجلس الشيوخ تريد أن تفهم لماذا سمحت الـ «سي.آي.إي» بإدراج هذه المعلومة المشكوك فيها، مع أن تينيت كان قد مارس ضغوطاً على البيت الأبيض لإزالة معلومة أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع من خطاب ألقاه بوش في السابع من تشرين الأول، ومن خطاب لاحق للسفير الأمريكي في الأمم المتحدة جون نغروبونت.

وكان تينيت قد أقر بمسؤوليته عن ورود المعلومة الخاطئة حول شراء اليورانيوم من النيجر في خطاب بوش، في خطوة باتت غالبية من

السياسيين والمحللين تعتبرها محاولة منه لتحمل المسؤولية بدلاً من كبار مسؤولي إدارة بوش، وخصوصاً عن نائب الرئيس تشيني ومستشاره بوش للأمن القومي كوندوليزا رايس.

ولم تحصل الوكالة على المعلومات تلك سوى في شباط، أي بعد شهر من خطاب بوش، وبعد حوالي العام على بدئها بالتحقيق حول مسألة شراء اليورانيوم من النيجر، وإذا لم تحصل الوكالة على أية وثائق أصلية حول المسألة، قامت بالتحقيق من معلومات تلقتها من حكومة أجنبية بحلول مطلع العام 2002.

وبرغم أن الوكالة قامت بالقليل للتحقق من صحة المعلومات تلك، إلا أن مسؤولين في إدارة بوش حاولوا مراراً إدراجها في بيانات رسمية. وكانت الوكالة تنجح أحياناً في رفع المعلومات من البيانات المذكورة.

ونقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن مسؤول في الاستخبارات الأمريكية قوله إن الوكالة حاولت، مثلاً، إزالة الإشارة إلى النيجر في تقرير أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الأول العام 2002، لكن الوثيقة نشرت قبل إزالتها.

وقال المسؤول إن شكوك الوكالة أبلغت إلى الحكومة عبر القنوات الاستخباراتية العادية، كذلك أبلغت بريطانيا بالشكوك.

وقال تينيت إن التقرير، الذي أدخل أيضاً مع معلومة أخرى غير مؤكدة في «التقييم الاستخباراتي القومي» الذي صدر في تشرين الأول

العام 2002، لم يشكل جزءاً رئيسياً من حكم الوكالة أن العراق كان يعيد بناء برنامجه النووي.

وبعد احتجاج الوكالة على إدراج المسألة في خطاب «حال الاتحاد»، عمدت الإدارة إلى نسبها إلى الاستخبارات البريطانية بدل الاستخبارات الأمريكية.

من جهته، قال السناتور الديموقراطي ديك دوربن عضو «لجنة الاستخبارات» التي استمعت إلى شهادة تينيت، في حديث إلى شبكة «إي.بي.سي»، أن «تينيت قال لنا من هو الشخص الذي أصرّ على إدراج هذه المعلومات حول شراء اليورانيوم من أفريقيا (من قبل العراق) في الخطاب بينما كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تعرف أنها غير صحيحة».

أضاف أن «مفاوضات جرت بين البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية حول الحد الذي يمكن الوصول إليه من خلال عدم قول كل الحقيقة»، ورفض دورين كشف اسم الشخص مؤكداً واجب السرية برغم إصرار الشبكة. وقال: «بصفتي عضواً في لجنة الاستخبارات لا يمكنني أن أقول لكم من هو»، مضيفاً أنه واثق من أنه «سيتم الكشف» عن اسمه. وتابع أن «ذلك يجب أن يصدر عن الرئيس»، مؤكداً أن «الرئيس يفترض أن يكون مصدوماً لأنه تم تضليله وتضليل الشعب الأمريكي. يجب أن يلقي الضوء على كل هذه القضية وسيضطر بعض الأشخاص تحت قيادته في البيت الأبيض لتقديم مبررات».

سجن جوديث ميلر

كشف تصريحات للصحفية الأمريكية جوديث ميلر حول فضيحة تسريب اسم عميلة في وكالة الاستخبارات المركزية (سي.آي.إي) إن كبار مساعدي الرئيس جورج بوش كانوا قلقين حول ما اعتبروه جماعة منشقة داخل الوكالة كانت تعمل من دون علم مديرها لكشف زيف الادعاء بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل.

وكان الإدارة الأمريكية استخدمت امتلاك نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين أسلحة دمار شامل مبرراً لشن الحرب على العراق إلا أنه لم يتم العثور على أي من تلك الأسلحة بعد الغزو في آذار 2003. وألقت تصريحات ميلر الصحافية في جريدة نيويورك تايمز، الضوء من جديد على الخلافات السياسية في واشنطن التي تتسم بمكائد السياسة وخداع وعمليات انتقام قد تؤدي إلى فقدان الوظيفة بسبب الرأي المعارض لصاحبها.

وأمضت ميلر 58 يوماً في السجن لرفضها كشف مصدر تزويدها باسم العميلة السرية فاليري بالمر، إلا أنها كشفت فيما بعد أن مصدرها هو لويس ليبي مدير مكتب نائب ريتشارد تشيني. وكان اسم بالمر كشف للمرة الأولى في تموز 2003 في مقال للكاتب المحافظ روبرت نوفاك بعد مهمة قام بها زوجها جوزف ويلسون في النيجر سعى خلالها إلى التحقق من معلومات تفيد بأن العراق يحاول سراً شراء خام اليورانيوم من ذلك البلد.

وعندما لم يعثر على أي دليل كتب ويلسون مقالاً اتهم فيه إدارة جورج بوش «بتضخم التهديد العراقي» لتبرير الحرب على العراق، مقوضاً بالتالي تأكيدات الرئيس الأمريكي في خطابه عن حال الاتحاد للعام 2003 الذي قال فيه إن «صدام حسين سعى مؤخراً إلى الحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا». وقالت ميلر إن المقال «أغضب السيد ليبي».

وأضافت أن ليبي قال إن وكالة الاستخبارات «أخذت على عاتقها مسؤولية محاولة العثور على مزيد من المعلومات، عن محاولات العراق الحصول على اليورانيوم من دون إعلام البيت الأبيض أو مديرها بذلك.

وتابعت أن ليبي «أصرّ على أن جورج تينيت الذي كان مديراً لـ «سي.آي.إي» في ذلك الوقت، لم يسمع باسم ويلسون من قبل». ونقلت عنه قوله إن «نائب الرئيس لم يكن يعلم بوجود جو ويلسون». وأضافت أن ليبي كان قلقاً من أجل أن تكون وكالة الاستخبارات المركزية تشن «حرباً مضادة» تتعلق بالحرب في العراق، ولجأ إلى «تسريب انتقائي» للمعلومات. وقالت: «أبلغني أن وكالة (الاستخبارات) ضالعة في استراتيجية لحماية نفسها في حال عدم العثور على أسلحة في العراق».

وبموجب القانون الأمريكي فإن الكشف عن اسم عميل أو عميلة سرية يعتبر جريمة لأن ذلك يشكل خطراً على حياته، وتم الإفراج عن ميلر بعدما وافق ليبي على أن تكشف هويته.

وكان ليبي غير المعروف كثيراً لدى الجمهور أحد المناصرين الأساسيين للحرب في العراق وكان له تأثير كبير على السياسة الخارجية وعلى قضايا أخرى ضمن الإدارة الأمريكية.

ووصفت ميلر لقاء جرى يوم 23 حزيران 2003، مع ليبي. وقالت إن ملاحظاتها التي سجلتها آنذاك تشير إلى احتمال أن يكون ليبي قد أخبرها عن عمل زوجة ولسن في «سي.آي.إيه» ففي دفتر ملاحظات ميلر جاءت العبارة التالية: «زوجة تعمل في المكتب».

وهذا النقاش دار حينما لم ينتقد ولسن علناً الرئيس بوش لتضخيم الأدلة حول كون العراق يسعى للحصول على أسلحة دمار شامل. وخلال المقابلة قالت ميلر لـ «نيويورك تايمز» إن ليبي كان غاضباً جداً حول التقارير التي تقول إن تشيني ومسؤولين كباراً قد جمعوا أدلة مهلهلة حول مساعي العراق للحصول على مواد نووية في النيجر وكان قلقاً حول «تسريب محدد» من قبل «سي.آي.إي» لإقصاء الوكالة في حالة عدم العثور على أي أسلحة غير شرعية في العراق. وأشار ليبي إلى أن «سي.آي.إيه» أرسلت شخصاً سرياً (وهذه إشارة إلى ولسن) إلى النيجر للتوثق من المعلومات.

وفي الثامن من تموز 2003 وبعد مرور يومين على نشر ولسون شجباً للبيت الأبيض حول قضية الأسلحة العراقية، تناولت ميلر فطورها مع ليبي في فندق سانت ريجير. وقال ميلر إن ليبي أخبرها بأن زوجة ولسن تعمل لمكتب «سي.آي.إي» اسمه وينباك، وهو متخصص في الاستخبارات الخاصة بالأسلحة، وبالسيطرة على انتشار الأسلحة

النووية. وقالت ميلر إنها مع ذلك شهدت بأن ليبي لم يشر على بالم بالاسم ولم يشر إلى وضعها السري.

ويتضمن دفتر ملاحظاتها من ذلك اليوم اسم «فاليري فليم» لكنها تقول إن الاسم يظهر في مقطع آخر مع دفتر يومياتها من مقابلة جرت مع ليبي وهي مقتنعة بأن ذلك الاسم جاء من مصدر آخر، قالت ميلر إنها لا تتذكر اسمه.

وأثار هذا السؤال ما إذا كان مسؤولو إدارة بوش قد ناقشوا مكانة بالم داخل «سي.آي.إيه» مع ميلر بعد أن أثار ليبي لأول مرة الموضوع معها. وفقد قاضي التحقيق فيتزجرالد الفرصة للاستفسار من ميلر حول تلك المصادر التي أعطتها اسم زوجة السفير السابق كجزء من اتفاق يؤول إلى إطلاق سراحها من السجن بدلاً من ذلك سألها فقط عن مناقشاتها مع ليبي.

ولم يعرف بالضبط ما إذا كان ليبي قد أخبر المحكمة الابتدائية بالأمر. وقال مصدر قريب من مساعد نائب الرئيس تشيني إن ليبي اعترف بنقاشه مع ميلر بخصوص زوجة ولسن لكنه لم يكن يعرف أبداً اسمها أو وضعها السري.

وأثير التحقيق بعد أن نشر عمود كتبه روبرت نوفاك يوم 14 تموز 2003 جاء فيه أن هناك مسؤولين من الإدارة الأمريكية كشفا عن هوية بالم باعتبارها ميدانية في «سي.آي.إيه» وهي التي ساعدت زوجها في رحلته التي قام بها عام 2002 إلى النيجر للتحقق مما إذا كان العراق سعى للحصول على شراء يورانيوم من هناك.

وتقول ميلر إن فيتزجرالد سألها قبل المحاكمة الابتدائية فيما إذا كان ليبي أشار يوماً إلى موافقة تشيني على مقابلات ليبي معها أو أنه كان يعرف بها. كان جوابها بالنفي.

وحسبما ذكرت ميلر، فإن فيتزجرالد سألها ما إذا كانت ترى ليبي يحاول التأثير على شهاداتها أثناء وجودها في سجن الكسندريا من خلال رسالة بعث بها لها. وكان ليبي قد حثها على التراجع عن وعدها الذي قطعته له.

وكتب ليبي لها«التقرير العلني لكل شهادة مراسل يقول إنهما لم يناقشا اسم بالم أو هويتها معي، لكن ميلر قالت إنها شهدت بأن الكلمات أدهشتها لأنها بدت وكأنها مسعى من قبل ليبي يشير إلى أنني أيضاً سأقول إننا لم نناقش هوية بالم. بينما كانت تشير ملاحظاتي إلى أننا ناقشنا عملها».

وقال بيل كلر المحرر التنفيذي لـ «نيويورك تايمز» إن «وجودي مقتنعة بأن ليبي كان خائفاً من شهادتها، وهي ظنت أن لدى ليبي سبباً يجعله يخاف من شهادتها».

ونشرت مقالة ميلر الأولى على الإنترنت وتحتوي على شهادات متناقضة عن السبب الذي جعل ميلر لا تكتب قط قصة حول نزهات بالم. وقالت ميلر لصحيفتها إنها «قدمت توصيات قوية للمحرر»، من أن يتم تعقب القصة لكنني «جوبهت بالرفض». ولم تشخص المحرر. لكن جيل ابرامسون رئيسة مكتب فرع واشنطن آنذاك قالت إن ميلر لم توص بشيء كهذا.

ويتعلق نزاع آخر محتمل بين ميلر والتايمز بتقرير لـ «واشنطن بوست» في خريف 2003 ورد فيه أن «مسؤولين كبيرين في البيت الأبيض كشفا عن هوية بليم لما لم يقل عن ستة صحافيين من واشنطن». وقال فيليب تاوبمان الذي جاء بعد إبرامسون كمدير لمكتب واشنطن أنه سأل ميلر ما إذا كانت واحدة من الستة، وهو ما نفته. وأبلغته ميلر أن موضوع ويلسون وزوجته قد ظهر في محادثة رسمية مع مسؤولين حكوميين، وفقاً لما قاله تاوبمان و«أنها لم تكن في الوضع المقلق من جهة منسق ومسعى منظم مقصود لنشر معلومات».

وترتبط إحدى القضايا الصحافية بما تصفه ميلر باعتباره اتفاقها من أجل تعديل وصفها لليبي كـ «مسؤول كبير في الإدارة»، عندما وصل الأمر إلى معلومات حول ليبي. وقال ميلر إنها وافقت على وصف ليبي فقط باعتباره «موظفاً سابقاً في الكونغرس»، وهو دقيق تقنياً لأنه عمل ذات يوم في الكابيتول هيل.

ويأتي النشر بعد أسابيع من نقد «التايمز» للإخفاق في رواية القصة الكاملة لتورط مراسلتها. وقال كيلر في تصريح إنه «ما من مراسل آخر جرى معه هذا التحقيق قدم مثل هذا التقرير التفصيلي. وقد شعرنا بالارتياح من قدرتنا أخيراً على أن نضع هذه القصة في أيدي قرائنا الذين سيستخلصون استنتاجاتهم الخاصة، وقالت متحدثة باسم «التايمز» إن المحررين لن يضيفوا تعليقات على ذلك.

وتقول ميلر، الحائزة جائزة بوليتزر، إنها ذهبت لرؤية ليبي في تموز 2003 كجزء من عمل فريق لمعرفة أسباب عدم العثور على الأسلحة

المحظورة في العراق، وقالت إن ليبي أراد التحدث عن مهمة ويلسون في النيجر.

وبموافقتها على تقديم شهادة اعترفت ميلر في تقرير «التايمز» بأنها كانت قلقة حول أفق قضاء أشهر أكثر في السجن وقالت إنها قررت قبول تنازل ويفر بعد تسلم رسالته وسألته في مكالمة هاتفية: «هل تريد مني حقاً أن أشهد؟ هل أنت واثق من أنك تريد مني أن أشهد»؟ وكان جواب ليبي شيئاً يشبه «بالتأكيد» كما قالت ميلر.

وأبلغ محامي ميلر ومحامي «التايمز» جورج فريمان الصحيفة بأنهما قلقان من أن قرار ميلر تقديم شهادتها يمكن أن يحفز المراقبين على القول إن الصحيفة كانت قد انهارت. وهناك ناحية غير مألوفة في تقرير «التايم» تمثلت في أنه اعترف بأن شخصية ميلر البالغة 57 عاماً من العمر هي شخصية مثيرة للجدل في الصحيفة. وقال المحرر السابق دوغلاس فرانتز إن ميلر سمت نفسها ذات مرة «مس رون آموك» وقالت إن ذلك يعني «أنني أستطيع أن أفعل ما يحلو لي».

واعترف «التايمز» بأن سمعتها عانت من «تدهور» بعد أن نشر بعضاً من قصصها حول ما إذا كان صدام حسين يمتلك أسلحة محظورة وكون ذلك لم يثبت. وقال روجر كوهين محرر الشؤون الخارجية في ذلك الوقت «أبلغتها أنه كان هناك عدم ارتياح وشعور بالضيق بشأن بعض التغطيات، وقالت: «أخطأت بالكامل»، ولكنها ألقت باللوم في سوء المعلومات على مصادرها.

عن هذا الموضوع علق عبد الوهاب بدرخان في الحياة (1/ 10/ 2005) قائلاً: «اكتملت حلقات المسلسل الأمريكي لضرب أحد أهم مبادىء حرية الصحافة. وهو حق الصحافي في أن يحمي مصدر أخباره. هذا أيضاً من تداعيات زلزال 11 أيلول والحرب على الإرهاب، فالحرب على العراق. وأطلق سراح الصحافية في «نيويورك تايمز» جوديث ميلر، إحدى أبرز «المناضلات» من أجل تأكيد وجود أسلحة دمار شامل في العراق».

كما نشرت النهار (12/ 10/ 2005) تعليقاً لنورمان سولومون وهو ناقد أميركي متخصص في وسائل الإعلام: «في 26/ 5/ 2004 أي بعد مرور أكثر من سنة على غزو العراق ـ نشرت «نيويورك تايمز» مقالاً متأخراً تضمّن نصف إقرار بالذنب وقد كتبه محرران رفيعا المستوى أحدهما هو رئيس التحرير التنفيذي بيل كيللر، زعم المقال أن «نيويورك تايمز» وصانعي السياسات في واشنطن كانوا ضحايا وليسوا مرتكبين: «يقر مسؤولون في الإدارة الآن أنهم وقعوا أحياناً ضحية المعلومات المضللة التي زودتهم بها هذه المصادر في المنفى. وهذا ما فعله أيضاً العديد من المؤسسات الإخبارية لا سيما هذه المؤسسة».

لكن «نيويورك تايمز» لم تقع ضحية المعلومات المضللة، بل سعت وراءها. ساعدت الصحيفة بحماسة الإدارة الأمريكية على تقديم معلومات خادعة على أنها حقائق.

والمجزرة التي أطلقتها هذه المعلومات المضللة تستمر يوماً بعد يوم. لكنّ التغطية المكثفة التي نشرتها «نيويورك تايمز» عن مكائدها،

مع جوديث ميلر في قلب الخدعة، لم تقل شيئاً عن العواقب الإنسانية في العراق.

في عالم الإعلام النخبوي، الحياة المهنيّة للصحافيين في «نيويورك تايمز» هي الأهمّ. في المقابل، حياة الجنود الأمريكيين ـ ولا سيما حياة العراقيين ـ أشبه بفكرة تجريدية بينما تتكشف الروايات الخاطفة للأنفاس عن مكائد الصحافة.

لم تصدر عن رأس الهرم في «نيويورك تايمز» أي إشارة تنم عن ندم شخصي أو توحي بمساءلة مؤسسية. وفي المرة المقبلة التي تنضج فيها فكرة شنّ عمل عسكري أمريكي ـ ضد إيران أو سوريا أو أي بلد آخر ـ الاحتمال ضئيل جداً بأن تضع «نيويورك تايمز» أو غيرها من وسائل الإعلام الأمريكية البارزة عراقيل كبرى أمام التحرك الأمريكي.

في 14 تموز 2003، قبل وقت قصير من ترقيته إلى منصب رئيس التحرير التنفيذي في «نيويورك تايمز»، نشرت الصحيفة مقالاً لبيل كيلر شرح فيه الأسباب التي تحتّم على الحكومة الأمريكية السعي إلى تحسين نوعية استخباراتها. فقد كتب «في الحقيقة، تظهر على آلة جمع المعلومات المصممة لتوجيه قادتنا في شؤون الحرب والسلم علامات الفساد، إنها برأيي مشكلة مثيرة للقلق ليس لأنها تفقد النصر الذي حققناه في الحرب فاعليته بل لأنها تضعفنا في الحروب التي ما زلنا نواجهها».

في ما يأتي أبرز المراحل في قضية بليم ـ ولسون التي يحقق بشأنها فيتزجيرالد منذ أكثر من سنتين:

ـ شباط 2002 بطلب من وكالة الاستخبارات المركزية (سي.آي.إيه) توجه السفير السابق جوزف ولسون إلى النيجر للتحقيق بشأن تهريب محتمل لمواد نووية إلى العراق لأن «مكتب نائب الرئيس ديك تشيني كانت لديه تساؤلات» على حد قوله. وأكد أنه لم يعثر على أي شيء لدعم هذه المزاعم.

ـ 28 كانون الثاني 2003: في خطابه السنوي حول وضع الاتحاد أكد الرئيس جورج بوش أن الحكومة البريطانية علمت أن صدام حسين كان يبحث أخيراً عن كميات كافية من اليورانيوم في أفريقيا».

ـ 20 آذار 2003: بدء الحرب على العراق.

ـ 6 تموز: جوزف ولسون يوقع مقالة بعنوان «ما لم أعثر عليه في أفريقيا» نشرتها صحيفة نيويورك تايمز. وكتب آنذاك «إن تم تجاهل معلوماتي لأنها لا تتطابق مع أفكار مسبقة عن العراق، يمكن حينئذ التأكيد بشكل مشروع أننا دخلنا الحرب بذرائع باطلة».

ـ 7 تموز: البيت الأبيض أكد أن مكتب تشيني لم يطلب مهمة ولسون إلى النيجر لكنه أقر بأن الجملة الواردة في الخطاب الرئاسي في كانون الثاني حول اليورانيوم الأفريقي غير صحيحة.

ـ 14 تموز كاتب الافتتاحيات المحافظ روبرت نوفاك كشف بالاستناد إلى «مسؤولين كبيرين في الإدارة» الأمريكية في صحف عدة أن فاليري بليم زوجة ولسون تعمل في الـ«سي.أي.إيه» في قسم أسلحة الدمار الشامل.

ـ كانون الأول: وزارة العدل كلفت مدعياً خاصاً هو باتريك فيتزجيرالد القيام بتحقيق لتحديد ما إذا كان هناك مسؤولون كشفوا للصحافة بشكل غير قانوني هوية عميل في الـ «سي. آي. إيه».

ـ 21 أيار 2004: الصحافي ماثيو كوبر في مجلة «تايم» الذي علق على القضية استدعي للمثول أمام غرفة الاتهام.

ـ 12 آب: استدعاء الصحافية في نيويورك تايمز جوديث ميلر التي لم تنشر شيئاً عن القضية للمثول أمام القضاء للإدلاء بشهادتها.

ـ 23 آب: ماثيو كوبر أفاد بشهادته أمام غرفة الاتهام.

ـ 14 أيلول: استدعاء كوبر للإفادة بشهادته مرة جديدة لكنه رفض.

ـ 15 شباط 2005: القضاء أمر بحبس كور وميلر بتهمة إهانة القضاء لأنهما رفضا الكشف عن مصادرهما.

ـ 27 حزيران: المحكمة العليا رفضت النظر في القضية.

ـ 6 تموز: كوبر أعلن أن اتفاقاً تم التوصل إليه في اللحظة الأخيرة مع مصدره يسمح له بالإفادة بشهادته أمام غرفة الاتهام حيث تحدث عن كارل روف المستشار السياسي للرئيس بوش. وضعت ميلر في السجن بعد أن رفضت مرة أخرى الإفادة بشهادتها.

ـ 18 تموز: الرئيس بوش يؤكد «إن ارتكب أحد جريمة فلن يعمل بعد الآن في هذه الإدارة».

ـ 30 أيلول: ميلر أكدت أنها لم تعد ملزمة بوعد الحفاظ على السرية بعد اتفاق مع مصدرها، وتخرج من السجن وتدلي بشهادتها. وتتناول بشهادتها لويس ليبي مدير مكتب تشيني بحسب محامي ليبي.

ـ 14 تشرين الأول: كارل روف أدلى بإفادته للمرة الرابعة أمام غرفة الاتهام.

ـ 28 تشرين الأول: مدير مكتب نائب الرئيس ديك تشيني لويس ليبي، اتهم بالكذب في إفادته وبالحنث بالقسم وعرقلة عمل القضاء. واستقال إثر ذلك من مهامه.

واعتبر زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ هاري رايد أن قضية ليبي ليست إلا «رأس جبل الجليد» وأنها تتجاوز شخصه لتسلط الضوء على «كيف طوع بوش المعلومات الاستخباراتية لتخدم قضيته في الحرب على العراق لنزع الشرعية عن أي شخص يجرؤ على تحديه». ومع ذلك ظهر بوش متماسكاً ووصف ليبي قبيل مغادرته في إجازة نهاية الأسبوع إلى منتجع كامب ديفيد بأنه ضحى كثيراً» وخدم في «أوقات صعبة في تاريخ الولايات المتحدة».

من هو ليبي؟

يعتبر مدير مكتب الرئيس الأمريكي لويس ليبي الملقب بـ «سكوتر» والمتورط في قضية بليم ـ ولسون، العقل المدبر لريتشارد تشيني وهو نافذ بقدر ما هو متحفظ.

وهذا الرجل الظل الذي انضم إلى حركة المحافظين الجدد وحظي بحماية بول ولفوويتز المسؤول الثاني سابقاً في البنتاغون والرئيس الحالي للبنك الدولي وتتلمذ على يديه، هو أحد مصادر الصحافية في «نيويورك تايمز» جوديث ميلر في كشف هوية عملية سرية في وكالة الاستخبارات المركزية «سي.آي.أيه».

وقد لقب والد لويس ليبي 55 عاماً ابنه بـ «سكوتر» وهو ما زال في المهد بسبب حركته الدائمة. ويكاد هذا الرجل النحيل الأنيق والذي حصل علومه في مدارس النخبة على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، لا يظهر في صور نائب الرئيس ديك تشيني ودائماً في الصف الخلفي.

ويتهمه اليسار الأمريكي بأنه وراء جميع فضائح الإدارة الأمريكية المرتبطة بالأمن القومي: الفشل الذريع للاستخبارات حول العراق والاجتماعات السرية التي منحت خلالها عقود مجموعة هاليبرتون في العراق، وتسريب هوية أحد عملاء «السي.آي.أيه» للصحافة إضافة إلى أمور أخرى لا تزال مجهولة».

ويرى الصحافي بوب وودورد أن «لويس ليبي ينتمي إلى فئة مميزة بين مسؤولي واشنطن، فهو الرجل الحاضر دوماً في الكواليس».

وهو معروف أيضاً أنه يقيم علاقات سرية مع بعض الصحافيين الذين كان لهم مصدراً مجهولاً ثميناً داخل الإدارة.

ويضيف وودورد في كتابه حول شن الحرب على العراق بعنوان «خطة هجوم» أن لويس ليبي الذي يجمع ثلاث صفات في البيت الأبيض بما في ذلك مستشار الرئيس، «كان لوحده مركزاً للحكم وبالتالي شكل دفعاً قوياً لبرنامج وأفكار تشيني» في 2001.

وفي شباط 2003 هو الذي أعد لوزير الخارجية كولن باول محصلة حول التسلح العراقي قبل إلقاء خطابه في مجلس الأمن الدولي: وهو

من أكثر المؤيدين المتحمسين لفرضية وجود أسلحة الدمار الشامل العراقية التي لم يتم العثور على أي أثر لها.

وفي كتابه حول نفوذ المحافظين الجدد «ثوران البراكين» يقول جيمس مان إن لويس ليبي أدرج في 1992 رؤية المحافظين الجدد للعالم في وثيقة استراتيجية للولايات المتحدة أن تمنع أي قوة مناهضة للسيطرة على الاعتقاد بأن أي بلد ينافس القوة الأمريكية قد يعتبر معادياً إن لم تتماش سياسته مع سياسة الولايات المتحدة.

وكان ليبي المتخرج من جامعة يال التي درس فيها قبله وبعده تشيني وبوش، جاء للمرة الأولى إلى واشنطن في 1981 بمبادرة بول ولفوويتز والتحق بوزارة الخارجية.

ثم مارس بالتناوب المحاماة ودافع خصوصاً عن رجل الأعمال المثير للجدل مارك ريتش المقرب من الديموقراطيين ثم المفكر ومستشار الجمهوريين.

وقبل تسع سنوات كتب ليبي المولع بممارسة رياضة التزلج رواية تدور وقائعها في قرية يابانية نائية في 1903، بعنوان «المتدرب المبتدىء» وقد نالت الاستحسان في الملحق الأدبي لصحيفة «نيويورك تايمز» ووصفت بـ «نثر مرهف ومقتطفات وصفية مؤثرة».

يقول الصحافي بوب وودورد في كتابه «خطة الهجوم» إن ليبي قدم خلال التحضير لحرب العراق وثيقة إلى مسؤولين كبار تشير إلى أدلة بوجود أسلحة دمار شامل واتصالات محتملة بين مسؤولين عراقيين وأحد زعماء مخططي هجمات 11 أيلول من العام 2001.

هذا في التعريف العام، لكن لليبي «خصوصية» دفعت صحيفة يديعوت أحرونوت لنشر مقال السفير بلو تسكر على موقعها الإلكتروني في 29/ 10/ 2005 ونقلته السفير في 13/ 10/ 2005 يقول بلوتسكر عن ليبي: «هو أحد آباء نظرية العلاقة بين صدام حسين والقاعدة، هو صاحب الرسالة شبه الغرامية التي أرسلت لمراسلة «نيويورك تايمز» جوديت ميلر أثناء وجودها في السجن الأمريكي. بسبب رفضها الشهادة في التحقيقات حول تسريب المعلومة. كان على صلة جيدة مع محافل ودوائر يهودية وإسرائيلية. وقد خدم بين مناصب عدة كباحث زميل في (المعهد الاستراتيجي اليهودي الأمريكي). وهي مؤسسة تهدف إلى تعميق تماثل الأهداف السياسية والعسكرية لإسرائيل والولايات المتحدة. هو تلميذ البروفيسور بول ولفوويتز المحافظ والصقر المتطرف هو محام مثل مارك ريتش، المتهرب اليهودي من الضرائب والذي كان فاراً لكنه حصل على عفو مثير للاحتجاج من جانب الرئيس بيل كلينتون في آخر لحظة من ولايته. وحسب مصادر يهودية ومن المحيطين به، فإن ليبي أيضاً يهودي.

وإذا جرت محاكمة لويس ليبي، حسب المخطط، وإذا لم يتم التوصل إلى صفقة ادعاء فسوف تهب في أمريكا عاصفة عواطف، معظمها إن لم يكن جميعها سلبية. فالرأي العام الأمريكي متسامح تجاه آراء وفلسفات متناقضة، ولكن ليس تجاه من يشوش على تحقيقات فيدرالية ويقدم شهادات كاذبة. والرأي العام الأمريكي لن يغفر لمن يشتبه، ولو بالتلميح وبشكل غير مباشر، في كشف اسم العميلة

وتعريض حياتها للخطر فقط من أجل الانتقام من زوجها لمعارضته الحرب ضد العراق. وباختصار، في واشنطن تتبدى فضيحة هائلة، يقع في مركزها صديق لإسرائيل. صقر يهودي، وهذا ما كان ناقصاً لنا في هذا الوقت بالذات».

وفي 1/ 11/ / /2005 كتب جوزف سماحة في السفير: «نبدأ من النهاية، لقد أثبتت التطورات اللاحقة أن ويلسون على حق والإدارة الأمريكية على ضلال في ما يخص الأسلحة العراقية. لم يعد ثمة مجال للشك في ذلك وإن كان هناك من يؤكد أن الإدارة، بدفع من جناح فيها، تعمّدت التضليل ولم تكن فقط على ضلال.

حول البرنامج النووي العراقي صرّح تشيني المسؤول المباشر عن ليبي (آذار 2002، أي قبل العدوان بسنة)، أن: «صدام حسين رجل شرير ويحاول الآن، بنشاط، تطوير أسلحة نووية» [C.N.N]، قال إن واشنطن تملك سبباً جيداً للاعتقاد أن العراق يطوّر أسلحة نووية» [N.B.C]. وأكد أن صدام حسين يملك أسلحة بيولوجية وكيميائية ويمكنه أن يحصل على أسلحة نووية وهذه فرضية مرعبة» [C.B.S]. ولقد استعاد جورج بوش هذا الادعاء في خطابه المهم عن «حال الاتحاد»، وكذلك فعلت مستشارة الأمن القومي وقتذاك كوندليزا رايس غير مرة، ولم يتردد كل من بوش ورايس في تحذير مواطنيهما من اقتراب «الفطر النووي» من مدنهم...

مع نهاية عهد بوش تكفل ثلاثة (تشيني، ولفوويتز، ليبي) في وضع

«خطة الإرشاد الدفاعي» التي تسرّبت عام 92 إلى الصحف واضطرت الإدارة إلى سحبها والتبرؤ منها. ما هي الخطوط العامة لهذه الخطة؟

1 ـ بعد انتهاء الحرب الباردة يتوجب على الإدارة الأمريكية أن تتجه لبناء نظام عالمي مبني حول القوة الانفرادية الأمريكية وليس حول الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المشتركة.

2 ـ يجب على الولايات المتحدة أن تمنع قيام أي قوة إقليمية أو دولية منافسة حتى لو كانت صديقة.

3 ـ يتوجب على الولايات المتحدة أن تبقى القوة الأولى المسيطرة على الشرق الأوسط من خارجه.

4 ـ من الضروري اللجوء إلى ضربات استباقية على دول تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل.

5 ـ المهمات تحدد التحالفات ويعني ذلك أن المؤسسات الغربية القائمة، مثل حلف شمال الأطلسي، ليست مقدسة.

6 ـ إن التدخل العسكري الأمريكي في العالم عنصر لازم في النظام الجديد.

لم تعتمد إدارة كلينتون هذه العقيدة، وتحول واضعوها، وأصدقاؤهم، إلى المعارضة وبقوا فيها..».

..وكارل روف أيضاً

في التداعيات طالب السفير الأمريكي جوزف ويلسون بتوسيع بيكار التحقيقات ليطال المستشار السياسي الرئيسي في البيت الأبيض كارل

روف وقال ويلسون في نادي الصحافة الوطني في واشنطن «يجب أن يرفض الأمريكيون جميعاً هذا التصرف الذي صدر عن أعلى مستويات الحكومة».

وأضاف: «لا أعتقد أنه يجب السماح لروف بتقديم استقالته، فهذه جريمة تستوجب صرفه من مهماته. وقال الديبلوماسي «إن الاستخفاف في التعامل مع أسرار هذه الأمة العظيمة يسيء فعلاً إلى ثقة المواطنين (في الحكومة)».

وفي مقابلة مع شبكة «سي. أن. ن» الأمريكية، قال ويلسون بلهجة أكثر حدة «أظن أنه يجب صرف كارل روف».

من ناحيتهم، ركز الديموقراطيون هجومهم على روف الذي لم يكف عن التوجيه إليهم شتى الاتهامات منذ وصول بوش إلى سدة الرئاسة عام 2000.

وعكست أرقام استطلاع أجرته صحيفة «واشنطن بوست» مع شبكة «أي. بي. سي» اعتقاد 6 من أصل 10 بتورط كارل روف وضرورة استقالته.

على طريقته يقوم وليد شميط بتعريف كارل روف في كتابه «إمبراطورية المحافظين الجدد»[1] فكتب: «قد لا يكون كارل روف مشهوراً في واشنطن، أو معروفاً في الخارج. ولكن هذا «المخرج البارع» كبير المستشارين الإعلاميين والسياسيين في البيت الأبيض، هو

(1) الشرق الأوسط، 6/11/2005.

من دون شك أحد أقوى رجالات إدارة بوش، إنه رجل الظل وهو العقل المدبر لبوش. إنه، كما قالت عنه لونوفيل أوبسر فاتور (23 تشرين الأول 2003): «سلاح الرئيس القاتل، مهندس صعوده السياسي، أقرب المستشارين إليه، دماغه، صديقه، ولكنه أيضاً الرجل الذي يمكن أن يكون سبب سقوطه...

وذكر روف، الذي كثيراً ما يوصف بـ «عقل الكتروني في جسد رجل» أن مهمته في حملة بوش كان تتضمن الدعاية المباشرة عبر الرسائل، والاتصال بالناخبين، والاتصال بالمصارف، وكذلك بمكاتب خدمات المعلوماتية. وبعد إعادة انتخابه العام 1998، طلب الحاكم بوش الابن من «صديقه الكبير» و«كاتم أسراره» أن يبيع مكتبه وأن يتفرغ تماماً لحملته الانتخابية الرئاسية بصفة كبير المستشارين السياسيين.

وفي كتاب عن كارل روف تحت عنوان عقل بوش 2003 يتحدث المؤلفان جيمس مور ويني سيليتر عن «ماكينة» روف وأسلوبه. يقولان إنه من دون شك الرجل الأقوى بعد الرئيس في البيت الأبيض. وبلغ من شدة تأثيره على الرئيس أن السؤال في واشنطن لم يعد، حسب مور وسيليتر، ما إذا كان بوش سيخوض حروباً أخرى بعد العراق، وإنما «إذا كان رؤوف سيغزو سوريا (..) إن قربه الشديد من بوش جعله يشارك عملياً في صنع القرار». إنه يتدخل في السياسة الرئاسية وفي الخيارات الاستراتيجية، وفي كل ما يرى فيه مصلحة انتخابية للرئيس...».

أثناء الانتخابات الرئاسية في العام 2004 كتبت «أتلانتيك مونثلي»

الشهرية أن سمعته كرابح لم تحجبها سوى سمعة قسوته والأمثلة كثيرة إلى إرادته الظاهرة في تجاوز حدود الآداب والأخلاقيات».

ويبدو هذا الرجل الأصلع الطويل القامة وصاحب الوجه الشاحب الذي لا يفارق الهاتف الخلوي أذنه، في حركة دائمة، ويخشاه خصومه وحلفاؤه على حد سواء.

ولد كارل روف في 25 كانون الأول 1950 في كولورادو (غرب) وانضم بسرعة إلى صفوف الطلاب الجمهوريين الشبان. وساعد جورج بوش والد الرئيس الحالي في حملته الانتخابية التي تكللت بالنجاح لوصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض.

واستقر بعد ذلك في تكساس (جنوب) وعمق خبراته وكفاءاته في مجال الدعاية السياسية مع لي أتووتر المعروف باستراتيجيته «الهجومية» لدى الجمهوريين والذي توفي في عام 1991 بعد أن أوصل جورج بوش الأب إلى رئاسة الولايات المتحدة في العام 1988.

ومنذ الثمانينات سعى كارل روف جاهداً لتمهيد الطريق أمام انتخاب جورج بوش الذي يكبره بأربع سنوات لمنصب حاكم ولاية تكساس وهذا ما نجح في تحقيقه أمام دهشة الجميع في العام 1994.

وكتب جيمس مور وواين سلاتز اللذان وضعا سيرة ذاتية نقدية بعنوان «كيف جعل كارل روف جورج دبليو بوش صالحاً للترشيح للرئاسة»؟ إن «بوش وروف، المرشح الذي لم يقدر حجمه والرجل الذي يحمل خطة، كانا منذ ذلك الحين في طريقهما لدخول التاريخ».

وقالا إن كارل روف تعلم في وقت مبكر جداً كيف يستخدم سلاح الشائعات في السياسة من خلال خلطه وتشويشه للخيوط لكي يتعذر الوصول إليه.

وهكذا يشتبه بأنه أطلق شائعات بأن آن ريتشاردز التي هزمت في الانتخابات لمنصب حاكم تكساس أمام جورج بوش من مثليي الجنس، ثم تلك حول أولاد غير شرعيين للسناتور جون ماكاين بطل حرب فييتنام والمنافس الذي لم يحالفه الحظ في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري في العام ألفين.

والعام الماضي اضطر الديمقراطي جون كيري للدفاع عن نفسه من تهمة اختلاس أوسمته العسكرية في فييتنام التي وجهتها إليه مجموعة من المحاربين القدامى.

وبعد أن أوصل جورج بوش بفارق قليل جداً إلى البيت الأبيض في 2000 كسب كارل روف وزناً وبلغ أوج المراتب مع فوز الجمهوريين في الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني 2002 ثم أعطته الانتخابات الرئاسية في 2004 هالة الذي لا يقهر.

وكان استخدم آنذاك كمحور للحملة الانتخابية «الحرب على الإرهاب» التي انطلقت بعد اعتداءات 11 أيلول 2001، الأمر الذي سبق واستخدمه بشكل جيد قبل سنتين من ذلك، كذلك تمكن من اجتذاب الناخبين المسيحيين المحافظين الذين ساعدت تعبئتهم في التغلب على جون كيري.

وقد اعتبر روف من مهندسي المواقف الرئاسية التي تجتذب تأييد اليمين الديني مثل معارضة الزواج بين مثليي الجنس ورفض الموت الرحيم لسيدة دخلت في غيبوبة أو ضد التمويل العام للأبحاث حول الخلايا المنشأ.

شعبية بوش

على خلفية فضيحة «بلايم غيت» ومثول مستشاره ليبي أمام المحكمة وارتفاع الأصوات المطالبة بعزل كارل روف، تهاوت شعبية الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى أدنى مستوياته منذ وصوله إلى البيت الأبيض في العام 2000.

وعكست أرقام استطلاعي صحيفة «واشنطن بوست» وشبكة«أي.بي.سي» الإخبارية، ومركز زغبي الدولي إلى تراجع نسبة التأييد لبوش إلى 39 في المئة، وعدم رضى 60٪ من الأمريكيين عن أدائه الرئاسي.

واهتزت صدقية الرئيس الجمهوري وشفافيته، الأمران اللذان كانا يعتبران من أبرز نقاط القوة لديه، وانخفضت بنسبة13٪ عن السنوات السابقة، مع إبداء 58٪ شكوكهم بنزاهته في قيادة البلاد.

وتأتي الأرقام بعد أقل من 24 ساعة على مثول لويس ليبي أمام القضاء، وتأكيد براءته من التهم الخمس الموجهة إليه في قضية تسريب اسم عملية الاستخبارات فاليري بلايم إلى الإعلام الأمريكي والطعن بهويتها السرية.

واقتصر دفاع ليبي على 15 كلمة فقط واعتبر نفسه بريئاً من التهم، بينها تضليل التحقيق والكذب أمام هيئة المحلفين. وحضر الجلسة القاضي الذي تولى فضيحة «ووترغيت» جون سيريكا، والذي أجبر الرئيس السابق ريتشارد نيكسون على تسليم التسجيلات السرية للقضاء.

.. وميلر «تتقاعد» من «نيويورك تايمز»:

كذلك أطاحت فضيحة تسريب اسم عملية الاستخبارات الأمريكية فاليري بلايم بشخصية أخرى مع إعلان مراسلة صحيفة «نيويورك تايمز» المخضرمة جوديث ميلر التقاعد وخروجها من الصحيفة، بعد إشكاليات مع هيئة التحرير واعتراض على أدائها المهني قبل الحرب على العراق الذي كان وراء تورطها في فضيحة «بلايم ـ غيت» وفي رسالة نشرتها «نيويورك تايمز» أعلنت ميلر عن التوصل إلى اتفاق مع هيئة التحرير منحها الحق في التقاعد بعد 28 سنة من دخولها الصحيفة، لتكون بذلك الشخصية الثانية بعد لويس ليبي.

وأشارت ميلر إلى صعوبات في تأدية العمل الصحافي في ظل التطورات الأخيرة، وبعدما أصبحت «في شخصها هي الخبر» وبات اسمها مطروحاً في الجدل حيال صحة المعلومات الاستخباراتية في شأن أسلحة الدمار الشامل وخيار الحرب على العراق» الحدث يتجاوز الخصوصية ليكون مثال تقاس عليه نماذج أخرى لذلك كتب عبد الوهاب بدرخان في الحياة(1/ 10/ 2005) معتبراً أنه «.. كان هناك تكالب على اعتماد المعلومات الخاطئة حتى لو أدى ذلك إلى مخالفة

القانون، وحتى لو أدى أيضاً إلى المس بعميلة هي مواطنة أمريكية في النهاية وليست من عملاء ما كان يعرف بالمعارضة العراقية. لكن سياق تحطيم المبادىء استمر على رغم أن المهووسين بالحرب حصلوا على حربهم. فقبل يومين أعلن الحكم على المجندة ليندي انغلاند، صاحبة أكثر الصور شهرة لوقائع التعذيب والإذلال في سجن أبي غريب العراقي، حكمت بثلاث سنوات سجناً فقط! أي أنها حوسبت على مجرد مسلك خاطىء في عملها، ليندي انغلاند محظوظة لأنها حوكمت ونالت حكماً، لكنها تعلم أو لا تعلم أن هناك سجناء عراقيين في أبي غريب وغيره اعتقلوا منذ أكثر من سنتين ولم يحاكموا ولا يعلمون ما هي التهم الموجهة إليهم، وقد يكون بينهم من حظي بالمعاملة الإنسانية جداً التي كانت انغلاند تتقنها. ثم ها هي المديرة الأمريكية السابقة لسجن أبي غريب تنبئنا أن التعذيب لم يقتصر على سجنها، بل إن الكولونيل جانيس كاربينسكي (التي كانت جنرالاً وعوقبت بخفض رتبتها) تطالب بنشر صور التجاوزات في كل السجون لتكون هناك (عدالة)».

وبتفصيل أكثر كتب جوزف سماحة في السفير (6/ 10/ 2005) قائلاً إن «جوديث ميلر دخلت السجن وأمضت فيه 85 يوماً ثم خرجت. هناك من طلب بإعطائها جائزة الدفاع عن الحريات الإعلامية، لأنها فضلت الأسر على ارتكاب «خطيئة الكشف عن مصادرها». ولكن هناك من اقترح أن تمنح «الزميلة» في «نيويورك تايمز» جائزة من نوع آخر، جائزة نشر أكبر كمية من الأكاذيب في أقصر فترة ممكنة.

يجب البدء بالإشارة إلى أن «نيويورك تايمز» عندما أجرت نقداً ذاتياً لتغطيتها السابقة للحرب على العراق اعتبرت أن حوالي ثلثي المادة التي تضمنت الأضاليل كتبتها جوديث ميلر، لسنا هنا أمام كذبة عادية، نحن أمام جزء من حملة عبأت الرأي العام وأثرت على آراء المشرعين وأسفرت عن تسهيل اتخاذ القرار بالحرب مع كل المآسي التي نعيشها الآن.

لا تستطيع ميلر ادعاء البراءة، فالمعروف عنها: كما عن غيرها من المروجين للحرب، أنهم ينتمون جميعاً إلى النواة الصلبة لـ«المحافظين الجدد» التي لوّحت بالخطر العراقي مدركة أن لا أساس موضوعياً لذلك. جوديث ميلر لم تدخل السجن لكذبها الصريح، دخلت السجن لأنها رفضت الامتثال للقانون الذي يفرض عليها أن تكشف اسم «مصدر من مصادرها».

بعد ذلك قالت جوديث ميلر إنها ستكتب كتاباً عن تجربتها في فضيحة «بليم ـ غيت». وعلق صحافي أمريكي بأنها تخطط ليتحول الكتاب إلى فيلم سينمائي. وقال إن ميلر تريد أن تكون «جون دارك» الصحافة الأمريكية «إشارة إلى الفتاة الفرنسية التي دافعت قبل أربعمائة سنة، عن حرية فرنسا، ثم أحرقت، ثم اعتبرت شهيدة، ثم أعلنت قديسة»[1].

إذا كتبت ميلر الكتاب، لا بد أن تحاول زيادة الإقبال عليه بنشر

(1) سامر أبو هواش، السفير 30 ـ 6 ـ 2005.

معلومات لم تنشر حتى الآن عن فضيحة «بليم ـ غيت» هذا هو الاسم الجديد لفضيحة كشف اسم «فاليري بليم»، الجاسوسة في وكالة الاستخبارات المركزية «سي. آي. إيه».

«ستيفان انغلبيرغ»، كان مسؤولاً عن التحقيقات في جريدة «نيويورك تايمز» والآن مدير تحرير تنفيذي في جريدة «أورغونيان» في بورتلاند (في ولاية أوريغون)، من المتخصصين في موضوع مصادر الأخبار الخاصة، وقال في مقابلة مع دورية «كولومبيا جورناليزم ريفيو» أن الناس في الماضي لم يهتموا بالتأكد من كل «مصدر خاص» أو «مصدر مسؤول» أو «مصدر مجهول» إلخ..

لكن، خلال السنوات العشر الماضية زاد اتهام الأمريكيين للصحافيين بأنهم غير صادقين. وأدى ذلك إلى زيادة الشفافية في الصحافة الأمريكية، وإلى زيادة نشر الأخبار اعتماداً على ما نشر.

وقال «انغلبيرغ» إن الحرص على نشر الاسم والوظيفة يزيد مع زيادة أهمية الخبر، مثل: «قال مصدر خاص إن مستر سميث لص كبير». هذا اتهام خطير. وعلى الصحافي أن يفعل واحداً من شيئين. أولاً، يصرّ على نشر اسم ووظيفة المصدر. ثانياً، يبحث عن مصادر أخرى، تؤكد الاتهام، وتوافق على نشر أسمائها ووظائفها.

ونصح «أنغلبيرغ» الصحافيين الذين لا بد أن يعتمدوا على «مصدر خاص» بأن يتأكدوا من الخبر من «مصدر خاص» ثان، أو ثالث، أو رابع. وأن زيادة عدد «المصادر الخاصة» يزيد مصداقية الخبر، وحتى إذا لم توافق المصادر على نشر أسمائها ووظائفها.

عمل أنغلبيرغ مديراً للتحقيقات في جريدة «نيويورك تايمز» عندما نشرت الصحافية ميلر تحقيقات عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، لكنه قال إنه لم يشرف على كل تحقيقاتها.

لكن ميلر أخطأت مرات كثيرة لأنها لم تقارن معلومات مصدر خاص مع مصدر خاص ثانٍ أو مع «مصدر خاص» مضاد.

أخطأت «ميلر» عندما نشرت خبراً، قبل غزو العراق، اعتماداً على «مصدر خاص» بأن العراق يملك كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل. واتضح، فيما بعد، أن هذا المصدر كان أحمد الجلبي، والذي تعاون مع البنتاغون لغزو العراق، لم تقارن ميلر المعلومات مع «مصدر خاص» مضاد في الأمم المتحدة مثلاً، أو في لجنة الطاقة الدولية مثلاً.

وأخطأت ميلر عندما نشرت في ذلك الوقت أيضاً، خبراً اعتماداً على «مصدر عراقي خاص» عن معامل كيماوية عراقية، واتضح فيما بعد، أن هذا المصدر كان صديقاً لأحمد الجلبي وادعى أنه عمل في معامل كيماوية في العراق. لكن تأكد فيما بعد أنه كاذب.

لكن خطأ «ميلر» الأكبر كان بعد غزو العراق، عندما حصلت على معلومات من ليبي، مستشار نائب الرئيس «تشيني»، عن اسم الجاسوسة «فاليري بلايم»، كان يجب عليها أن تقارن هذه المعلومات من «مصدر خاص» مع معلومات من «مصدر خاص» مضاد، في وكالة الاستخبارات المركزية مثلاً.

«مفتش الحكومة»
يرصد آخر أيام دايفيد كيلي[1]

في ذات الإطار، إنما في سيناريو آخر وتحت عنوان آخر هو «ثمن الحقيقة» عرضت قناة «آرتي» الفرنسية ـ الألمانية الفيلم الدرامي الوثائقي «مفتش الحكومة» (من إنتاج القناة الرابعة البريطانية، إنتاج 2005)، الذي يرصد آخر أيام مفتش أسلحة الدمار الشامل، دايفيد كيلي، الذي أثارت قضيته سجالاً كبيراً في بريطانيا بعد انتحار (أو مقتل) هذا الأخير، على خلفية الحرب الشرسة بين حكومة طوني بلير ومحطة «بي بي سي» المعروفة.

ما يلفت النظر بداية في هذا الفيلم هو سرعة إنجازه نسبياً، فالأحداث لم يمض عليها وقت طويل كالذي يحتاج إليه هذا النوع من الأفلام، خصوصاً إذا كانت تعالج قضية كبيرة كهذه ما زالت مفاعيلها مستمرة حتى الآن (أسلحة الدمار الشامل العراقية). لكن لعل هذا ما يجعل الفيلم أكثر أهمية. فهو ليس مجرد فيلم استعادي تاريخي، يهدف

(1) مؤيد قاسم الخفاف (وآخرون)، الاحتلال الأميركي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص38 ـ 51.

إلى إنصاف الدكتور كيلي (وهذا جزء منه على أي حال). بل هو يندرج، كما يقول مخرجه ومؤلفه بيتر كوزمينسكي في مقابلة صحافية، ضمن محاولة كشف الخدعة الكبيرة التي قامت بها حكومة بلير في ما يتعلق بالأسباب الفعلية لشن الحرب على العراق، وقضية الـ«45 دقيقة» التي زعمت الحكومة في تقريرها أن صدام حسين يحتاج إليها لشن اعتداء نووي. من هنا يصبح «عنوان «مفتش الحكومة»، الذي يذكر بمسرحية غوغول التي تحمل العنوان نفسه، وتدور حول الفساد الحكومي، أكثر دلالة.

كما هو معروف فقد أدى كشف اسم ديفيد كيلي (يلعب دوره باقتدار مارك ريلانس)، بوصفه «المصدر» السري للصحافي في «بي بي سي» أندرو غيليغان، إلى سلسلة تداعيات مأساوية انتهت بانتحار كيلي (بعضهم يزعم أنه لم يكن انتحاراً). فيلم كوزمينسكي يتخذ خياراً واضحاً في هذا المجال. ففي حين يشدد على مسألة عدم وجود أسلحة دمار شامل، ومعرفة كيلي بهذا الأمر، ولو متأخراً (نشاهد سياق تحوّل كيلي من اليقين بوجود هذه الأسلحة إلى اليقين بعدم وجودها)، فإنه يحرص على عدم تبرئة أحد في قضية كيلي، لا الحكومة ولا «بي بي سي»، وبالتالي فإن الخيار السردي الذي اتخذه كوزمينسكي ينحو باتجاه الدراما الشخصية لكيلي، وصراعه الداخلي مع ضميره وما يعرفه من حقائق احتاج إلى سنوات للتيقن منها (منذ ذهابه إلى العراق العام 1991 ضمن فرق التفتيش الدولية، حتى زيارته الثانية بعد الحرب وإسقاط نظام صدام حسين). لكن يمضي هذا الخيط بالتوازن والتوازي مع فكرة كيف

أصبح الرجل عالقاً في الصراع بين مؤسستين ضخمتين، الأولى سياسية متمثلة بالحكومة، والثانية إعلامية متمثلة بـ «بي بي سي»، أي بين الطرفين الأساسيين في الحروب الحديثة كلها. وبالتالي فقد تمت عملياً «التضحية» بكيلي من قبل كلا الطرفين في حربهما المستعرة على بعضهما البعض. فمن جهة مارست الحكومة على كيلي، بعد تسريب اسمه، ضغطاً هائلاً تحت عنوان أنه لا يحق له كشف «أسرار مخابراتية وحكومية»، لنكتشف أنه ضمن العقد الذي أجراه مع الحكومة ثمة بند يتيح له خيار التحدث إلى الصحافة. ومن جهة أخرى استخدم مراسل «بي بي سي» المعلومات التي أمدّه بها كيلي خلال مقابلته غير الرسمية معه، في إطار حربه على حكومة بلير وتحديداً على وزير المعلومات فيها أليستر كامبل. وأعطى نفسه الحق بأن يضع على لسان كيلي كلاماً أو استنتاجات لم يقلها، أو في التقدير الأقل تضخيم ما قاله كيلي حقاً، بخصوص «تلفيق» التقرير المخابراتي البريطاني.

سواء أقتل كيلي أم قتل نفسه، فذلك أمر لا يقف عنده فيلم كوزمينسكي كثيراً. في الحالتين هو عملياً قتل حين تجرأ على القول إن أسلحة الدمار الشامل لم تكن موجودة أصلاً، وهو ما اعترف به طوني بلير نفسه بعد فترة من موت كيلي. ولعل النجاح الأساسي للفيلم هو في قدرته على إنصاف كيلي كشخص وكعالم حاول أن يكون صادقاً مع نفسه، لكن أيضاً إنصاف كل الذين وقفوا ضد الحرب على العراق، وتصويرهم كضحايا إضافيين للخدعة الكبرى نفسها.

فضيحة سجن أبي غريب[1]

في موضوع تعذيب السجناء العراقيين في سجن أبي غريب، والذي أحدث ضجة عالمية بعد نشر صور التعذيب هذه في وسائل الإعلام العالمية، تسابقت القنوات والصحف العالمية والعربية إلى نشر هذه الصور، وتابع الجمهور العراقي عبر وسائل الإعلام العالمية وشبكة الإنترنت ما نشر من صور عن هذا الموضوع، وعلى الرغم من أن هذه الصور سبق نشرها في العديد من وسائل الإعلام، فقد أعادت الصحف العراقية تكرار نشرها مرات عديدة، وحققت مبيعات كبيرة بسبب تزايد إقبال الجمهور العراقي ورغبته في الاطلاع على هذه الصور، والتدقيق فيها، والتحقق من معرفة التفاصيل، والوقوف على دقائقها، والتأمل بمعانيها وأبعادها، بل إن البعض كان يجمع هذه الصور من الصحف ويعيد نشرها في مطبوعات وملصقات خاصة لتوضيح بشاعة الحدث وحجم المصيبة. وقد استمرت الصحف العراقية بنشر هذه الصور ما يقرب من ثلاثة أشهر.

كتبت شبكة «سي.بي.إس. نيوز» الأمريكية عن مجموعة من الصور نشرتها في 28 نيسان 2004 أشارت إلى أن التقاطها تمّ في سجن أبي غريب أواخر عام 2003 ظهر فيها جنود أمريكيون يضحكون وأمامهم معتقلون عراقيون عراة أجبروا على اتخاذ أوضاع مخزية على شكل هرمي. ونشرت صحيفة واشنطن بوست صوراً أخرى عن الموضوع

---

(1) بول فارهي، الشرق الأوسط 18 ـ 12 ـ 2005.

نفسه، وذكرت الصحيفة أن هناك مزيداً من الصور التي تظهر إساءة معاملة معتقلين عراقيين على أيدي سجانيهم الأمريكيين تنتشر بين أفراد قوات الشرطة العسكرية الأمريكية الذين عملوا في سجن أبي غريب في بغداد وتظهر تلك الصور ممارسات مشابهة لتلك التي بثّها تلفزيون «سي.بي.إس.نيوز». وأشارت الصحيفة إلى أن الصور الجديدة حول إساءة معاملة الأسرى هي من بين ألف صورة رقمية التقطها جنود أمريكيون لتسجيل تجربتهم في العراق، ومن بينها صور تشبه تلك التي يلتقطها السياح.

نشرت صحيفة نيويورك تايمز في 9/ 6/ 2004 تقريراً أكدت فيه أن الصور التي نشرت عن تعرية المحتجزين في سجن أبي غريب لم تكن حالات فردية شاذة، بل كانت ضمن نسق عام داخل وخارج أقبية السجن، وعرضت قناة «آي.بي.سي» الأمريكية في 19 أيار صور الانتهاكات الأمريكية للسجناء الأحياء والأموات.

وبعد نشر صور التعذيب أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن أسفه لما حصل قائلاً: «إن ما جرى هو لطخة على شرف بلادنا، وإن ما رأيته يثير الاشمئزاز». وأوضح بوش في حديث مع قناتي «الحرة» و«العربية» الفضائيتين: «إن الشعب الأمريكي غاضب من الممارسات التي شاهدها على شاشة التلفزيون، وأنه أحسّ بالفزع، كما أحس بذلك مواطنون عراقيون، وإن على الشعب العراقي أن يعرف ذلك، وعليه فإن هناك تحقيقاً كاملاً سيجري، وإن العدالة ستأخذ مجراها».

من التداعيات أن طالبت منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية المهتمة بحقوق الإنسان في تقرير نشرته على موقعها على الإنترنت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بتقديم تفسير حول مذكرة سرية للغاية خاصة بوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أعدها محامون تابعون للإدارة تبرر التعذيب، وتخول بوش بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية إمكانية إصدار أوامر بتعذيب المحتجزين.

إن ما أفصحت عنه الصور من فظائع يمكن أن يكون رسالة من قوات الاحتلال إلى كل عناصر المقاومة في العراق أو تلك التي تنوي الانضمام إليهم في محاربة القوات الأمريكية، وأنهم سيلقون المصير نفسه من الإهانة والإذلال والعار، وإعلامهم على حدّ تعبير الرئيس الأمريكي والمسؤولين الآخرين في إدارته بأن «الديموقراطية الأمريكية تتلاشى عند حدود الإرهابيين مثلما تلاشت بنود معاهدة جنيف مع أسراهم، وأن العرف الأمريكي لا يعتبر الإرهاب جيشاً كي تنطبق عليه معاهدة جنيف الخاصة بالحرب، وإنما هم مجموعة من «القتلة الإرهابيين». كما أن بوش اعتبر كل من له صلة بمنظمات تقاوم القوات الأمريكية منظمات إرهابية وعناصرها مقاتلين وغير شرعيين، وأنهم لا يخضعون للحماية بحسب معاهدة جنيف. يتضح مما جاء من تصريحات وتأكيدات الرئيس الأمريكي والكثير من المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وفي مناسبات عدة تأكيدهم أن كشف وسائل الإعلام الأمريكية للصور والممارسات داخل السجون يدلل على مدى الحرية المتاحة لهذه الوسائل في الكشف عن الأخطاء، ومدى شفافية الإدارة

في التعامل مع الأخطاء وإيصالها إلى العالم عامة، والدول العربية بشكل خاص، وأن الكثير من مثل هذه الممارسات تحصل في الكثير من الدول في العالم بشكل عام، والوطن العربي بشكل خاص، وأنه يتم التكتّم عليها وتحجب عن وسائل الإعلام في تلك الدول، بينما تتعامل معها وسائل الإعلام الأمريكية بشفافية.

أجمعت أغلب الصحف ووسائل الإعلام الأمريكية والكثير من المسؤولين في الإدارة الأمريكية وخارجها على أن ما كشفته الصور عرّض الرئيس الأمريكي إلى نكسة كبيرة أضيفت إلى ما تعرضت له صدقيته في موضوع وجود أسلحة الدمار الشامل الذي كان المبرر الأساسي لغزو العراق واحتلاله، وزاد من قناعات الرأي العام الأمريكي بأن إدارة بوش ارتكبت أخطاء كثيرة عند غزوها العراق، وأنه لم يكن من الضروري إرسال القوات الأمريكية إلى العراق.

في 19/ 5/ 2004 نقلت الصحافة الأمريكية عن سبعة جنود أمريكيين قدموا إلى المحاكمة تأكيدهم بأنهم جميعاً تلقوا أوامر من الاستخبارات العسكرية الأمريكية، وأنهم نفذوا ما أمروا به.

فضيحة الأرقام القذرة

أثار كشف صحيفة «نيويورك تايمز»، من أن الرئيس الأميركي جورج بوش سمح لوكالة الأمن القومي بالتنصت داخلياً على آلاف من المواطنين الأميركيين والأجانب بدون إذن قضائي، دهشة في الدوائر السياسية ووسائل الإعلام، بسبب نوعية المعلومات التي تم الكشف عنها وظروف نشرها.

فقد ذكرت «نيويورك تايمز»، في إشارة غير عادية، إلى أنها أوقفت نشر الموضوع المكون من 3600 كلمة لمدة عام كامل بعد لقاء ممثلي الصحيفة مع المسؤولين في البيت الأبيض. وقالت الصحيفة إن البيت الأبيض طلب منها عدم نشر القصة على الإطلاق «مشيراً إلى أن ذلك يمكن أن يعرقل التحقيقات المستمرة ويلفت انتباه الإرهابيين المحتملين إلى خضوعهم للرقابة».

وقالت «نيويورك تايمز» إنها وافقت على شطب معلومات ذكر المسؤولون في الإدارة أنه يمكن أن تكون «مفيدة» للإرهابيين وأجلت النشر لمدة عام «لإجراء تحقيقات إضافية». ولم تقدم الصحيفة أية تفسيرات لقرائها بخصوص ما الذي تغير في العام الماضي لنشر

الموضوع. كما لم تكشف أن المعلومات ذاتها موجودة في كتابها القادم «حالة الحرب: التاريخ السري لوكالة الاستخبارات المركزية وإدارة بوش»، الذي كتبه جيمس ريزن المحرر الرئيسي للموضوع المنشور أول من أمس، وسينشر الكتاب في منتصف شهر يناير القادم، طبقاً للناشر سايمون وشوستر.

وقد أدى قرار وقف نشر الموضوع إلى بعض التوتر في مكتب صحيفة «نيويورك تايمز» في واشنطن، طبقاً لبعض الأشخاص الذين هم على علاقة وثيقة بالصحيفة. فعدد من المندوبين والمحررين في نيويورك وفي المكتب، بما في ذلك رايزن وأريك ليشتالاو المحرر المشارك في الموضوع، طالبوا بنشر الموضوع مبكراً، طبقاً لهؤلاء الأشخاص. ووصف واحد منهم مسار الموضوع بالصعوبة، وتكرار المناقشات بخصوص ما إذا كان من الممكن نشرها مبكراً.

وفي بيان نشر أول من أمس، لم يذكر المحرر التنفيذي لنيويورك تايمز بيل كيلر الكتاب. وقال إنه عندما أصبحت الصحيفة على علم بأن وكالة الأمن القومي تجري عمليات تنصت داخلية بدون إذن قضائي قبل عام، «جادلت الإدارة بشدة بأن نشر أية معلومات حول برنامج التنصت سيقدم للإرهابيين مؤشرات حول اختراق وسائل الاتصال الخاصة بهم، وسيحرم الحكومة من وسيلة فعالة لحماية أمن البلاد».

وأضاف كيلر «أن المسؤولين أكدوا لكبار المحررين في التايمز أن سلسلة من الفحوصات القانونية فرضت لإقناع الجميع من أن البرنامج لا يثير تساؤلات قانونية. وكما فعلنا من قبل في ظروف نادرة عندما واجهنا

وجهة نظر تتعلق بالأمن القومي، وافقنا على عدم نشر الموضوع آنذاك».

وقال كيلر إنه في الشهور التالية وقع أمران أديا إلى تغيير تفكير الصحيفة. فقد طورت الصحيفة صورة متكاملة عن هواجس حول برنامج التنصت على المواطنين من بعض العاملين في الحكومة. كما شعرت الصحيفة بالرضا عن موضوعها بعد المزيد من التحقيقات التي جعلتها تشعر أنه يمكنها كتابة الموضوع بدون الكشف «عن أي وسائل لجمع المعلومات الاستخبارية أو معلومات ليست موجودة في السجلات العامة».

وقال توم روزنتال المدير التنفيذي لمشروع التميز في الصحافة، إنه من المحتمل أن التايمز انتظرت لنشر الموضوع مع تجديد مجلس الشيوخ لقانون حماية أمن الوطن. وأضاف «أنه من الشائع الانتظار لمعلومات جديدة. وليس من الغريب اكتشاف وجود شيء، وعدم معرفة مداه إلا في ما بعد».

وكان الموضوع الذي نشر سبقاً دراميا لصحيفة الـ «نيويورك تايمز» التي كانت تغطيتها لقضايا الأمن القومي تتميز ببعض المشاكل في السنوات الأخيرة.

ورداً على الفضيحة اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أنه من «الخطير جداً» أن تكشف وسائل الإعلام عن برامج سرية «للحرب على الإرهاب» مثل التنصت.

وصرحت رايس لقناة فوكس «إنه حقيقة لأمر خطير أن يتم تسريب برنامج كهذا لأنه يجب علينا قبل كل شيء أن نحمي أنفسنا من الذين يضمرون لنا الشر».

وأضافت رايس «كلما تم كشف هذه البرامج تضررت قدرتنا على ملاحقة الإرهابيين». وخلصت إلى القول «في وقت من الأوقات كنا نتنصت على اتصالات أسامة بن لادن الهاتفية لأننا نعرف رقمه الهاتفي وصدر مقال في الصحف فتوقف عن استخدام هذا الرقم. لست أدري إذا كان ممكناً أن نتجنب اعتداء، لكن بإمكانكم أن تتصوروا كم كان مفيداً جداً التمكن من التنصت على اتصالات» زعيم القاعدة[1].

---

(1) البلد، 19 ـ 12 ـ 2005.

حالة نكران

جنّ جنون الرئيس الأميركي جورج بوش «عندما تصفح كتاب «حالة نكران» الذي كتبه صحافي استقصائي متمرّس هو بوب وودورد. دهش الرئيس كيف كشف الصحافي بالوقائع والأرقام وفي مقابلات مع أقرب المقربين منه كيفية تخبطه وإدارته في حرب العراق. تمعّن الرئيس في التحقيقات الاستقصائية التي أجراها وودورد مع موظفين كبار في الإدارة يراهم يومياً فضحوا فيها تجاوزه الدائم لآرائهم وتشبّثه بوزير الدفاع دونالد رامسفيلد. حتى وزيرة الخارجية «كوندي» التي يعتبرها أكثر من الأميركيين مسيّرة من قبل بوش ورامسفيلد نالت حصّتها: كشف وودورد أن رامسفيلد لا يجيب على اتصالات «كوندي» حين تطلبه، وأنها اشتكت إلى بوش من ذلك وأن الأخير طلب من رامسفيلد الرد على اتصالاتها لكن الأخير لم يلتزم بوعده[1]!

تزامن صدور كتاب وودورد مع فضيحة فجرتها شبكة «آي بي سي» كشفت فيها أن السيناتور الجمهوري مارك فولي كان يبعث لأعوام برسائل جنسية لمتدربين تحت السن، ما أدى إلى استقالته على أبواب

(1) مارلين خليفة، السفير 3 ـ 11 ـ 2006.

انتخابات الكونغرس! فضيحتان كبيرتان لحزب ورئيس يتباهيان بالتدين وبالأخلاق ويسعيان إلى نشر الديموقراطية!

لكن الرئيس أدرك أنه على الرغم من الصلاحيات التي يمنحها إياه النظام الرئاسي فإنه لا يستطيع «رفع دعوى» ضدّ وودورد، لأن القوانين الأميركية تحمي الصحافي إن مارس عمله باحتراف. قد يكون في لحظة من الزمن عند قراءته للكتاب لعن ساعة الديموقراطية التي يسعى لنشرها في العالم[1].

---

(1) م.ن.

أبو غريب البريطانية

انقسمت ردود الفعل في الإعلام البريطاني حول نشر صحيفة «نيوز أوف ذي ورلد» الأسبوعية الأحد الماضي صوراً من تسجيل حصلت عليه يظهر مجموعة من الجنود قالت إنهم من القوات البريطانية يعتدون على مجموعة من الفتية العراقيين ويسيئون إليهم عام 2004. وسرعان ما انتشرت الصور وبثت معظم القنوات التلفزيونية الإخبارية التسجيل أو مقاطع منه، لينافس في أهميته تداعيات «أزمة الكاريكاتير» (المسيئة للنبي محمد عليه الصلاة والسلام) المستمرة حتى اللحظة.

إنه وفيما أشاد كثيرون بنشر الصحيفة صور الجنود، ومنهم المعلق الإعلامي في صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية روي غرينسلايد الذي بدأ مقالته المنشورة في الشرق الأوسط[1] كتب فيصل عباس بأنه «يرفع قبعته احتراماً للنيوز أوف ذي ورلد» واصفاً الخبر بأنه كان «سبقاً جمع بين كونه مهماً للعامة ويصب في المصلحة العامة.. وهو مزيج نادر في الصحافة الشعبية هذه الأيام». فإن كثيرين رأوا أن الخبر يصب في خانة الـ «لا وطنية» ويعمل ضد جهود دعم القوات البريطانية العاملة في العراق.

---

(1) فيصل عباس، الشرق الأوسط 19 ـ 2 ـ 2006.

الانتقادات جاءت حتى على صفحات صحف شقيقة ومنها صحيفة الـ «صن» اليومية، أكثر الصحف البريطانية مبيعاً والتابعة لنفس المجموعة «نيوز كورب»، حيث شن الكاتب جون غونت هجوماً على الصحافيين الذين ينتقدون الجيش. ويقول غونت في مقالته التي فردت على نصف صفحة يوم الثلاثاء الماضي «ما يغضبني هو عندما يمتطي (الصحافيون) أحصنتهم العالية ويبدأون بالتنديد بالرجال الحقيقيين الذين ينفذون عملاً حيوياً وخطراً في العراق». وعلى الرغم من أن غونت يقول إنه يجب معاقبة «مجرمي الجيش» إلا أنه يطلب من القراء أن يتذكروا أن الفتية العراقيين لم يكونوا أبرياء، مذكراً بأنهم كانوا «يرمون الحجارة والقنابل على قوات الجيش».

من جهته يقول مدير التحرير في «نيوز أوف ذي ورلد»، ستيوارت كورتن، لـ «الشرق الأوسط» إن قرار نشر الصور لم يأت تعسفياً. ويضيف «لم ننشر من دون أن نمارس مراعاة حذرة.. ولكن عدم النشر كان مسألة غير واردة» ويوضح «نحن لا نعتذر لنشرنا هذه الصور» ويُذكر في نفس الوقت بالرأي الذي نشرته صحيفته يوم نشرت الصور والذي شددت فيه على دعمها لقوات بلادها والتي تعتبرهم «الأفضل في العالم»، موضحة أن نشر الصور تم بأسف داعية إلى محاسبة من قاموا بهذه الأعمال ومعتبرة أن قوات بلادها يجب أن لا يسمح لهم بهذه الطريقة مهما كان نوع الاستفزاز.

على خط آخر، تثير قصة «نيوز أوف ذي ورلد» نقطة أخرى جديرة بالاهتمام، حيث إن حصول الصحيفة على شريط الفيديو من هذا النوع

قد يوصف بأنه اقتحام فريد لتخصص الغير، وعلى الرغم من أنه لا توجد قاعدة في الإعلام حول هذه النقطة.. إلا أن المشاهد النادرة المصورة بالفيديو عادة ما تكون من تخصص القنوات الإخبارية الفضائية وليس الصحف، وقد شهد العالم ظهور قنوات فضائية نالت شهرتها في احتكار بث أشرطة بن لادن والإرهابيين الذين يحتجزون رهائن، وحول هذه القضية دارت نقاشات وأقيمت ندوات عدة ومن الأكاديميين والمتخصصين من اعتبر أن ذلك لا يمكن تصنيفه «صحافة»، لأن الصحافي لا يقوم بأي جهد وإنما تأتيه الأشرطة على طبق من ذهب، كما أن الإرهابيين بهذه الطريقة هم الذين يملون أجندتهم بينما ما يفترض هو أن يحدد الصحافي الأسئلة أو المحاور والوقت الذي يستحق الموضوع أن يمنح.

ولكن لماذا لم يتمكن الإعلام العربي، وخصوصاً القنوات الإخبارية التلفزيونية، من الحصول على هذا الشريط؟ لا يعتبر جهاد بلوط المتحدث باسم قناة «العربية» أن هناك تقصيراً في نقل الشريط إلى قناة «العربية» على وجه التحديد، «باعتبار أن قناته عرضت الشريط فور وصوله لها، وهنا يشير بلوط إلى مسألة وصول الشريط المصور أصلاً من قبل أحد الجنود البريطانيين «الذي اشمأز من هذه الصور وتم تسليمه إلى وسيلة إعلامية بريطانية والتي قامت بدورها ببثه على موقعها الإلكتروني ومن ثم تم عرضه في كافة وسائل الإعلام العربية والدولية ومنها العربية».

الجدير بالذكر أن في بريطانيا ما يعرف بـ «ثقافة دفتر الشيكات»،

وكثيراً ما تعلن الصحف استعدادها لشراء قصص أو صور فريدة بحيث تنفرد بها. وكان ستوارت كوتنر، مدير التحرير في «نيوز أوف ذي ورلد»، أعلن أن الصحيفة حصلت على الشريط من «أحد نافخي الصافرة» (تعبير إنجليزي يستخدم للإشارة إلى شخص يريد لفت الانتباه إلى قضية هامة) في الجيش. وفي حديثه مع «الشرق الأوسط» قال كوتنر إنه تم دفع مبلغ من المال مقابل الشريط، ولكنه رفض أن يوضح حجمه. أما حول استعداد صحيفته لدفع مبالغ مقابل الصور والقصص الخاصة بشكل عام، فيقول كوتنر إن ذلك يتراوح بين بضع جنيهات إسترلينية وعشرات الآلاف.. وفي حالات نادرة مئات الآلاف من الجنيهات الإسترلينية، ولكنه يشدد على أنه لا يتحدث هنا عن شريط الجنود البريطانيين.

في رصد لردة فعل الصحافة الأميركية المطبوعة والمرئية والمسموعة على الفضيحة عينها كتب منير الماوري في الشرق الأوسط (19 ـ 2 ـ 2006) أن الصحافة الأميركية تعاملت مع فضيحة الجنود البريطانيين باهتمام أقل مما حظيت به فضيحة «أبو غريب»، ثم استيقظت فجأة على دوي صور جديدة للفضيحة السابقة التي ارتكبها الجنود الأميركيون في العراق، وتحدثت عن التطور الجديد باستفاضة فأثبت هذا الاختلاف في أسلوب التعاطي، أن هناك علاقة وثيقة جداً بين السياسة والصحافة، لا يمكن أن تتيح المجال لإقامة أي جدار عازل بينهما.

فالفضيحة البريطانية لم يكن لها تبعات تؤثر بشكل مباشر على الصراع السياسي الأميركي الداخلي بين الديمقراطيين والجمهوريين، أو

بتعبير أدقّ بين المحافظين الجدد والليبراليين القدماء، فلم تستفض الصحافة الأميركية في الحديث عنها كما فعلت الصحافة البريطانية، فجرى إيراد الفضيحة البريطانية في الصحافة الأميركية كخبر ثانوي، نقلاً عن وكالة أسوشييتد برس المزود الرئيسي للصحافة الأميركية بالمعلومات.

أما الصور الجديدة التي بثتها محطة «أس. بي. أس» الأسترالية فلم تكتف الصحف ومحطات التلفزة، بما قدمته وكالات الأنباء، بل استقطبت المحللين والكتاب والمعلقين للحديث عن كل جوانب القضية، واستغلها كل طرف سياسي بالطريقة التي تتماشى مع هواه.

وقد تجنبت الصحف الأميركية ومحطات التلفزة، فيما عدا قلة قليلة من إظهار الصور المرعبة، لكنها أشبعتها بالتحليل والوصف والتعليق، حيث شن الليبراليون هجوماً على سلوك الإدارة الحالية، قائلين إن المحافظين الجدد اختطفوها في حين استبسل المدافعون عن الإدارة في تبرير تصرفاتها وتبرئتها من التورط على مستوى عال قائلين، إن مرتكبي الجريمة دفعوا ثمنها منذ وقت طويل. ويبقى السؤال الذي لم يجد إجابة هو كيف حصلت المحطة الأسترالية على هذه الصور؟

ومثلما كان للفضيحة البريطانية دوي كبير في بريطانيا، فإن الجزء الثاني من الفضيحة الأميركية التي جاءت هذه المرة من نافذة أسترالية، كان لها أكبر الأثر على الإعلام الأميركي ولم ينافسها كقصة خبرية أولى، سوى تحذيرات وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس من الخطر

الإيراني، وأشرطة صدام حسين عن أسلحة الدمار الشامل، التي جاءت في توقيت تم اختياره بعناية على ما يبدو، ليطغى على أخبار الفضيحة.

ويبدو أن الصور التي بثتها قناة «أس.بي.أس» تأتي من المصدر نفسه للصور التي بثت سابقاً وأدت إلى محاكمة وسجن العديد من الجنود الأمريكيين بتهمة تعذيب السجناء. وتظهر الصور الجديدة جرائم، وتعذيب، وإذلال جنسي للسجناء.

وقد أعيد بث بعض هذه الصور على شاشات أميركية، وعلى شاشتي بعض القنوات العربية. وتظهر الصور بعض الجنود الأميركيين الذين سبق أن أدينوا وحكم عليهم بالسجن وبينهم ليندي أينجلاند وتشارلز غرانر، الذي وصفته هيئة الادعاء بقائد حملة التعذيب التي أدت إلى الفضيحة.

لكن مايك كاري المسؤول في القناة قال: إن الصور التي تم بثها «أكثر خطورة» من الصور التي بثت في السابق. وأضاف في تصريح صحافي: «رأينا أنه من واجبنا أولاً وأخيراً بعد حصولنا على تلك الصور، أن نعمل على بثها». وفي واشنطن أعربت وزارة الدفاع الأميركية، عن غضبها الشديد لفتح هذا الملف مجدداً، وقال الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية براين ويتمان: إن الصور «من الممكن أن تشعل نار العنف والغضب، والجميع في غنى عن ذلك». وأضاف ويتمان أن «هذه الصور قد تشكل خطراً على الجنود الأميركيين المنتشرين حول العالم».

أما المستشار القانوني في وزارة الخارجية الأميركية جون بيلنجر، فاعتبر أن «هذه الصور أظهرت سلوكاً مثيراً للاشمئزاز». وليست ثمة ما يمكن إخفاؤه، ولكنه أضاف «أننا رأينا في بثها انتهاكاً للحرمة الجسدية للأشخاص الموجودين في تلك الصور».

ومن وجهة النظر الإعلامية البحتة، فإن الكشف عن الصور مهما كانت الجهات السياسية. التي ساعدت على تسريبها، يمثل نجاحاً للمحطات الغربية تفوقت فيه على المحطات العربية التي تعاملت مع الصور كوجبة جاهزة، لم تبذل جهداً في الحصول عليها.

من ناحيتها كتبت الإعلامية ديانا مقلد[1] عن فظاعة الصورة معتبرة أنه وفي أقل من أسبوع شاعت في أرجاء الكون صور فظيعة.

بدأت سلسلة الصور بمشاهد فيديو ضرب خلالها جنود بريطانيون صبية عراقيين بشراسة بعد أن أمسكوا بهم خلال تظاهرة في جنوب العراق... لم تمض أيام حتى بث التلفزيون الأسترالي العام صوراً جديدة لم تنشر سابقاً لانتهاكات الجنود الأميركيين في سجن أبي غريب العراقي، وهي صور حوت أشكالاً جديدة من العنف والإساءة لم نكن قد اطلعنا عليها...

الحادثتان ليستا جديدتين بمعنى أن تاريخ وقوعهما ليس حديثاً، لكن الإمعان في مشاهدة الصور المستجدة هذه كان بمثابة استرجاع حاد لمشاعر الصدمة والذهول والغضب إزاء حجم العنف الممارس من قبل

---

(1) ديانا مقلد، الشرق الأوسط 19 ـ 2 ـ 2006.

جنود بريطانيين وأميركيين حيال سجناء ومعتقلين عراقيين. مرة أخرى تكرس تلك الصور مدى بشاعة الحرب مهما جرت محاولات تظهر أنها تخاض لأهداف سامية.. بدا جلياً كم يمكن لشعارات كبرى أن تنحط بشكل مهين لإنسانيتنا، فغدا الحديث عن أن تلك كانت أحداثاً فردية وأن تحقيقات ومحاكمات تجري فيها تكراراً ضعيفاً يزيد من فداحة الارتكاب ويعاظم من المسؤولية التي تقع على الإدارتين الأميركية والبريطانية.

الصور الحديثة النشر تبين السجناء بعضهم ينزف أو وضعت أكياس على رأسه أو مقيد في سرير أو باب أو أمام كلب يتوثب ناحيته.

هناك من جرت محاولات جزّ عنقه..

على فظاعة تلك الصور لكن بالنسبة لي كانت صور السجناء المكبلين بطرق مهينة وهم يبتسمون أكثرها قسوة. بدا في تلك الصور وكأن حق السجين المعتدى على آدميته في التعبير عن ألمه أو خوفه أو حتى صمته الحزين أمراً غير متاح، فبدا منصاعاً بقوة لنزوات سجانيه ومضطراً لنزع إنسانيته وألمه ومسايرة الجنود بالابتسام للصورة ردعاً لمزيد من العنف حياله.

بموازاة تعمقنا في مضمون تلك الصور ينبغي أن لا نغفل كيف وصلتنا. فهذه الصور التقطها من شارك في الإساءة، وسربها من وقعت عرضاً أمامه وشعر بأن عليه أن يتحرك لوضع حدٍّ لها. فصور الفيديو حول أعمال عنف نفذها جنود بريطانيون وأظهرت لقطات لصبية

يتعرضون لضرب مبرح فيما كانت أصوات وعبارات ملتقطي الصور، وهم جنود بريطانيون أيضاً، تعرب عن لذة مريضة إزاء ضرب الصبية. كذلك كانت صور أبي غريب القديم منها والمستجد، فهي تظهر نزقاً مماثلاً من قبل السجانين. إنها صور تصب مزيداً من الشرخ بين العرب والمسلمين وبين الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا. أما من يقول إن فظاعات الجنود الأميركيين والبريطانيين والارتكابات في غوانتانامو كانت من يوميات عهد صدام حسين أو أنها ما تزال ممارسات يومية في مجتمعات ودول عربية فهو أمر لم يعد مبرراً لاستمرار أحوال شاذة من هذا النوع. والحديث عن أن تسريب هذه الصور تم عبر وسائل إعلام بريطانية وأميركية وأسترالية على أهميته لكنه لن يخفف من حجم الالتباس السائد اليوم حيال قيم الغرب وديمقراطيته.

استقصاء على مدى عامين

على الرغم من تأفف كثير من الصحافيين من التشدد في إعطاء المعلومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي، فإن الصحافيين الاستقصائيين يخرقون المحظورات ويبقون أقوى من أي منع. بعد كثرة الأحاديث عن الإجراءات الأمنية المكثفة التي تتخذها الإدارة الأميركية من أجل حفظ الأمن ومنع «الإرهابيين» من إيذاء الأميركيين، قاد فريق إعلامي في تلفزيون «أي بي سي» على مدى عامين تحقيقاً استقصائياً بين اسطنبول وجاكرتا وأميركا تناول إمكانية إدخال مواد خطرة مثل الأورانيوم إلى أميركا. قام الفريق بالتعاون مع خبراء في البلدان المذكورة بإدخال مواد خطرة منها الأورانيوم عبر مستوعبات نقلت بحراً ودخلت إلى الأراضي الأميركية لمرتين في عامي 2003 و2004 من دون أن تلتقطها أجهزة الإنذار، ولما بثّ التحقيق الذي بلغت كلفته 100 ألف دولار شكل فضيحة كبرى وتمّ التحقيق مع المسؤولين في المحطة[1].

---

(1) مارلين خليفة، 4 ـ 11 ـ 2006.

ماذا يعني أن تكون «صحافياً استقصائياً»؟

يقود ماثيو بردي فريقاً من الصحافيين والمحررين الذين يجرون تحقيقات استقصائية. ومنذ انضمامه إلى «نيويورك تايمز» في ديسمبر (كانون الأول) عام 1993، عمل بردي كمراسل صحافي في مدينة نيويورك، فكان مراسلاً ومحرراً لأخبار المدينة. وكان يكتب عموداً بعنوان «مدننا» في قسم أخبار المدينة لمدة أربعة أعوام قبل أن يصبح محرراً في قسم التحقيقات عام 2004. قبل مجيئه إلى «التايمز» عمل في جريدة «فيلادلفيا إنكويرر» لمدة 12 عاماً. وفيما يلي نص حديث معه حول تفاصيل عمله:

* كيف تتخذ قراراً لتحديد ما تحقق فيه؟

- تحديد ما نحقق فيه هو أصعب قرار نتخذه. من الواضح أنه ليست هناك وصفة محددة، لكننا نهدف إلى كتابة موضوعات نشعر بأهميتها الشديدة، وأنها لن تكتشف إلا إذا كشفنا عنها نحن. أظن أن السؤالين اللذين نطرحهما من أجل تقييم التحقيق الذي يمكن إجراؤه: ما هي أهمية الموضوع؟ وما هو الجديد الذي نأمل في قوله؟.

إن التحقيق الصحافي مكلف في الوقت والمصادر، لكننا نرى أنه ن أهم الأعمال التي تقدمها «التايمز»، لأن قراءنا يعتمدون علينا في تعامل مع الموضوعات المهمة بأسلوب جاد، وأيضاً في الكشف عن معلومات التي لا يمكنهم العثور عليها في أي مكان آخر.

* ما هي قواعد «نيويورك تايمز» المتعلقة بتشويه الحقائق (على سبيل المثال، عدم الصدق مع الأفراد الذين تتعاملون معهم أو التنكر) ثناء القيام بتحقيق؟ وماذا عن البلدان الأخرى حيث تختلف القوانين؟

- «التايمز» لديها مجموعة شاملة من القوانين الأخلاقية، لكن إذا ختصرناها إلى الوصايا العشر، ستكون أولى وصيتين فيهما: لا تكذب، ولا تفعل شيئاً غير قانوني.

لا يسمح للمراسل بالاتصال هاتفياً بشخص ما على الهاتف وتسمية نفسه باسم مزيف، وأن يقول إنه يريد أن يسأل بعض الأسئلة من أجل شركة استطلاعات رأي مثلاً، يجب أن يعرف مَن يجري معهم الحوار دائماً مَن الذي يتحدثون معه.

أما بالنسبة للجزء الثاني من سؤالك، لقد قطعنا شوطاً طويلاً في تحقيق التوازن بين اتباع القوانين وإجراء تحقيقات صحافية قوية. قد يكون هذا معقداً بشكل خاص في الدول الأجنبية، وسأعطيك مثالاً حديثاً على ذلك: أوضح دليل ظهر أثناء محاكمة أحد الإرهابيين في لندن، التي انتهت أخيراً، أن السلطات هناك كانت تراقب اثنين من المتسببين في تفجير 7 يوليو (تموز) عام 2005، قبل عام على الأقل من

ماذا يعني أن تكون «صحافياً استقصائياً»؟

يقود ماثيو بردي فريقاً من الصحافيين والمحررين الذين يجرون تحقيقات استقصائية. ومنذ انضمامه إلى «نيويورك تايمز» في ديسمبر (كانون الأول) عام 1993، عمل بردي كمراسل صحافي في مدينة نيويورك، فكان مراسلاً ومحرراً لأخبار المدينة. وكان يكتب عموداً بعنوان «مدننا» في قسم أخبار المدينة لمدة أربعة أعوام قبل أن يصبح محرراً في قسم التحقيقات عام 2004. قبل مجيئه إلى «التايمز» عمل في جريدة «فيلادلفيا إنكويرر» لمدة 12 عاماً. وفيما يلي نص حديث معه حول تفاصيل عمله:

* كيف تتخذ قراراً لتحديد ما تحقق فيه؟

- تحديد ما نحقق فيه هو أصعب قرار نتخذه. من الواضح أنه ليست هناك وصفة محددة، لكننا نهدف إلى كتابة موضوعات نشعر بأهميتها الشديدة، وأنها لن تكتشف إلا إذا كشفنا عنها نحن. أظن أن السؤالين اللذين نطرحهما من أجل تقييم التحقيق الذي يمكن إجراؤه: ما هي أهمية الموضوع؟ وما هو الجديد الذي نأمل في قوله؟.

إن التحقيق الصحافي مكلف في الوقت والمصادر، لكننا نرى أنه من أهم الأعمال التي تقدمها «التايمز»، لأن قراءنا يعتمدون علينا في التعامل مع الموضوعات المهمة بأسلوب جاد، وأيضاً في الكشف عن المعلومات التي لا يمكنهم العثور عليها في أي مكان آخر.

* ما هي قواعد «نيويورك تايمز» المتعلقة بتشويه الحقائق (على سبيل المثال، عدم الصدق مع الأفراد الذين تتعاملون معهم أو التنكر) أثناء القيام بتحقيق؟ وماذا عن البلدان الأخرى حيث تختلف القوانين؟

ـ «التايمز» لديها مجموعة شاملة من القوانين الأخلاقية، لكن إذا اختصرناها إلى الوصايا العشر، ستكون أولى وصيتين فيهما: لا تكذب، ولا تفعل شيئاً غير قانوني.

لا يسمح للمراسل بالاتصال هاتفياً بشخص ما على الهاتف وتسمية نفسه باسم مزيف، وأن يقول إنه يريد أن يسأل بعض الأسئلة من أجل شركة استطلاعات رأي مثلاً، يجب أن يعرف مَن يجري معهم الحوار دائماً مَن الذي يتحدثون معه.

أما بالنسبة للجزء الثاني من سؤالك، لقد قطعنا شوطاً طويلاً في تحقيق التوازن بين اتباع القوانين وإجراء تحقيقات صحافية قوية. قد يكون هذا معقداً بشكل خاص في الدول الأجنبية، وسأعطيك مثالاً حديثاً على ذلك: أوضح دليل ظهر أثناء محاكمة أحد الإرهابيين في لندن، التي انتهت أخيراً، أن السلطات هناك كانت تراقب اثنين من المتسببين في تفجير 7 يوليو (تموز) عام 2005، قبل عام على الأقل من

وقوع هذه الهجمات المدمرة، لكنهم لم يتتبعوا هذين المشتبه بهما. كانت هذه معلومات مهمة، لكن صدر أمر من محكمة بريطانية بحظر النشر حتى تنتهي المحاكمة. ومثل زملائنا في الصحافة البريطانية، لم ننشر الخبر لمدة أشهر حتى صدرت الأحكام النهائية. يتطلب الأمر حذراً أكبر في الدول ذات قوانين صحافية قمعية، وفي هذه المناطق ليس من الممكن دائماً للمراسل أن يتبع القانون بحذافيره وفي نفس الوقت يرسل تقريراً بالأخبار.

* ربما يكون محرر التحقيقات أكثر من أي صحافي آخر، يكثر من نقل أقوال على لسان مصدر لا يذكر هويته، لحمايته، لأن هذا المصدر قد يكون انتهك قانوناً أو اتفاقية أو أياً كان الأمر مع صاحب عمله. بعدم إفشاء معلومات أو التعليق على أوضاع محددة. بمعنى أنه أياً كانت قيمة هذه المعلومات أو التعليق وأهميتهما، فإن هذا المصدر تصرف بسوء نية أو في بعض الحالات بشكل غير قانوني بإفشاء معلومات للمراسل الصحافي. السؤال هو: هل يشترك المراسل الصحافي في «الإثم» الذي قد يشوب هذه العملية؟

ـ إن هذا حقيقي، فأحياناً ما نحصل على معلومات من أشخاص يريدون عدم ذكر هويتهم لسبب أو لآخر. وغالباً ما يتعرض هؤلاء الأشخاص، مصادر المراسل، لخطر شخصي أو لمخالفة اتفاق عدم الكشف عن معلومات. قد يرى البعض هذا التصرف غير أخلاقي، لكننا نميل إلى رؤيته تصرفاً شجاعاً أو على الأقل ذا روح عامة. ومن الحقيقي أيضاً أنه في بعض الأحيان تكشف المصادر عن معلومات على

الرغم من إلزامها بعدم إفشائها. فيما يتعلق بمسؤوليتنا القانونية، تحكم المحاكم عامة بعدم إمكانية مقاضاة الصحف بسبب نشر معلومات حصل عليها المصدر بطريقة غير قانونية، طالما كان الموضوع في خدمة الصالح العام.

بعيداً عن الناحية القانونية، هناك مشكلة أكبر في الاعتماد على مصادر مجهولة الهوية ـ فالاستعانة بكثير منها يؤثر سلباً في المصداقية. في الحقيقة، كل مصدر لديه دافع وراء الحديث مع مراسل صحافي، لذا كلما زادت معرفة القراء بمصادر المعلومات، استطاعوا أن يقيموها بأنفسهم بطريقة أفضل. ونحن نحاول أن نحصل على تصريحات مسجلة من عديد المصادر، وأن تكون لمعلوماتنا «مصادر» معروفة، بدلاً من إرجاعها إلى «مسؤولين» و«متحدثين رسميين» غير محددي الهوية. لا ننجح دائماً في هذا، وعندما ننقل معلومة على لسان أحد لا يريد ذكر اسمه، غالباً ما نذكر السبب وراء ذلك.

لذلك لا أظن أن هناك «إثماً» في أن يكون مصدراً غير مذكور الهوية، أو أن المراسل الصحافي متورط في الأمر. لكن أعتقد أنه عند استخدام معلومات من مصدر طلب عدم ذكر اسمه، يجب على المراسلين والمحررين أن يتفهموا دوافع المصدر وأن يضعوها في الحسبان أثناء كتابة الموضوع.

* كم عدد المراسلين لديك؟

ـ يعمل في قسم التحقيقات في «التايمز» 12 دائمين، لكن هناك

المزيد الذين يقومون بتحرير تحقيقات أو موضوعات مفصلة في نيويورك تايمز وواشنطن وحول العالم.

* عند إجراء تحقيق ما، إلى أي مدى يحتاج المراسل أن يكون على علم أو معرفة بالموضوع الذي يحقق فيه؟

- يمضي المراسلون حياتهم في التعليم. فدائماً ما يجدون أنفسهم يحققون في موضوع يعرفون عنه القليل. إذا تضمن الأمر مادة معقدة، مثل الميزانية العامة، أو مرض ما، أو تخصيب اليورانيوم، ستكون تجربة شاقة أن يحاول كتابة موضوع من أجل صحيفة اليوم التالي.

غالباً ما يكون لدى المراسلين الذين يعملون على كتابة تحقيق أو موضوع كبير أسابيع أو أشهر من أجل التعمق فيه. وهذا ليس وقتاً كافياً لكي تصبح خبيراً، لكن يجب أن يكون وقتاً كافياً من أجل إنتاج موضوع يحترمه الخبراء. وفي معظم الوقت، ليس خيالاً أن تكون سريعاً في معرفة موضوع جديد أو مكان جديد. يحتاج الأمر إلى الكثير من القراءة وإجراء المزيد من الحوارات. يتمتع أفضل المراسلين بالتواضع الكافي ليسألوا أسئلة «تافهة» (مرة أو مرتين، إذا لزم الأمر)، وهم أذكياء أيضاً في معرفة ما لا يعرفونه، ويتميزون بالشجاعة في التخلي عن انطباعاتهم الأولى.

* ما هي مواصفات صحافي التحقيقات الناجح؟

- أفضل الصحافيين هم الذين يميلون إلى الشك، وليس المتشائمون بطبيعة النفس البشرية. فهم يجتهدون لفهم ليس فقط جانبي الموقف،

لكن ليصلوا إلى الحقيقة القابعة وراءهما. كما أن لديهم قرون استشعار وتلتقط المصالح الذاتية والنفاق. وهم طموحون في موضوعاتهم، ويريدونها أن تكشف عن أشياء جديدة، أو أن تأخذ القراء إلى مكان جديد، أو أن تسمح لهم بسماع أصوات لم يكونوا ليسمعوها بطريقة أخرى.

إن فكرة أن هناك فرقاً كبيراً بين مراسلي التحقيقات والمراسلين الآخرين، أو بين التحقيق الصحافي وأنواع الصحافة الأخرى، أمر يشوبه سوء فهم. فالتحقيقات القوية ليست مجالاً حصرياً على صحافيي التحقيقات أو أقسام التحقيقات.

لكن يميل المراسلون الذين أمضوا مشوارهم الصحافي أو جزءاً كبيراً منه في عمل التحقيقات إلى موضوعات عن الأفعال غير اللائقة والمظالم والأخطاء، ثم يقتلعونها من جذورها ليكشفوا من فعل ماذا بمن ولماذا. إن محرري التحقيقات مثل جميع الصحافيين الجيدين، يعرفون كيف ينتزعون المعلومات من المحاكم، وأقسام الشرطة. ووثائق لجنة الأوراق المالية والبورصة وبياناتها المسجلة على الكومبيوتر. ويفضل صحافيو التحقيقات ألا يخضعوا لمواعيد نهائية يومية، لكن يكون دافعهم في العمل هو الرغبة بالحصول على القصة «كاملة». وأحياناً ما تكون لديهم قدرة تحمل للملل والإحباط، الذي يزداد عند البحث في كميات كبيرة من الوثائق أو عند محاولة التغلب على عقبة عدم رغبة المسؤولين في الإدلاء بتصريحات. إنهم يستهدفون إساءة استخدام السلطة والأذى الذي يلحق بالأفراد. لكنهم لا يكتفون

بتوضيحه، بل يريدون فضحه، وإذا أمكن، الإشارة بأصابع الاتهام إلى المتسببين فيه. إذاً، فهم يريدون تغيير شيء ما إلى الأفضل.

الاستقصاء
الخجول عربياً



فراس حاطوم:
من الاستقصاء إلى السجن

من بين الحالات النادرة لصحافة الاستقصاء في العالم العربي، نتوقف عند ما قام به الصحافي فراس حاطوم، مراسل الـ «نيو. تي. ڤي» المندفع، الذي دخل إلى شقة محمد زهير الصديق الشاهد الملك «في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري».

دخول حاطوم مع المصورين محمد بربر وعبد خياط إلى الشقة، كان أشبه بالتابو الذي كُسر من خارج السياق السياسي اللبناني، حيث كل شيء له خلفيات وأبعاد وأهداف. ولأن أحد رجال الأمن صوّر فراس حاطوم أثناء «اقتحام» الشقة تحول حاطوم والمصورين الذين خاضوا معه «العملية» إلى مطلوبين للعدالة.

حين عرف فراس حاطوم، يوم الأحد، أنه مطلوب للاستماع إلى أقواله، أيقن أن في الأمر «إنّ». وفي حين كان بعض مسؤوليه في تلفزيون الجديد يطمئنونه إلى أن الأمر لا يتعدى الخضوع للتحقيق، وأن المسألة في حاجة إلى ساعات فقط، كان هو يتخذ احتياطات أمنية، كما تعلّم عن الصحافة الاستقصائية.

كان أول ما فعله هو إقفال خط هاتفه النقّال. ثم قصد منزل أحد الأصدقاء، صديق(ة) بعيد(ة) عن الشبهات، وبدأ في كتابة النصف الثاني من تقرير «كشّ ملك ـ 1». سهر حتى الصباح، وأنجز مهمته، وأوصى بأن يسجّل أحد الزملاء في التلفزيون التقرير إذا أوقف.

الإثنين ظهراً أبلغ أن عبد خياط ومحمد بربر قد أوقفا، وأنه مطلوب وإلا صدرت بحقه مذكرة بحث وتحرّ. كانت الساعة 4 بعد الظهر. أنهى «تبييض» ما كتبه، وذهب الساعة 7 ليسلم نفسه، وبدأت الرحلة.

عن رحلة فراس حاطوم بين التحقيق والسجن، كتب محمد بركات في البلد[1]، استناداً إلى حوار مع حاطوم:

ساعة من التحقيق المتواصل، ثم ساعة أخرى. يدخل محقق ويخرج آخر. أسئلة تتكرر ولا يحق له ذكرها حفاظاً على «سرية التحقيق» كما قال. وفي النهاية، توجّه المسؤول إلى محامية فراس ومدير شؤون الموظفين طالباً منهما المغادرة، وقال لهما إن فراس سيبقى قيد التوقيف.

حتى لحظة سماعه كلمة «توقيف»، كان فراس يعتقد أن الأمور ستنتهي في سرعة. سيخرج بعد التحقيق، أو في حدّ أقصى في اليوم التالي، بعد 24 ساعة من توقيفه.

في تلك اللحظة، وجد فراس نفسه أمام الصدمة الأولى. هو الآن موقوف، وأمامه طريقان، إما أن ينهار وأن يستنجد بمن حوله ليساعدوه

---

(1) محمد بركات، البلد 5 ـ 2 ـ 2007.

على الوقوف، وإما أن يخترع قوة لا يعرف من أين يأتي بها، ليبقى واقفاً، ويقول لمنحوله إنه «قدّها وقدود».

هو لا يعرف شيئاً عن الإجراءات القضائية، ولا يعرف ماذا يعني التوقيف. وهل هو روتيني أم أن الأمر خطير. لا يعرف شيئاً. فقط طلب إذناً باستعمال هاتفه، وبعث رسالة إلى أصدقائه المقربين جداً، وفيها: «I'm arrested»، أي «أنا موقوف».

ثم خضع للإجراءات الروتينية، أجبر على خلع حزامه، شريط حذائه وسلم مفاتيحه وهاتفه ودخل زنزانة ضيقة جداً مع رفيقيه. (زنزانة أقل ما يقال عنها إنها وسخة وعفنة، فيها فراش سابق وغطاء سابق فقط، لينام الثلاثة).

في اليوم التالي، نقل الثلاثة إلى قصر العدل، حيث وضعت الأصفاد في يدي فراس للمرة الأولى، واستقرّ الرأي على أن تبقى يداه إلى الأمام لأنه ليس مجرماً خطراً، على ما قال دركيّ لزميله.

كانت الساعة لا تزال 4 بعد الظهر، وكان فراس يفكّر في أنه قد لا يخرج قبل السابعة، ويفكّر ماذا سيقول لمديرة الأخبار مريم البسّام، وأشياء أخرى سيفعلها بعد أن يخرج.

وحين وصل خبر مفاده أنهم سيبيتون ليلتهم في العدلية، قال في سرّه إن يوماً زائداً لن يكون خطيراً جداً. إضافة إلى أن الاستقبال الجميل من قبل المساجين أنساه الخوف قليلاً.

6 أيام أمضاها في العدلية، لا يعرف الوقت ولا درجة الحرارة

والزيارات ممنوعة. أيقن خلال هذه الأيام أن سجنه قد يطول، خصوصاً حين عرف أن قضيته ربطت، من حيث لا يدري، بجريمة اغتيال الشهيد الحريري.

سمع بالصدفة، عبر تلفزيون مخصص لرجال الأمن في العدلية، أن تهمته «جنائية لا جزائية»، وأنه أوقف وفقاً للمادة 639، التي لا يعرف عنها شيئاً. ثم سمع، في تقرير ما زال يذكر أن نانسي السبع هي من أعدّته، إن العقوبة تتراوح بين 3 و7 سنوات. وكانت المحامية وضعته في جوّ مفاده أن «شهراً أو شهرين أو ثلاثة ليست كثيرة، وبعدها ستخرج بطلاً».

هنا تأكد فراس من أن حياته المهنية تحطمت وأنه لن يخرج قبل أن يكمل عامه الـ 33. افترض الأسوأ، افترض أنه سيسجن 7 سنوات. لكن بعض المساجين طمأنوه إلى أن هناك شيئاً اسمه «إخلاء سبيل» طالما أن الحكم لم يصدر بعد.

لكن المساجين أخطأوا. بعد نصف ساعة صدرت مذكرة بنقله إلى رومية، حيث صار قادراً على متابعة الأخبار، إذ في كل غرفة يوجد تلفزيون، وصار قادراً على رؤية أصدقائه ووالدته وإخوته، إذ يسمح بالزيارات. وهناك أمضى أكثر من شهر.

في السجن، وأثناء التحقيقات، كانت أمام فراس معركتان. واحدة للدفاع عن الصحافي الذي في داخله، وثانية للدفاع عن حقه في التكتم عن مصادر معلوماته. انتصر في الأولى، واستسلم في الثانية، لم يقاوم

أصلاً، لأنه لاحظ أن الجسم الإعلامي تركه، ولأنه، قانوناً، ليس صحافياً بل منتحلاً صفة ولا يحق له الاستعانة بحق الصحافي في التكتم عن مصادره.

وفي السجن اكتشف أن المسجونين أناس عاديون، وإن كانوا تجار مخدرات أو مزورين أو قاتلين دفاعاً عن النفس. ورأى أن المحبوسين يدفعون أثماناً غير عادلة عما اقترفوه. المروج مثلاً يسجن، فيما التاجر الكبير يحمى، والمتعاطي يترك.

وفوجىء بأن الجرائد ممنوعة، لأن السياسة ممنوعة، أما التلفزيونات، والفضائيات، السياسية بالطبع، مسموح مشاهدتها. وعرف قيمة المفتاح، وأشفق على رجال الأمن، الذين يقول إنهم «مساجين مع رواتب ومن دون تهم».

ومن مقومات صموده في السجن «تعاطف البعض، وهمسة من رجل أمن في أذني بأن ما يجري معي غير عادل، وأمسك رجل أمن آخر بكتفي بطريقة محترمة لا كما يمسك المجرمين، هذه كانت مقومات صمودي».

لا يجزم فراس بأنه ضحية مخطط، لأنه مصر على أنه لم يستدرج بل ذهب بملء إرادته إلى منزل زهير الصديق ليحصل على سبق صحافي. ولا هو يجزم بأنه بطل. هو ضحية بطولية، أو بطل ضحّي به.

يعرف أنه تجرّأ أكثر من اللازم وأكثر مما يسمح به في بلد مثل

لبنان. يعتبر أن الذين أدخلوه إلى السجن هم الذين تضرروا مما نشر ومما سينشر ومن تكذيب الصدّيق وإثبات سوء نيته، وأن هؤلاء عملوا على إبقائه في السجن أطول فترة ممكنة.

هو ضحية «عدم رغبة السياسيين في لبنان في كشف الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري»، يقول، وبطل «الذين يريدون كشف الحقيقة فعلاً». وفي اعتقاده أن «التحقيق يراوح مكانه في لبنان وسورية وفرنسا بانتظار التسوية السياسية»، وأن «القيّمين على فبركة التسوية لا يريدون من صحافي غرّ أن ينبش أدلة ما أو أن يحشر أنفه في ما يعتبرون أنه لا يعنيه».

المنار:
مراسَلَة.. من تحت الماء

عن التحقيق المائي الذي أجراه مراسل قناة المنار ضياء أبو طعام كتبت ضحى شمس في السفير[1] أنها كانت مدهشة ومنعشةً للعين تلك الصور التي أرسلها الزميلان ضياء أبو طعام وركان حرفوش من تحت مياه مكب النورماندي في تقريرهما البيئي الاستقصائي الذي بثته قناة «المنار». فبعد كاميرا المقاومة التي كانت تلتقط ما تعجز العيون «المدنية» عن التقاطه لأسباب مختلفة، ها هي «المنار» تراسلنا من تحت الماء، بكاميرا استؤجر غلافها المضاد للمياه، وبحماس واندفاع تم تنفيذ الفكرة ـ اللمعة، التي دفعت بالزميلين إلى الانضمام إلى صف المدرب علي المقداد للتدريب على الغوص من أجل متابعة التحريات. وهي لا شك سابقة في التلفزيونات العربية واللبنانية على الأقل.

قال أبو طعام «لقد التحقنا بدورة للتدريب على الغوص لأسبوعين، ثم قمنا باستئجار «هاوسينغ» للكاميرا (غلاف مضاد للبلل من أجل

---

(1) ضحى شمس، السفير 21 ـ 6 ـ 2007.

التصوير تحت الماء) وانطلقنا بـ «لانش» مستأجر. واللافت أن صاحب اللانش (الزورق البخاري) عندما رأى تقرير «المنار» عن طريقة استخدام شركة «سوليدير» لنفايات مكب النورماندي، رفض أن يتقاضى أجرته».

والتقرير نفسه هو متابعة لما وصفته نشرة أول أمس بـ «الجريمة البيئية»، وهو يحاول أن يثبت بالصورة والتحليل المخبري عبر استخراج عينة من المكان، أن ما جاء في بيان الشركة مغلوط. يقول أبو طعام «في 7 أيار المنصرم أصدرت «سوليدير» بياناً قالت فيه إنها «تردم المياه مقابل النورماندي بحجارة نظيفة وذلك لرفع مستوى القاع البحري بحجة الأمواج العالية التي تضرب منطقة المارينا الشرقية (البيبل). واتهمت وسائل الإعلام ومنها «المنار»، بالإساءة إلى سمعتها عبر حملة من التحريض من خلال تصويرنا العبارات التي كانت تنقل وتفرغ محتويات النورماندي الملوثة في البحر». ويضيف الزميل أبو طعام «طلعت الفكرة إنو إذا منقدر نصور تحت الماي، هل فعلاً المواد نظيفة؟ أو نحصل على عينة نحللها كما فعلنا بالبر». ولكن هل كان الأمر بحاجة إلى غطس وتدرب؟ قال: «كان من الممكن الحصول على عينة من الأشياء التي كانوا يرمونها. ولكن، ولمزيد من المصداقية، أحببنا أن نستخرج من الموقع نفسه عينة للتحليل». ولكن كيف من الممكن إثبات أن العينة من هناك؟ قال «صوّرنا بالبدء المياه النظيفة تحت «السان جورج» ونحن فيها، ثم سيرى المشاهد نافذتين في تقرير الليلة (أمس) إحداهما تعرض صور المياه تحت السان جورج وأخرى إلى جانبها تعرض صور المياه

تحت النورماندي». ثم يضيف «لقد حرصنا على إثبات كوننا هناك بلقطات تستمر من فوق المياه إلى تحت المياه واستخراج العينات بلقطة واحدة من دون تقطيع».

يسري فودة و«القاعدة»

ربما يكون 14 أيلول هو التاريخ الأهم في حياة الإعلامي يسري فودة. يومها لم تكن قد مرت سوى أيام قليلة على حدث طبع مسيرته المهنية، يوم بثت «الجزيرة» التحقيق الذي أجراه حول تنظيم «القاعدة»، في الذكرى الأولى لأحداث أيلول، وتضمّن لقاءات مع اثنين من قياديي الصف الثاني للقاعدة. والأهم، أو السبق، أن أحدهما كان خالد شيخ محمد، العقل المدبر لأحداث أيلول، والثاني هو رمزي بن الشيبة الذي تولى مهمة «التنسيق» لها. كانت تلك المرة الأولى التي يتبنى فيها التنظيم الهجمات على برجي التجارة في نيويورك، حيث تباهى الرجلان وهما يشرحان التخطيط لذلك.

إذاً، لم يكن اللقاء مع «عقلي» 11 أيلول هو الأهم، ولا حتى عرض الشريط. الأهم من ذلك كله كان إعلان الشرطة الباكستانية إنها اعتقلت رمزي بن شيبة بعد يومين من ظهوره في شريط «الجزيرة» الذي بثته ضمن برنامج فودة «سري للغاية». منذ ذلك الوقت و«الشبهات» تدور حول هذا الإعلامي علناً، ضمن أسئلة تكررت في عدة مقابلات، وما زالت، أو بشكل غير مباشر كلما تم «نقد» سياسة الفضائية القطرية. هل هناك من علاقة بين بث الشريط وبين اعتقال بن شيبة؟ هل استفادت

الاستخبارات منه أم أنها رصدت تحركاته، وهو الإعلامي المعروف بأهمية تحقيقاته الاستقصائية؟ ثم، ودائماً، ما هو موقع فودة من ذلك كله؟وهل إن ما حدث كان خارج توقعاته؟[1].

يقول فودة: إن الصحافي يستطيع تقدير خطورة المعلومات التي تصله وكيفية التصرف حيالها، لا سيما في العمل الاستقصائي. قالها بوضوح وبتعابير دقيقة: «عندما يكون لديّ معلومات أكيدة عن هجوم سيستهدف مدنيين فلن أتردد في الذهاب إلى أي ضابط استخبارات وإبلاغه بما أعرف». رغم ذلك كله لا يبدو أن الأسئلة التي تلاحق هذا الإعلامي قابلة للزوال، لا سيما أنها ستنبعث مع كل جديد يمليه حدث ساخن يشغل العالم. وفودة يدرك أكثر من غيره، بحكم عمله الاستقصائي، أن الصدف لا تحدث جزافاً، فكيف إن تعلقت بكشف محيّر لأوكار «القاعدة»، التي قال إن ثمة معلومات حولها، لم يصرّح بها، ستذهب معه «إلى القبر»؟![2].

---

(1) وسيم إبراهيم، السفير 9 ـ 11 ـ 2006.

(2) م.ن.

سبق الطائرة المخطوفة والصورة المسروقة

لكن إذا أردنا العودة بالزمن إلى خبطات الصحافة المكتوبة عربياً، نورد بعض الحالات التي يرويها أصحابها كما هي، علماً أن لكل حالة، خصوصية وظروف، أما الرواة فهم رياض نجيب الريس وزهير عسيران وفاروق لقمان وعادل حمودة.

في كتابه «آخر الخوارج»[1]، يروي الصحافي رياض الريس تفاصيل سبق صحفي انفردت به صحيفته في عددها الأول.

يقول الريس: كانت الاستعدادات لإصدار العدد الأول من «المنار» على قدم وساق، عندما اتصل مراسلنا في بيروت نهاد المشنوق ليسأل عن الموعد النهائي لصدور العدد طالباً إرجاءه إذا اقتضى الأمر لأنه يملك خبراً هائلاً يمكن أن تنفرد بنشره «المنار» وعلينا الانتظار حتى اليوم التالي ليكتمل عنده. وكان قد بدأ العد العكسي للصدور ولم يبق أمامنا سوى 48 ساعة. وفي اليوم التالي اتصل نهاد المشنوق ليعطينا

(1) رياض الريس، آخر الخوارج، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت ص228 ـ 230.

الخبر ـ السبق، الذي أعلن الأسماء الحقيقية لأبطال عملية الخطف الأربعة، والتي ذكرت المصادر الألمانية أنهم كانوا يحملون جوازات سفر إيرانية مزوّرة، وهم قائد العملية «الكابتن والتر محمود»، واسمه الحقيقي زهير يوسف عكاشة (26) سنة فلسطيني، ونبيل حرب (24 سنة) لبناني، وهند علامة(23 سنة) فلسطينية مقيمة مع أهلها في البحرين (وجميعهم قتلوا) وسهيلة السايح (22 سنة) فلسطينية مقيمة مع أهلها في الكويت، وتلميذة في جامعة بغداد. وجرحت سهيلة السايح في الهجوم ولم تمت. وجميعهم ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جناح وديع حداد. وكان لنهاد المشنوق صلات وثيقة بالمنظمات الفلسطينية ورجالاتها.

وإلى هذه الحدود كان هذا الخبر يشكل نصف سبق، لولا أمران: الأول إعلان «المنار» أن «الكابتن والتر محمود»، أو زهير يوسف عكاشة هو نفسه الذي قام باغتيال رئيس وزراء اليمن (الشمالي) السابق القاضي عبد الله الحجري وزوجته مع القائم بأعمال السفارة اليمنية في لندن عند مدخل فندق «رويال لانكستر» في حي «بايزووتر» الفخم في غرب لندن، وذلك يوم 10 نيسان 1977، وفرّ هارباً دون أن تستطيع السلطات البريطانية و«سكوتلنديارد» القبض عليه أو حتى معرفة هويته أو مواصفاته.

الأمر الثاني أنه لم يكن أحد يعرف من الفتاة التي نجت من الموت عند اقتحام الكوماندوس الألمان للطائرة وما هو اسمها وهويتها، إلا عندما أعلنت «المنار» أنها سهيلة السايح، الفلسطينية المقيمة في

الكويت. وكانت سهيلة قد قالت للمحققين الألمان وهي بين الموت والحياة في مستشفى مقديشو إن اسمها «فلسطين». وكانت الصحف قد نشرت صورة سهيلة رافعة يدها بإشارة النصر وهي جريحة على حمالة عند إخراجها من الطائرة.

وعندما اكتمل السبق الصحافي، اتصلنا بمراسلنا في الكويت نجيب عبد الهادي لنخبره بالسبق الذي نملكه ونسأله بحكم إقامته الطويلة في الكويت إذا كان يعرف أي شيء عن سهيلة السايح. وفاجأنا نجيب عبد الهادي بأنه يعرف البنت وأهلها وأن والدها سامي السايح ووالدتها هي الأديبة المعروفة ليلى السايح، التي كنت أعرفها أنا شخصياً وسبق لي أن التقيتها في الكويت. وهي عائلة فلسطينية مسيحية من حيفا. وسألنا نجيباً إذا كان يستطيع أن يحصل لنا على صورة لسهيلة، حيث لا أحد يعرف شكلها الحقيقي وليس هناك أية صورة لها سوى تلك التي تظهر فيها جريحة على حمالة لا يظهر فيها وجهها بوضوح. وأمهلنا نجيب 24 ساعة لمحاولة الحصول على صورة، لنفاجأ في صبيحة اليوم التالي بنجيب يهتف من الكويت ليقول إن راكباً من الكويت سيصل بعد ظهر اليوم إلى لندن ومعه صورة سهيلة وعلينا استقباله في مطار هيثرو. ولما استوضحنا من نجيب كيف حصل على الصورة، روى لنا أن والدة سهيلة وأهلها لا يعرفون حتى تلك اللحظة أن ابنتهم هي الشخص الرابع في عملية الاختطاف، ظناً منهم أنها تتابع دروسها في جامعتها ببغداد. وأنه ذهب لزيارة السيدة ليلى وزوجها بحكم الصداقة التي تربطه بعائلة السايح كفلسطينيين مقيمين في الكويت. وخلال الزيارة غافل نجيب

الأهل وسرق صورة سهيلة من على الطاولة وأرسلها لنا. ولما وصلتنا الصورة كانت لا تزال في بروازها الأنيق.

مغامرات زهير عسيران

يعتبر الصحافي اللبناني زهير عسيران[1] أن الصحافي الذي لديه أخلاق هو الذي لا يهين الأشخاص، لكن بإمكانه أن يسرق كل شيء، سرقة الوثائق هي سرقة مشروعة خصوصاً إذا كانت تفيد الناس (!). هناك ما هو «أخطر» من حادثة اليمن، فعندما كان هناك خلاف عنيف بين لبنان وسوريا وبعد الاستقلال، وقرر خالد العظم القطيعة بين لبنان وسوريا، أراد رئيس الوزراء السوري جميل مردم أن يحل الأزمة، جرى اجتماع في القاهرة وتم التوقيع على اتفاق جنتلمان ينهي المشاكل. أتى محمد علي حمادة أمين عام الخارجية وتلا نص البيان أمام الصلح الذي تنبه إلى وجودي فأقسمت بالله العظيم ألا أكتب الخبر، وألا أذهب إلى جريدة المصري، لم يطمئن رياض الصلح وطلب من تقي الدين الصلح مراقبتي. تظاهرت أني نائم لكنني استيقظت في الثانية صباحاً وبادرت إلى الاتصال بصاحب جريدة «المصري» الذي وضع خبر انتهاء الخلاف اللبناني ـ السوري على الصفحة الأولى. في اليوم التالي ثارت أعصاب الصلح عندما أفاق على الخبر، لكنني بادلته بالقول: لم أنكث بالقسم،

(1) السفير 10 ـ 2 ـ 2005 (حاورته مايسة عواد).

فأنا لم أكتب الخبر ولم أذهب إلى الجريدة؟، عندها تمنى لي التوفيق وقال: «أنت صحافي ناجح روح الله يوفقك». . .

يضيف عسيران أن الصحافي «القبضاي» يعرف أنه سيهاجم، ولكنه لا يخاف، تعرضت إلى الكثير من المحاولات للقضاء على حياتي إلا أن الله أنقذني، هذه المهنة اسمها مهنة المتاعب وإذا كان المرء سيخاف عليه ألا يقرر أن يصبح صحافياً بالأصل. كنت أتخطى كل العواقب كي أقوم بعملي، فكنت أتفق مثلاً مع العامل في رئاسة الوزراء ليحضر لنا سلة المهملات وكنت أقوم بجمع الأوراق الممزقة الصغيرة التي كتب عليها المجتمعون أفكارهم كي أعرف ما هو الخبر. إضافة إلى هذا كنت أحتاط مسبقاً فعند اجتماع شكري القوتلي وبشارة الخوري في شتورة كان ممنوعاً حضور الصحافيين فذهبت قبل يوم إلى مكان الاجتماع وبت ليلتي مختبئاً في الحمام، وبقيت هناك، أثناء الاجتماع ذهبت إلى المطبخ وظللت أسأل الشاب الذي يقوم بخدمة المجتمعين عن الذي يسمعه لدى دخوله وخروجه حتى أصبحت لدي معطيات خبر كامل، بالطبع غضب المجتمعون كثيراً، ولم يصدقوا ماذا حدث، لكنني نقلت المعلومات التي علي نقلها.

أنديرا غاندي تفضح كنّتها

مع ذلك هناك خبطات صحافية وفضائح، تأتي فقط عن طريق تصريح أو حوار أو موقف، دون أي استقصاء ميداني، وهو ما حصل مع الصحافي فاروق لقمان الذي يقول: [1]

أجريت عشرات الأحاديث الدولية، وبالتعاون مع زملائي مئات اللقاءات المحلية. ومن أبرز الخبطات الدولية كانت لقاءاتي مع السيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند التي قضت معي أكثر من ساعة تجيب على أسئلتي الاستفزازية كما وصفتها. وألقت خلال الحديث قنبلة الموسم عندما ادعت أن كنتها، زوجة ابنها سانجاي الذي قتل في سقوط طائرة كان يقوم فيها بألعاب بهلوانية، وضعت في بيتها بواسطة استخبارات أجنبية. وكانت تقصد بدون أن تفصح الاستخبارات الأمريكية. ولما نشر الخبر في صدر «عرب نيوز» تناقلته وكالات الأنباء بلهفة عارمة ثم أعادت نشره معظم الصحف الهندية والباكستانية بكافة لغاتها، كما نشرته الصحف الآسيوية والغربية في صفحاتها الأولى لأنه كان من أغرب تصريحات أي رئيس حكومة في أي بلد وفي أي زمان.

---

(1) فاروق لقمان، هشام ومحمد علي حافظ تدويل الصحافة العربية، الشركة السعودية للتوزيع، السعودية 1997، ص252 ـ 253.

اتهمت أنديرا غاندي كنتها بأنها جاسوسة لوكالة أجنبية. ثم فوجئت بردود فعل كادت تزلزل كيانها. ولما سئلت في كل مناسبة عما قالته لي في «عرب نيوز» حاولت أن تتملص من الإجابة أو تخفف عنها لكنني أكدت التصريح لأنه كان مسجلاً لديّ على شريط أفرغه لي في العاصمة نيودلهي اثنان من سكرتارية مجلس الوزراء - على حسابي - وسلماني النص والشريط. ولما اتصلت بي وكالات الأنباء والمطبوعات الهندية، أكدت لها ما قالته أنديرا التي بلغني بعد ذلك أنها ندمت كثيراً على زلة لسانها فيما يخص زوجة ابنها.

ولم يكن غريباً أن أرقام توزيع ذلك العدد من «عرب نيوز» بلغت حداً قياسياً لعام 1983.

فضيحة على النيل

في شهر كانون أول1996 كتب عادل حمودة مقاله «فضيحة على النيل» والذي جاء فيه «أن هناك مسؤولاً معروفاً نقرأ أخباره كثيراً في الصحف ونراه أحياناً في التلفزيون رغم أنه يحتل منصباً أقل من الوزير ولكنه منصب لا يمكن الاستهانة به لأنه يؤثر في صناعة الأخلاق والضمير. . المسؤول على وش ترقية في منصب أعلى وأهم». . ثم تابع عادل: «إن المسؤول حصل على سيارة مرسيدس آخر موديل هدية من الشخصية الثرية غير المصرية وكانت تقيم في فندق شهير على النيل لمدة تزيد على الشهرين».

الشخصية العربية اعتاد إهداء السيارات للغير منها سيارة B.M.W لممثلة مصرية كانت تستنجد بالصحافة لحمايتها من الصحف التي دأبت على نشر أخبار كاذبة عنها، الممثلة أقامت في جناح الشخصية الثرية بل وسافرت معه إلى الخارج مما أدى إلى تعطل العمل في مسلسل تليفزيوني كانت تشترك فيه ولم يعاقبها أحد.

ليس هذا كلامنا وإنما هو من مداد قلم «عادل حمودة» والذي أنهى مقاله موجهاً عدة أسئلة إلى المسؤول المعروف، أولها عن كيفية حصوله

على السيارة وعن السبب في قيام الشخصية الثرية بإهداء المسؤول تلك السيارة، وثانيها تساءل عن عدم إجراء أي تحقيق مع الممثلة التي سافرت مع الشخصية الثرية مما أدى إلى تعطيل العمل في مسلسل يتم إنتاجه بنقود التلفزيون المصري المملوك للدولة، وثالثها أنه وجه الدعوة لبعض الشخصيات لحضور حفل خاص بثري عربي.

ورغم عدم الإعلان عن اسم المسؤول في «فضيحة على النيل» إلا أن «ممدوح الليثي» رئيس قطاع الإنتاج تطوع بإعلان نفسه بطلاً للمقال رغم أن هناك العديد من الناس لم تكن تعرف بشكل قاطع من هو المسؤول محل هذه الفضيحة وأكد أن السيارة ثمناً لكتابته سيناريو مسلسل «شقة الحرية» لمحطة M.B.C التي يملكها شقيق الثري العربي ثم عاد الليثي وأعلن أنه قام بالتحقيق مع الممثلة «شيرين سيف النصر» في واقعة تغيبها عن العمل.

ملحوظة: (الليثي هو الذي أعلن عن اسم الممثلة).

بدأت لعبة المستندات بين «حمودة والليثي» لبيان صحة موقف كل منهما حتى نجح «عادل حمودة» بعد فترة وجيزة في إثبات صحة ما كتبه وذلك بتقديمه مستندات أثبت فيها أخطاء ممدوح الليثي. ولم ينته الأمر عند ذلك فقد استطاع السيناريست نبيل صبري أن يقدم مستندات أخرى تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن سيناريو مسلسل شقة الحرية هو مبدعه وليس الليثي وقد أثبتت نقابة المهن السينمائية خروج عضو النقابة «ممدوح الليثي» على مقتضى واجبه المهني وسلوكه مسلكاً لا يتفق

والاحترام الواجب بأن نسب إلى نفسه بغير حق كتابة سيناريو وحوار «شقة الحرية» وتم إيقاف الليثي عن العمل لحين انتهاء التحقيقات[1]..

(1) مجلة «كاريكاتير»، 1 ـ 11 ـ 1997.

الباحثة
عن الفضائح



الكتاب الأسود

بين عامي 1825 و1829 كان جون كوينسي آدمز رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان والده رئيس السلطة التنفيذية للأمة قبله. كان آدمز منعزلاً وانطوائياً، واسع الاطلاع ومتقشفاً صادقاً، وذا عادات تراعي الأعراف ـ باستثناء واحدة.

كانت عادة آدمز، خلال مدة رئاسته، أن يستيقظ قبل الفجر في اليوم المعتدل بين الساعة الرابعة والسادسة، يلبس ثيابه ويغادر البيت الأبيض خلسة، يعبر الامتداد الأخضر المطل على نهر بوتوماك، يقف خلف الشجيرات، يخلع ثيابه ثم يغطس عارياً تماماً في الماء، ويسبح باسترخاء، ويظل يعابث الماء قرابة الساعة، ثم يخرج إلى العدوة ليجفف نفسه، ثم يرتدي ثيابه بهدوء ويعود إلى البيت الأبيض منتعشاً مستعداً للإفطار وللكتاب المقدس وللمهمات الحكومية.

كان من المستحيل معرفة متى كفت هذه السباحات الرئاسية عن كونها استرخاء، لكن الكل عرف حين كفت عن كونها خصوصية. كان ذلك حين خرج الرئيس؛ في ذلك الصباح الصيفي الباكر، من نهر بوتوماك عارياً كما هي حاله ليجد امرأة ممتلئة ذات شعر رمادي أشعث

جالسة بمصادفة محضة على ملابسه الداخلية، القميص والسراويل. وبسرعة عاد الرئيس إلى الماء ولم يقف إلا حين وصل الماء إلى ذقنه.

استعاد الرئيس رباطة جأشه ثم أمر السيدة بالمغادرة. ودون أي انزعاج أخبرته بأنها تعقبته للحديث معه حول الجدل الدائر في محيط بنك الولايات المتحدة. وأنها اعتزمت البقاء حيث كانت حتى يصدر تصريحاً رسمياً. وينبغي الإشارة إلى أن ما حدث كان في الوقت الذي لم يكن فيه الرئيس يجري مقابلات أو يعقد مؤتمرات صحفية. ولكي يستجيب إلى طلبها كان عليه الإقلاع عن سابقة تاريخية. ومع ذلك أدرك أنه إن لم يفعل ذلك توجب عليه أن يظل غاطساً في النهر طوال فترة حكمه المتبقية ـ لأنه عرف المرأة على الشاطىء، وعرف أنه من الصعب مقاومتها.

كانت تدعى آن نيوبورت رويال. نشأت على حدود بنسلفانيا، تزوجت من ثري مثقف حارب إبان الثورة الأمريكية، وقد تعرضت للاحتيال وأخرجت من عزبة زوجها وذهبت إلى واشنطن لتحصل على معاش تقاعدي من الدولة بصفتها أرملة جندي. التقى بها آدمز أول مرة وصادقها قبل سنة من ترشحه للرئاسة، وكان آنئذٍ وزيراً للخارجية في عهد الرئيس مونرو. وقد احتمل غرابة أطوارها، وتجاهل تعصبها للماسونية، ووعد بمساعدتها للحصول على معاش تقاعدي، كما عرَّفها أيضاً بزوجته الإنكليزية المولد، وأيد مسبقاً كتاب «رحلة أمريكية» الذي كانت آن رويال خططت لكتابته. ومنذ ذلك الحين أصبح الكتاب خمسة كتب، وقد صدمت مجلداتها الأخيرة ـ الكتاب الأسود أو استمرار

الرحلات في الولايات المتحدة ـ وأسخطت وأضحكت ليس قراء واشنطن وحدها بل قراء الأمة الأمريكية.

وفي حين غمست الكاتبات ريشهن في الدبس، غمست آن رويال ريشتها في صفراء مرارتها. وقد قابلت من قبلُ والد الرئيس آدمز البالغ من العمر 89 سنة. «حين ذكرت اسم ابنه، الرئيس الحالي، لمعت الدمعة في عينه، حاول الإجابة لكن غلبه التأثر. وحين وجدت الموضوع عاطفياً جداً أسقطته بالسرعة الممكنة».

كانت أقل عاطفية في الكتابة حول صداماتها مع الشخصيات العامة. وكانت صريحة وخشنة عندما ناقشت أعضاء المجالس البلدية الذين زارتهم، وحين تحدثت عن الرسوم الجمركية الإقليمية، والقضايا الوطنية التي سمعت المناظرات تجري حولها. في صفحات «الكتاب الأسود» عبرت عن نفودها من بنك الولايات المتحدة وممارساته الاحتكارية. وحين قابلت رئيس البنك نيكولاس بايدل، بعد أن كانت عنفته في الكتاب، حذرها مبتسماً «آ، سيدة رويال، أراك تحاولين طوال حياتك قتل رئيسي». ولتوضيح المسائل المتعلقة بالبنك قبل الانتهاء من كتابها القادم، اقتحمت السيدة رويال البيت الأبيض بهدف رؤية الرئيس آدمز. رفض الرئيس السماح لها بالدخول. عندئذٍ راحت السيدة رويال، كالنحلة الملتهبة، تحقق للوصول إلى معرفة حياة الرئيس الروتينية. وحين علمت بسباحته الصباحية، خططت لإخفاء نفسها في الأرض المحيطة بالبيت الأبيض. ولما أصبحت فريستها في الماء، شقت طريقها إلى عدوة النهر وجلست فوق ملابس الرئيس.

حين غطس الرئيس في المياه متبرماً، كررت أن يصخب طلبها مقابلته. استسلم الرئيس وأظهر ميلاً للتعاون. عندئذٍ سألته أسئلة محددة حول بنك الولايات المتحدة. أجاب الرئيس عن جميع أسئلتها بصورة مباشرة ومطولة. وحين انتهت المقابلة نهضت آن وشكرت آدمز ورحلت بانتصار. وبذلك أصبح الرئيس، بعدما أجرى المداولة الصحفية الأولى في تاريخ أمريكا، حراً الآن. خرج من الماء لبس ثيابه ومضى إلى البيت الأبيض. وعندما سأله أحدهما فيما بعد عما فعله بالسيدة رويال الاستثنائية أجاب «إنها أشبه بالفارسة الجوالة في درع سحري».

ولدت آن نيوبورت قرب بالتيمور، ميريلاند، في 11 حزيران عام 1769. كان والدها وليام نيوبورت سليل أسرة كلافيرت الأرستقراطية، لكن ولادته كانت مربكة وغير شرعية. وقد عُرف باسم نيوبورت بدل كلافيرت، ومُنح إيراداً سنوياً وأبعد عن منزل العزبة الفخم. وحين بلغ سن الرجولة تزوج فتاة مزرعة أنجبت له بنتين. وحين اندلعت الثورة في المستعمرات ووقف إلى جانبها الرجال رفض نيوبورت الارتباط بالغوغاء الوطنيين، وأعلن تعاطفه مع التاج البريطاني واستعداده للدفاع عنه. وبسبب موقفه هذا هدده جيرانه بالانتقام. عندئذٍ فرّت عائلة كلافيرت إلى إنكلترا. وبذلك انقطع إيراد نيوبورت السنوي، وأدرك أن ميريلاند أصبحت بالنسبة إليه بيئة عدائية.

في عام 1772، حين كانت آن في الثالثة من عمرها، نقل نيوبورت عائلته لتقيم فترة وجيزة لدى أقرباء زوجته في فيرجينيا، ثم انضموا إلى قافلة العربات المتجهة نحو براري بنسلفانيا الغربية. وفي ويستمورلاند

كاونتي، المجاورة لبيتسبورغ الحالية، بنى نيوبورت كوخاً بدائياً وضع فيه سريراً عريضاً وأربعة مقاعد وبلط رقعة صغيرة حوله. وقد شجع زوجته لمزاولة مهنة المداواة بالأعشاب، وعلم آن مبادىء القراءة باستخدام المنهج اللفظي. توفي نيوبورت إثر مذبحة هندية كما يُعتقد. بعد ذلك رحلت أرملته وابنتاه إلى منطقة آمنة تدعى هناستاون. كانت آن في الثانية عشرة حين تزوجت والدتها زوجها الثاني، وهو رجل يدعى بتلر. بالنسبة لآن كانت حصيلة هذا الزواج درجة من الطمأنينة وأخاً غير شقيق دُعي جيمس.

كان الهنود، في محاولتهم منع استقرار المقيمين البيض، تواقين إلى الحرب. وغدت الحياة سلسلة من الأخطار. عندئذٍ فرَّت آن وعائلتها إلى واحد من الحصون الثلاثة للاحتماء به. وفي غضون ذلك، وفي محطة ميلر، هاجم الهنود حشداً من ضيوف زفاف وذبحوا الرجال وأسروا ستين امرأة وطفلاً، وأشعلوا النار في هناستاون ثم رحلوا.

على الرغم من الرعب الذي خلفه الهجوم، فإن معظم الناجين في الحصن أعادوا بناء منازلهم، وبقيت آن في هناستاون مدة ثلاث سنوات أخرى. وبحلول عام 1785، حين كانت آن في السادسة عشرة، توفي زوج أمها، وتزوجت أختها الأصغر. ومرة أخرى وجدت آن وأخوها غير الشقيق وأمها أنفسهم معوزين. فقررت السيدة بتلر الرحيل طلباً للعون من أقربائها في فيرجينيا. وبعد وصولها إلى ستاونتون ـ فيرجينيا، أصيبت بتسمم في الدم، ونُصحت بزيارة المنتجع الصحي المحلي في سويت سبرينغ الواقع في سهل مونزو كاونتي. وعلى الرغم من أن

إقامتها في سبرينغ شَفَتها، إلا أن ذلك لم يملأ كيس مال الأسرة. وكانت السيدة بتلر ستُكره على الاستجداء لولا أن استخدمها الكابتن وليام رويال غسالة وخادمة. وقد تعهد الكابتن رويال أيضاً برعاية أطفالها. وهكذا دخلت آن البيت الفخم القائم على منحدر سبرينغ ماونتن، ووقعت أنظارها أول مرة على زوجها المستقبلي.

كان الكابتن رويال خدم أمريكا جيداً أثناء الثورة. ففي عام 1777، حين كان في السابعة والعشرين أنشأ فرقة ميليشيا ومولها. وقد ادعى أن باتريك هنري خدم تحت إمرته. لقد أغار مع فرقة الميليشيا على سفينة كان على متنها الحاكم البريطاني يحرس مخزناً ضخماً للذخيرة. وقد أكدت آن فيما بعد أنه أنفق «ثروة إبان الحرب». كان غنياً وكريماً. جلب الجند من فرجينيا وشمال كارولينا على نفقته الخاصة إثر هزيمة غيتس. وكان ممثل النيابة العامة في اللواء، وممثل النيابة العامة في الفوج. كان إلى جانب لافاييت وينتمي إلى ذات المحفل الماسوني الذي ينتمي إليه رفيقه جورج واشنطن. وقد ترك الجيش، ليس برتبة جنرال كما تحب آن أن تعتقد، إنما برتبة كابتن، وبدلاً من الراتب المستحق قبل رويال بأكرات من الأرض في سويت سبرينغ ماونتن.

ولأنه أغنى إقطاعي في المنطقة، كانت غرابة أطواره محتملة. لقد حرر العبيد ولم يشتر عبيداً جدداً، وترك ماشيته تسرح من غير ضابط. كان مأخوذاً بفضائل الماسونية، ومخلصاً لتوم بين وفولتير، وتحتوي مكتبته الضخمة على كتب المفكرين المؤمنين بالمساواة، وكتب الفلاسفة الفرنسيين، وعموماً كان ينظر إليه على أنه راديكالي. كان

أرستقراطياً مولعاً بالكتب صدوقاً ولطيفاً. ولم يكن ليهتم بممتلكاته، ويمقت أقرباءه الكثيرين. كان يعيش حياة عابثة، واعتزل طلب العلم قبل أن ينصبَّ اهتمامه على آن.

عاشت آن 12 سنة تحت أنظار الكابتن اليقظة. أولاً كمساعدة، نحيلة وحيوية، لأمها، ثم مساعدة ممشوقة جذابة تعين مستخدمها في تنظيم شؤون العزبة، وأخيراً كناضجة جميلة ومحمية. وبعد مرور عدة سنوات أدرك الكابتن رويال أن آن تتمتع بذكاء يتجاوز ما هو متوقع من خادمة. فقد أرادت آن أن تغدو مثقفة مثله. كان بها جوع لتعرف كل شيء يعرفه. وقد أعاقها عن ذلك نصف أميتها. مما دفع رويال لجعل آن مشروعه، فقد قرر أن يحولها إلى امرأة كاملة. فبعد أن علمها القراءة بسهولة، والكتابة بخط واضح مقروء، أمدها بالكتاب تلو الكتاب من رفوف مكتبته الضخمة، كُتُب جيفرسون وفولتير وكل ما كُتِبَ حول تاريخ الماسونية. نقل إليها جميع المعارف التي تضمنتها مكتبته حتى أصبحت المرأة الأكثر معرفة في المقاطعة. وفي غضون 12 سنة استطاع أن يصوغها على شاكلته. عندئذٍ وقع في غرام إبداعه.

ما حدث بعد ذلك، حدث ببساطة شديدة، كان يوم حار من أيام عام *1797*. وكانت آن تعمل في الحقول. «كانت شجيرة القرانيا مزهرة، وكنت أنثر البذور حين أقبل الرسول ومعه فرس مسرج لينقلني لكي أتزوج». وحين عادت آن إلى البيت كان الكاهن وليام مارتن والكابتن في انتظارها، وحدث الزواج في الحال. وتذكر الوثيقة أنه جرى في 18 تشرين الثاني عام 1797، مع أن آن تذكر أنه جرى في الربيع.

دام الزواج 16 سنة، وعلى الرغم من التفاوت بين عمريهما ـ كان رويال في السابعة والأربعين، وآن في الثامنة والعشرين ـ وعلى الرغم من تكتم الكابتن في إظهار حبه، كان زواجهما سعيداً، ومع أن الجيران تذمروا من رؤية الفتاة الخادمة وقد ارتقت إلى مرتبة سيدة قصر العزبة، وخوف الأقارب على ميراثهم، إلا أن رويال كان سعيداً باختيار رفيقته.

كانت في الرابعة والخمسين من عمرها ومعدمة كما كانت عليه حالها حين دخلت منزل رويال وهي في السادسة عشرة كخادمة، لقد أحبطت، ولم تعد قادرة على التفكير في المستقبل. لكن سرعان ما وجدت في مخزون شخصيتها القوة لتحث نفسها على العمل.

كانت واشنطن غايتها، فقد كان زوجها محارباً في الحرب الثورية، وبصفتها أرملته لها الحق بالمطالبة بمعاش تقاعدي، وستطالب به شخصياً. وبينما هي في طريقها إلى العاصمة، جمعت مادة كتاب. وقد شجعها على تأليف كتاب الإطراء الذي تلقته سابقاً حول أسلوب كتابة رسائلها الشخصية. وقد حدثتها نفسها بأن الراتب التقاعدي الذي ستحصل عليه حتماً سيساعدها، وحتى لو لم تضع كتاباً فإن الكتابة ستشغل ذهنها. ولكي تتجنب المزاج المحبط قالت «عقدت العزم على تدوين كل ما هو قيّم وجدير بالملاحظة أثناء رحلتي».

بدأت رحلة الأسبوعين على ظهر حصان، ثم في عربة خيل عامة. كانت تملك من المال ما يكفيها مدة ثلاثة أيام للطعام والإقامة المؤقتة. وحين ذهب المال، وجدت طعامها في صناديق القمامة خلف مطابخ النُزل، ونامت في العراء. عندئذٍ تذكرت أن زوجها الماسوني البارز،

كان أكد لها مراراً أن الماسونيين كانوا الأكرم على وجه الأرض، فبدأت بالاتصال بأعضاء الأخوية الماسونية، بالتأكيد كانوا كرماء، ولم يرفض أحد منهم تزويدها بالمال الكافي لقضاء الحاجات الضرورية ريثما تصل إلى البلدة التالية. ومرة أخرى عانت الفقر في ألكسندريا وفيرجينيا، فاتصلت بـ م. ي. كلاغيت، وهو ماسوني يملك فندق سيتي. «في الساعة العاشرة من ليل كانون الأول البارد، وصلتُ إلى منزله وأنا لا أملك سنتاً واحداً في جيبي وليس لي صديق على الأرض. أدخلني السيد كلاغيت واستضافني بدءاً من 15 كانون الثاني إلى السادس من نيسان، وخصص لي ردهة مفروشة بأناقة وحجرة نوم، وأفرد لي خادمة لتخدمني طيلة الشتاء».

استأنفت آن رحلتها نحو العاصمة. لكنها أرادت أولاً زيارة ريشموند لتحصل على سجل زوجها العسكري ليساعدها في طلب المعاش التقاعدي. ومرة أخرى وجدت نفسها معدمة. ولما لم تكن قادرة على إيجاد ماسونيين، دنت من المواطنين العاديين في الشارع، حاولت أولاً أن تستدين لكن دون جدوى. عندئذٍ حاولت أن تستجدي فتجاهلها الجميع. وأخيراً حاولت تليين القلوب بوساطة ترديد مقاطع من الإنجيل لكن دون فائدة. وفي قمة يأسها وجدت عملاً بدوام جزئي كسبت منه القليل. وقد أصابها الفزع حين اكتشفت أن سجلات زوجها العسكرية كانت احترقت. وأخيراً تابعت رحلتها في مركب متجه إلى واشنطن.

وصلت إلى العاصمة في صباح 24 تموز عام 1824 ولما كانت غير قادرة على استئجار مسكن، اختارت بصورة عشوائية منزلاً وروت

ببساطة ومباشرة قصتها على ساكنيه من عائلة دوريه. تعاطفوا معها وأعطوها غرفة وأطعموها مدة ستة أشهر دون مقابل، وفوق ذلك زودوها بالملابس. في غضون ذلك حصلت آن على دعم كوينسي آدمز وتمكنت من رفع طلبها إلى الدولة. لكن بسبب ضياع سجل زوجها العسكري، وبسبب الطعن الذي كان وجه إلى زواجها الشرعي، فقد واجهت عبئاً مضاعفاً لإثبات أن رويال كان خدم بلاده، وأن زواجها كان شرعياً.

كان عليها على مدى سنوات أن تجمع إقرارات رسمية لتدعم بها طلبها. وقد كفلها آدمز بإخلاص بصفته وزيراً للخارجية ورئيساً للجمهورية وعضواً في الكونغرس، ودعمها في التماساتها، التي رفضت بانتظام، ولم ترَ آن رويال دولاراً واحداً إلا بعد مرور ربع قرن على طلبها الأول.

فجأة أصبح الكتاب، الذي كانت خططت لكتابته، ضرورة مالية. وبدعم مالي من آدمز وجوزيف بونابرت وآخرين، تابعت بحوثها في نيو إنغلند وفي جميع ما كتبته. وكانت نتيجة هذا اليأس والعمل المضني أن صدر الكتاب عام 1826 بعنوان «اسكتشات تاريخ، الحياة والعادات في الولايات المتحدة، تأليف رحالة». إن وصفه الأمين للأوضاع والشخصيات التي واجهتها في رحلاتها أحدث ضجة فورية. وكان محط تعليقات كثيرة، وبيع على نطاق واسع.

شجع هذا الاستقبال آن وشد من أزرها. وبعد فترة وجيزة أحرزت انطلاقتها الأولى ـ ولحسن الحظ الأخيرة ـ في قصة، رومانس بعنوان

«التينيسي، رواية تأسست على وقائع»، وتروي مغامرات مؤلمة لتلميذ أكره على شق طريقه بعدما سُلبت أموال والده الثري في مشروع عمل. لم تكن الرواية ناجحة، وكان من المرجح أن تنهي مسيرتها الإبداعية فوراً لولا وقوع حدث سياسي دراماتيكي جلب لها الدعم الأدبي.

كان موقع الحدث الدراماتيكي في باتافيا - نيويورك، حيث سكن عام 1826 الماسوني وليام مورغان. فعندما قررت الجماعة الماسونية تشكيل المحفل الماسوني الكبير، أبعدت مورغان بسبب سمعته كسكير. وفي رد ثأري وضع مورغان كتاباً بعنوان «صور الماسوني الإيضاحية»، كان المقصود منه كشف الطقس السري للتنظيم الماسوني. وحين ألح على ناشر محلي لطبعه، غدا ماسونيو باتافيا قلقين. وبطريقة ما خططوا لاتهام مورغان بتهمة المديونية واللصوصية. نجحت خطتهم واعتُقل مورغان وسيق إلى سجن كانا ديغوا. وفي ليل الحادي عشر من أيلول عام 1826 ظهر رجلان في السجن وأعلنا أنهما صديقا مورغان وعرضا إطلاق سراحه بموجب كفالة. كانت زوجة السجان فقط حاضرة. كان تقديم الكفالة قانونياً وقد امتثلت للأمر. ولكن بعد لحظة من اقتياد مورغان إلى الخارج سمعته يصرخ «جريمة». اندفعت بسرعة نحو الباب لترى أربعة خاطفين يعاملونه بقسوة. وعلى الرغم من أنه صارع بيأس للإفلات منهم، لكنهم تمكنوا من دفعه إلى داخل عربة انطلقت بهم. بعد ذلك لم يُرَ ولم يُسمع به أبداً.

عمت أخبار الحدث البلاد، ورافقتها شائعة تقول إن مورغان إما أن يكون قُتل وألقيت جثته في نهر نياغارا، أو ربط في زورق ثم ألقي من

فوق الشلالات. وبينما كان خصومه الماسونيون مهتاجين، كان حاكم مدينة نيويورك دي ويت كلينتون الماسوني البارز يحاول تهدئة الهيستيريا المتنامية عن طريق رصد مكافأة مالية قدرها 1500 دولار لمن يدلي بمعلومة تقود إلى اغتيال الخاطفين. وقد جاءت الإشارة متأخرة جداً. كان السياسيون الانتهازيون بقيادة ثاديوس ستيفنز استغلوا الموضوع محاولين إبقاء الضغينة مشتعلة. وقد زأر ستيفنز قائلاً إن المحفل الماسوني كان «شراً قانونياً، في داخله فكوك تسحق عظام الرجال الخالدي الذكر، وتنبعث من فمه باستمرار رائحة الدم الإنساني».

كان من الممكن لهذا الاهتياج أن يخبو لأسباب طبيعية - كانت أرملة مورغان قد رحلت لتغدو واحدة من أتباع جوزيف سميث المورموني[1] - لولا أن حزباً سياسياً معادياً للماسونية ومكرساً لقمع الأخوية، أتى إلى الساحة. حين أدرك الماسونيون أنهم في خطر، استجمعوا قواهم لصون مصداقية أخويتهم. عندئذٍ تذكر زعماؤهم آن رويال. فقد كانت، لمدة طويلة، واحدة من الداعمين العنيدين لهم. وقد برهن كتابها الأول على أن قلمها دقيق وحاد، فلم لا تُجند جهودها لخدمة الماسونية.

في عام 1827 عقد الماسونيون صفقة مع آن إنهم سيمدونها بالمال اللازم للقيام بجولة في بنسلفانيا ونيويورك ونيو إنغلند، وستكون حرة

(1) المورموني: عضو في طائفة دينية أمريكية أنشأها جوزيف سميث عام 1830، وقد أباحت تعدد الزوجات فترة ثم حظرته. (المورد).

في أن تُجري بحثاً من أجل كتبها، وفي أن تكتب ما يرضيها، إن تحدثت في الوقت نفسه بصورة إيجابية حول الماسونية لكل من تواجهه. رضيت آن بذلك. وقد أتاح لها هذا الدعم من رجال أعجبت بهم فرصة زيارة كل جزء من الولايات المتحدة خلال ثلاث سنوات، نتج عنها أربعة كتب في تسعة مجلدات حولت اسمها إلى فضيحة وطنية، وشخصيتها إلى فضول وطني.

كانت آن أثناء متابعة بحثها منتبهة بصورة دائمة للذين أحسنوا إليها. فأينما حلت كانت تدافع عن الأفكار الماسونية. أحياناً كانت تُقابل بتململ ونفاد صبر. ففي بيرلينتغتون ـ فيرمونت حيث العداء للماسونية على أشده، عنَّفت صاحب دكان يدعى هيكوك على تعصبه. فما كان منه إلا أن دفعها وطرحها على درجات الدكان لتسقط إلى الشارع. كانت أذيتها أكبر من كبريائها. فقد عانت كسراً في ساقها، ونتيجة لذلك ظلت تعرج في مشيتها عدة سنوات.

مهما يكن، فقد سددت آن في كتاباتها المال الذي استثمره الماسونيون. لقد تساءت في أحد كتبها «ألم يكن الجنرال واشنطن رجلاً عظيماً؟ كان ماسونياً. ألم يكن د. فرانكلين عظيماً؟ كان ماسونياً. ألم يكن دي ويت كلينتون عظيماً؟ كان ماسونياً. وفي ذلك كفاية، الآن جميع هؤلاء لم يكونوا الأفضل فقط، بل كانوا الأعظم في العالم. ربما كان من الأفضل لأعداء الماسونية أن يحاولوا قطف الشمس والقمر من السماء لكي يدمروا الماسونية. إن الشائعات التي دارت حول موت مورغان الشنيع ليست سوى مضاربة لجني الأموال وللتحريض السياسي».

إن كانت آن خدمت الماسونيين جيداً خلال رحلاتها، فقد خدمت أيضاً جمهور القراء بصورة أجود. فعلى الرغم من تكرارها المضجر لأفكارها المتحيزة، ومن افتقارها إلى الموضوعية، فإن مجلدات الكتاب الأسود الثلاثة، ومجلدات كتبها الأخرى قدمت تصويراً محكماً للمشهد الأمريكي المنبسط. لقد تنقلت، مشياً على الأقدام تارة ومستخدمة الحصان والعربة والماء تارة أخرى، عبر الأراضي البدائية من ديلاوير إلى ميسوري، ومن إلينوي إلى لويزيانا، وكتبت كل ما شاهدته بدقة كبيرة. كتبت عن رداءة الطرق، وعن المدارس السيئة، وعن العبودية والفقر المدقع....

كان فضول آن في الاطلاع على كل شيء بلا حدود. ففي إحدى المرات زارت مشفى للأمراض العقلية، وتوقفت في دير واستجوبت الراهبات. ودخنت التبغ مع هنود الشيروكي. ركبت سفينة بخارية لتفحص مراجلها. خاضت في نهر سبق أن عبره جورج واشنطن. بحثت عن آثار جيفرسون في مونتيسيلو. توقفت عند كلية للإناث في بنسلفانيا وأطرتها، وعاينت حانة في نفس الولاية واستنكرتها قائلة «ثمة الكثير من الويسكي في كل مكان». لم تزر كلية إلا توقفت عندها لتتحدى أعضاءها. متعت التلاميذ في هارفارد الذين حيوا مهاجمتها للمؤسسات الدينية. ولم تضيِّع فرصة للدخول إلى مكتبة حيث عنَّفت صاحبها أو موظفيها بسبب ترويجهم الكتاب البريطانيين على حساب الكُتاب الأمريكيين.

أيضاً تعقبت آن بقسوة الشهير من الشخصيات. أجرت حديثاً مع

كلينتون حاكم نيويورك ووجدته بديناً وصموتاً جداً، مع أنه «رجل عظيم الهيئة ذو روح عالية وعقل رائع وقلب كبير» ـ ينبغي ألا ينسى المرء أن كلينتون كان ماسونياً. وقطعت مسافة كبيرة للقاء دولي ماديسون ـ في عام 1794 تزوجت الأرملة دولي تود عضو الكونغرس جيمس ماديسون. كانت أصغر منه بـ 18 عاماً، وأطول منه بعدة إنشات. ولما أصبح رئيساً في عام 1808 أصبحت دولي السيدة الأمريكية الأولى الأكثر أناقة، ارتدت الملابس الباريسية واستخدمت أحمر الشفاه وتنشَّقت السعوط ولعبت الورق ـ الآن حين قدمت آن للقائها، كانت في خمسينياتها، وكانت أسطورة. كتبت آن «توقعت أن أرى امرأة عجوزاً ضئيلة، لكني رأيت امرأة طويلة جذابة تقف أمامي. . .».

لقد تعلقت آن بمشاهيرها، ولم تسمح لمواطنيها بتجاهلهم أو نسيانهم، فحين عرض صامويل مورس، مخترع التلغراف، اختراعه على لجنة الكونغرس، كانت آن حاضرة ومشاركة. وبعد نحو عقدين من الزمن ذهبت آن لرؤيته مرة ثانية من أجل مقالة صحفية، فأغضبتها المعاملة السيئة التي يتلقاها من الدولة، وكتبت حول ذلك مهاجمة الكونغرس والدولة بلهجة قاسية.

إضافة إلى الكونغرس والمناهضين للماسونية، ثمة جماعة جلبت التعاسة لـ آن رويال. فقد ازدرت جميع الإنجيليين، ليس فقط الكهنة الذين يبشرون بالإيمان الكالفيني (نسبة إلى كالفن)، بل أتباعهم المتعصبين. وقد أدانت مبشريهم الذين يفسدون الهنود، ومجموعات الضغط التابعة لهم والتي تحاول السيطرة على الحكومة الفيدرالية. وقد

قام أعضاء من أتباع الكنيسة البريسبيتارية[1]، الذين يجتمعون للصلاة على نحو منتظم قرب منزلها، بحملة تحريض مناهضة لـ آن رويال. كانوا يحرِّضون الصغار على رمي الحجارة على مسكنها. وكان عضو كنيستهم البارز جون كويل يرتل ترانيمه الدينية تحت نافذتها لهدايتها. وقد قالت إن الذي أغضبها أكثر هو أن جون كويل نفسه كان أعطى خادمتها السوداء طفلاً غير شرعي. وفي الحال أبلغت آن المصلين والجيران حولها بما لاقته من البريسبيتاريين. عنَّفت جهاراً كويل لأنه «عجوز ملعون وابن عاهرة». ودعت عضوة من الكنيسة أقسمت أنها شاهدته في الـ«كابيتال بارك» يحاول تحويل فتاة زنجية جميلة إلى دينه. نال البريسبيتاريون ما يكفيهم فاستشاروا محامياً. بحث المحامي في كتبه القانونية ثم طلب من موكليه اللجوء إلى القضاء.

في أيار من عام 1829 مثلت آن أمام ثلاثة قضاة في محكمة في كولومبيا. كان ثمة طرافة في محاكمتها إذ لم يسبق للمحاكم الأمريكية أن تعاملت مع القانون الإنكليزي المبكر الذي يدعو لمحاكمة المتهم بالقذف والشتم وينص على تغطيسه بالماء عقوبة له.

أحضر الادعاء 11 شاهداً أقسموا أن آن لعنتهم وعنَّفتهم في الشوارع، وأنها كانت مصدر إزعاج عام. أنكرت آن التهم، وقد تبعها مجموعة من الأصدقاء شهدوا بجودة شخصيتها. وكان الأكثر شهرة

---

(1) بريسبيتاري: مشيخي متعلق بالكنيسة المشيخية التي يحكمها شيوخ متساوين في الرتبة، وخاصة الكنيسة الوطنية في اسكتلندا. (معجم أكسفورد المحيط)

بينهم السيناتور جون إيتون الذي دافع عنها بحرارة. لكن القضاة رأوا في النهاية أنها مذنبة.

حان وقت العقاب، وأرسل القضاة في طلب مقعد الغطس (مقعد يجلس عليه المذنب ويُغط في الماء عدة مرات عقاباً له) الذي نُصب في فناء مبنى البحرية في ألكسندريا، ثم ثُبِّت وأصبح جاهزاً. لكن قبل لحظة من تنفيذ الحكم أدركوا أنهم لن يستطيعوا إنزال عقوبة بهذا الشكل البربري. وبدلاً من ذلك غرموا آن بعشرة دولارات لسلاطة لسانها، وطالبوها بخمسين دولاراً ضماناً لعدم ارتكابها مثل تلك الجريمة مرة ثانية. دفع المبلغ صحافيان من أصدقاء آن وأطلق سراحها.

إن قسوة المحاكمة، والإذلال أثرا على مسيرة آن بصفتها كاتبة جوالة. وأثناء رحلتها الأخيرة إلى الجنوب أدركت أنها لم تعد قادرة على الترحال. علاوة على ذلك لم تعد كتبها رائجة وانحدرت مبيعاتها. لم يكن لديها خيار سوى الإقامة في واشنطن واستثمار ما بقي معها من مال في مشروع ما. وقد وجدت المشروع الذي يتوافق مع موهبتها في الصحافة. وهكذا غدت آن رويال البالغة من العمر 62 عاماً المحررة والناشرة لصحيفة أسبوعية خاصة بها.

ظهر العدد الأول من صحيفة «بول بري» في شوارع واشنطن بتاريخ الثالث من كانون الأول عام 1831. وحوت صفحاتها الأربع دعايات وأخباراً محلية ونكات ومقتطفات من روايات وتعليقات سياسية وافتتاحية حيوية بقلم صاحبة الجريدة. «سيستمر قلمنا بنفس العزم الذي كان عليه فيما مضى. ليكن مفهوماً أننا لسنا حزباً. لن نقاوم ولن ندعم أي

شخص من أجل الرئاسة. سياساتنا تحقيق الرخاء والسعادة لبلدنا. ولتحقيق ذلك سنقاوم كل أصناف الشرور السياسية ونكشفها، كما سنقاوم الخداع الديني بلا خوف....».

في الواقع، قلة من أولئك الذين قرأوا «بول بري» لم تحدوهم الرغبة في قراءتها ثانية. فطوال خمس سنوات كانت واحدة من أكثر الصحف حيوية. فكما في كتبها، هاجمت آن بعنف المناهضين للماسونية والإنجيليين والفساد السياسي وتحديد النسل وممارسة الجلد في البحرية وبنك الولايات المتحدة. ونادت بحرية التعبير والهجرة المفتوحة وتحسين أوضاع العمال وإنصاف الهنود والتوسع الإقليمي واستقرار النقد وحقوق الولايات ومعاشها التقاعدي.

كان ثمة مواضيع الفضائح، لكنها كانت تُدقق وتُعد بحذر قبل نشرها. وكما فسرت آن في إحدى افتتاحياتها: «تلقينا قصة فظيعة حول المعاملة البشعة التي عامل بها بريسبيتيري بارز أنثى ليس لها حامٍ. لكنا رفضنا نشرها لعدة أسباب: وصلتنا متأخرة جداً؛ وهي شخصية جداً؛ ولا تحمل توقيعاً. إنها ضد شخص خاص. الرجال البارزون هم أداة لعب جميلة».

واصلت آن في جميع المراحل قتالها من أجل الحصول على معاش تقاعدي. وحين عُمل بمقتضى الإقرار الرسمي الذي جهزه لافاييت، أقر الكونغرس أخيراً أن الكابتن رويال خدم إبان الثورة، وأن آن كانت بالتأكيد زوجته، ومع ذلك رُفض طلبها ثانية بدعوى أن آن تزوجت عام 1797، والقانون يمنح الإعانات المالية للأرامل اللواتي تزوجن قبل عام

1794. ولكن في عام 1848 تحرر الكونغرس من هذا القانون، وتكلل نضال آن الذي دام 24 عاماً بالنصر. وخُيِّرت آن بأحد أمرين، إما أن تتقاضى سنوياً، مدى الحياة، 480 دولاراً، وإما أن تتقاضى 1200 دولاراً دفعة واحدة. ولما كانت آن في التاسعة والسبعين من عمرها ومريضة ومدينة فقد اختارت أن تتقاضى 1200 دولاراً دفعة واحدة. وكان ذلك خطأ لأنها عاشت ست سنوات أخرى. وحين واجهت التزاماتها غير المدفوعة، ورُكبت مطبعة جديدة، غادرت ومعها ثلاثة دولارات.

في عام 1854، حين بلغت الخامسة والثمانين كانت ما تزال تعمل. وحين رغبت الآن في إجراء مقابلة مع الرئيس فرانكلين بيرس، دُعيت إلى البيت الأبيض. لقد مضى ربع قرن منذ أن نصبت فخاً لرئيس سابق عارٍ لتحظى بتقريرها.

كان ذلك آخر تقرير هام لها. ففي صباح الأحد الموافق في 1 تشرين الأول عام 1854 توفيت وهي نائمة. وقد كتبت صحيفة واشنطن المسائية: «لقد احتفظت آن بجميع ميزات التفكير، المزاج والسلوك الاجتماعي، الذي جعلها شهيرة في عموم البلاد». دُفنت آن في المقبرة التابعة للبرلمان. وكانت ما تزال مدينة لصاحبة منزلها بستة دولارات. ومع ذلك الدين الذي سُدد بلغ إرثها الكلي واحداً وثلاثين سنتاً.

لكن الإرث الذي خلفته وراءها تجاوز المال. كانت آن رويال، بطريقة أكثر محدودية وأكثر غرابة، تماماً مثلما زعم أحد كُتاب السير أن زولار هو ـ لحظة في ضمير الإنسانية[1].

(1) أيرفينغ والاس، الثقة، دار المدى، بيروت 2007، ص265 ـ 284.



الإنترنت
وفضائحه العنكبوتية

الفضائح المصورة
على موقع «يوتيوب»

لم تجد مجلة «تايم» الأميركية الشهيرة كلمات لوصف موقع «يوتيوب» You Tube على الإنترنت سوى القول أنه: «أهم اكتشاف في عالم الإنترنت... وقوة عابرة للحدود ولوسائل الإعلام... والموقع الأكثر تأثيراً في الثقافة الشعبية، وخصوصاً في الشباب، في كل مكان تصل إليه ثورة المعلومات على الكوكب». وقبل أشهر قليلة، أبرم محرك البحث «غوغل» Google، وهو الأكثر استخداماً على الإنترنت، صفقة لشراء ذلك الموقع مقابل 1,65 بليون دولار. وبدت تلك الصفقة مدهشة، بالنظر إلى «صغر سن» موقع «يوتيوب»، الذي هو مساحة مفتوحة لتبادل أشرطة الفيديو التي يصنعها الجمهور بوسائل مختلفة، وخصوصاً أشرطة الخليوي، فقد تأسس عام 2005 كشركة خاصة، سرعان ما أصبحت قادرة على تغيير موازين قوى الإعلام العام.

ورَفد الموقع الإعلام الإلكتروني بسيول من أفلام الفيديو، يفوق عددها راهناً 70 مليون شريط وتساهم تلك الأفلام في إغناء صفحات المدونين الإلكترونيين (البلوغرز) ومنتديات الحوار على الشبكة

الإلكترونية، من خلال تقديم عروض حيّة وأحداث يومية، إضافة إلى إعلانات الترويج ومواد الدعاية وبرامج الموسيقى ومواد الترفيه وغيرها مما يبث عبر الشبكة الدولية للمعلومات مجاناً، ومن دون حواجز جغرافية أو سياسية أو عقائدية. وخلال أقل من سنتين بعد انطلاقته، بات «يوتيوب» من أكثر المواقع الإلكترونية إثارة للجدال، لا سيما في الأوساط السياسية والحكومية التي أقدم بعضها، كحال تركيا وتايلاند والصين، على منع الجمهور من الوصول إليه. وعمدت بعض السلطات الرسمية، وعلى غرارها مجموعة من شركات الموسيقى والمعلوماتية، إلى إقامة دعاوى قضائية ضد ذلك الموقع، لأسباب تراوحت بين الاعتداء على حقوق المؤلفين والناشرين وبين انتهاك الحرمات الأخلاقية وتهديد لسلامة الأمن العسكري والوطني![1].

تناقضات البنتاغون

في خطوة اعتبرت أولى من نوعها، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية في تاريخ 18 أيار (مايو) 2007، عن اتخاذ إجراءات صارمة تحظر على جنودها في أفغانستان والعراق، والذين يستخدمون الشبكات العسكرية، من تصفح 13 موقعاً إلكترونياً، بينها «يوتيوب». وبرر البنتاغون تلك الخطوة بدواع تتعلق بالحفاظ على الأمن القومي وحماية المعلومات وتقليل الضغط على شبكات وزارة الدفاع. وصرح الناطق باسم البنتاغون الليوتنانت جيفري غوردن أن هذه الإجراءات تهدف أساساً إلى

(1) علي حويلي، الحياة 25 ـ 5 ـ 2007.

تجنب إثقال الشبكة العسكرية للجيش الأميركي بمواد كبيرة الحجم، مثل ذلك التي تكون عليها الصور وأفلام الفيديو، التي تتوافر من طريق الإنترنت. كما بيّن أن هذا الحظر يحول دون إصابة أنظمة المعلوماتية الأميركية بالفيروسات المدمرة، ويؤمن بالتالي سرعة نظام التشغيل وسلامته. كما أعلن أن الحظر يستثني الجنود الذين يتصلون بالإنترنت مباشرة، من دون المرور بالشبكة العسكرية للبنتاغون[1].

عقلية البروباغندا تواجه أشرطة الإنترنت

في تعامله القلق مع موقع «يوتيوب»، لم تقف وزارة الدفاع الأميركية عند التقييد والمنع، بل تجاوز ذلك إلى نوع من التشجيع «الانتقائي» لاستخدام ذلك الموقع عيّنه! وفكرت في استغلال شهرة الموقع المتسارعة، لنشر مواد بصرية ـ مسموعة تتلاءم مع الصورة التي تريد رسمها للجيش الأميركي، وخصوصاً لقواته في العراق وأفغانستان.

ففي تقرير بثته محطة «أيه بي سي» الأميركية، في وقت قريب من الإعلان عن الحظر المُشار إليه أعلاه، جاء: «إن الجيش الأميركي نقل معركة العراق إلى موقع «يوتيوب» للفت الانتباه إلى الجوانب الإيجابية التي تتحقق على يد الأميركيين وحلفائهم في تلك البلاد». ويتطابق محتوى ذلك التقرير مع تصريحات الكولونيل كريستوفر جارفر، الناطق الرسمي باسم القوات الأميركية في العراق وجاء فيها أن اللجوء إلى ذلك

(1) م.ن.

الموقع: «بات ضرورة قصوى... إن المطلوب هو استخدام «يوتيوب» لمواجهة الجماعات الإسلامية المتشددة التي تدأب على استخدام الإنترنت، وتبث أفلاماً لرهائن ولهجمات على القوات الأميركية... إن ذلك (نشر أفلام البنتاغون على «يوتيوب») يُساهم أيضاً في تخفيف موجة التشكيك في الدور الأميركي في العراق». وأضاف: «إن موقع «يوتيوب» قفز خلال الشهرين الأخيرين إلى المرتبة 16 بين القنوات الأكثر جماهيرية على «الويب»، إذ يشاهده يومياً ملايين الأشخاص».

ويبدو واضحاً أن دخول الجيش الأميركي إلى الفضاء الافتراضي يهدف إلى ترويج بروباغندا مغايرة لما يجري على أرض الواقع في العراق، ولإخراج الرأي العام الأميركي من صور العمليات التي تستهدف جنوده وآلياته، من خلال بث مشاهد إنسانية يلتقطها المصورون العسكريون ويعلقون عليها ثم يرسلونها عبر الإنترنت. وتتضمن تلك المواد مشاهد لجنود أميركيين يوزعون الهدايا وكرات القدم للأطفال، ويقدمون الخدمات الطبية للمرضى من المدنيين وغيرهم. ومن الملاحظ أن القادة الأميركيين يشجعون جنودهم على المساهمة في مثل هذه اللقطات ويتركون للجمهور حرية التعليق عليها. وفي رأي غوردن نفسه، فإن مجمل ردود الفعل على ما يرسل من صور وأشرطة فيديو: «إيجابي بمعدل 80 إلى 90 في المئة». واستثنى من ذلك التقويم بعض الأصوات المُعترضة التي وصفها بأنها: «تندرج في خانة الدعاية ضمن معركة كسب القلوب والعقول»[1].

---

(1) م.ن.

مدونات مخالفة تتغذى من «يوتيوب»

يصعب النقاش في موقع «يوتيوب» من دون الحديث عن علاقته بالمدونات الإلكترونية («بلوغز»)، التي تتغذى من أشرطة «يوتيوب»، كما تبث إليها مواد مرئية ـ مسموعة أيضاً، في علاقة تفاعلية لافتة. وهكذا، انعكس موقف البنتاغون «المتناقض» من «يوتيوب» على المدوّنات الرقمية للجنود الأميركيين في العراق. فخلافاً لما يروجه الإعلام العسكري الأميركي، اعترف أحد الجنود السابقين في العراق (كولبي بازل، من مشاهير «البلوغرز») على صفحة من مدونته بأن: «الطريقة التي نتصدى بها لنفوذ الجماعات المتشددة كان بطيئاً، واكتسابنا ثقة العراقيين كان هزيلاً إلى حد كبير».

ولكثرة الطلب على ما كتبه في مدونته، جمع بازل ما كتبه عن العراق في كتاب ترجم إلى 7 لغات عالمية، وصدر أخيراً تحت عنوان «الحرب التي خضتها لقتل الوقت في العراق». وتضمن الكتاب يومياته عن مجريات الحرب في العراق وفظاعتها، وكذلك الخوف المقيم في نفوس الجنود الأميركيين، والعنف المفرط في التعامل مع المدنيين المناهضين للاحتلال وغيرها. وفي مكان آخر من ذلك الكتاب، ورد ما يلي: «تخرج في مهمة بحث وتعود وتجلس أمام الكومبيوتر وتكتب ليس للآخرين وحسب، وإنما لنفسك أيضاً... ربما لقتل الوقت أيضاً». وجاء في مدوّنة لجندي آخر يدعى بيل روجيو ورد: «انفجار سيارة في العراق... مقتل 30 شخصاً وجرح 10.... مقتل جنديين أميركيين.... فرار أحد الجنود مذعوراً وهو يصيح «حرب قذرة أرجو أن تنتهي بسرعة»... لقد صوّر بعضنا هذه الأمور ونشروها على «يوتيوب»، فمن سيراها»؟

تلفزيون كندا «يتصيّد» بشبكة الإنترنت

تتزايد باضطراد عمليات التحرّش الجنسي بالأطفال عبر الإنترنت، ويقع العديد منهم ضحايا لـ «وحوش»، يستغلون براءتهم ويستدرجونهم بشتى وسائل الإغراء والترغيب من دون أن تتمكن السلطات الأمنية أو القضائية غالباً من الإمساك بهم. وباتت تلك التعديات من أخطر مظاهر الانحلال الخلقي والانحرافات الاجتماعية التي تمارس في غرف الدردشة على أكثر من 100 ألف موقع الكتروني.

في المقلب الآخر لهذه الصورة المتشائمة، قدّم الإعلام المرئي - المسموع في كندا نموذجاً جريئاً عن الإحساس بالمسؤولية، وكذلك القدرة على المساهمة في قلب السحر على الساحر، وتحويل الإنترنت إلى شبكة لاصطياد «وحوش التحرش بالأطفال».

وعمد فريق في إحدى الأقنية المتلفزة الكندية إلى تعقب مجموعة من المتحرشين بالأطفال عبر النت؛ فاستدرجهم وضبطهم متلبسين بالجرم المشهود. وقوبل عرض تفاصيل العملية في برنامج تلفزيوني بارتياح شعبي ورسمي وإعلامي كبير[1].

---

(1) علي حويلي، الحياة 10 ـ 4 ـ 2007.

في تفاصيل تلك العملية، التي تعتبر أولى من نوعها، أمسك فريق فني من برنامج «دبليو فايفز» W fives الإخباري الذي تبثه محطة «سي تي في» CTV الكندية زمام المبادرة بالتعاون مع الشرطة والقضاء، واستأجر منزلاً ليكون مصيدة للمجرمين. واستعان بالأميركي جيمس مكلولين، الخبير في مكافحة الجريمة على الويب، الذي تولى تدريب الفريق على لوجستيات الاستدراج، بما فيها توزيع الكاميرات الخفية في زوايا المنزل وعلى الشرفات والمداخل الموصلة إليه وتحضير آلات التسجيل وأجهزة الكومبيوتر والإنترنت وتحديد مواقع المراقبة لرجال الشرطة المدنيين وغيرها.

كما اختير الضحايا «المُفترضون» من طلاب يدرسون علم الجريمة في الجامعات الكندية، ودُرّبوا على كيفية التظاهر بأنهم بنات وصبيان تتراوح أعمارهم بين 11 و14 سنة. وتضمن دورهم تلقي الرسائل الإلكترونية أو الأحاديث التي يطلقها المتحرشون من غرف الدردشة، وضمنها عبارات عاطفية غير بريئة مع إلحاح على اللقاء. وبعد تأكد «الضحايا» (وفريق العمل) من صحة تلك الرسائل، عمد إلى تسجيلها. وكذلك طُلب من الأطفال المموّهين، الذين عملوا عبر أسماء مستعارة، أن يرشدوا المتحرشين إلى أمكنة محددة على خرائط تفصيلية تحتوي على اسم المنطقة والشارع ورقم المنزل. واستغرقت التدريبات أكثر من خمسة أسابيع وأحيطت بكتمان شديد.

وفي لحظة الصفر، كان الفريق التلفزيوني جاهزاً في انتظار وصول

«صيادي الأطفال» من المتحرشين. ووقع في الشبكة 7 أشخاص تراوحت أعمارهم بين 23 و35 سنة. وعيّن موعد محدد لاستقبال كل منهم على انفراد، وعند وصول أحد المتحرشين، كانت الكاميرات الخفية تواكبه منذ اللحظة التي يغادر فيها سيارته إلى حين وصوله إلى المنزل، وبعد أن يقرع الجرس تستقبله: مثلاً، فتاة من الأطفال «المفترضين» بابتسامة مزيفة على رأسها منشفة وتشير إليه بالجلوس ريثما تخلع ثيابها في غرفة جانبية. في هذه اللحظة يظهر أحد رجال الأمن ويضبطه بالجرم المشهود، وفي يده ملف كامل يتضمن كل الوثائق التي تدين تصرفاته الشاذة وتؤكد على تحرشاته الجنسية مع الفتاة «المُغرّر بها». وهكذا، وثق شريط الفيديو المصور الذي بثته محطة «سي تي في» اعتراف وحوش الجنس بأفعالهم الشنيعة. وقدّم بعضهم اعتذاره وأبدى أسفه عن أفعاله.

واللافت أن هؤلاء المجرمين، على رغم تلبسهم، لم يجر توقيف أي منهم ولا إحالته إلى القضاء، إذ اكتفت الشرطة بالتشهير بهم في وسائل الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع والاحتفاظ بملفاتهم كتدبير رادع معنوياً.

أما فريق «دبليو فايفز» فاعتبر أن الحدث ليس مجرد سبق إعلامي، بل رسالة موجهة إلى الحكومات التي ما زالت تمانع من إصدار تشريعات صارمة للحد من العبث بالإنترنت، وخصوصاً تجريم التحرشات الجنسية بالأطفال[1].

---

(1) م.ن.

فضح أكبر شبكة تجسس إلكترونية في العالم[1]

تحت عنوان «آذان كبيرة . . أسرار كبيرة» كتب ديڤيد روبي من شبكة ABC الإخبارية الأميركية: «إن الشكوك تساور بعض أقرب حلفاء أمريكا في أوروبا، إزاء وجود مركز تنصت أمريكي ضخم، أقيم في خلاء لا تسكنه إلا الرياح والمستنقعات شمالي إنجلترا، ويتجسس - في سرية - على حكومات وشركات ومواطنين». أوضح روبي أن محطة التنصت السرية هذه مقامة في منطقة منويز هيل في مقاطعة يورك شاير البريطانية، وأن عدد الأميركيين العاملين بها يقدر بأكثر من ألف شخص، وتأسست قبل ما يقرب من 40 عاماً لمراقبة الاتحاد السوڤياتي، لكنها ومنذ زمن الحرب الباردة، استمرت في التوسع وزودت بمعدات تنصت ذات تقنيات عالية، قدرت قيمتها بمئات آلاف الملايين من الدولارات، وقادرة على رصد ملايين المحادثات الهاتفية ورسائل الفاكس والبريد الإلكتروني E.mail .

---

(1) نيكي هاجر، (CAQ) أعيد نشره في وجهات نظر نيسان 2000 ترجمة جمال إسماعيل.

ونقل ديفيد روبي عن الخبراء قولهم: «إن بالإمكان مشاهدة أكثر من 24 هوائياً رادارياً تبدو واضحة للعيان، جنباً إلى جنب مع هوائيات «أطباق» ضخمة للأقمار الصناعية، ومعدات تنصت أخرى، تستخدم في جلب وتخزين معلومات أقمار التجسس الأمريكية، التي تخترق الاتصالات المتبادلة عبر الأقمار الصناعية التجارية في أوروبا وشمال أفريقيا، وغرب آسيا».

ومن المفترض ـ يقول روبي ـ أن يستخدم هذا الموقع في رصد «أمور» تمس الأمن القومي مثل «تكديس الأسلحة وتهريب المخدرات والأنشطة الإرهابية»، لكن تحريات مراسلي الصحافة الأوروبيين، أثبتت أن «مركز منويز هيل»، وموقعاً نظيراً له في «باد ايبلينج» بألمانيا، اتخذا من الشركات وجماعات الحريات المدنية، وبعض الشخصيات الحكومية والرسمية، أهدافاً للمراقبة.

قاموس ECHELON

ما أشار إليه ديفيد روبي باختصار، أورد تفاصيله ـ بإسهاب ـ صحفي آخر هو نيكي هاجر، وذلك في كتاب أحدث ردود فعل واسعة، وسلطت عليه الأضواء فصلية «كوفرت أكشن».

في «تحرياته» يقول «هاجر»: «إن الولايات المتحدة اتخذت في نهاية الثمانينيات قراراً من المحتمل أنها تندم عليه الآن، ويتعلق بـ «تأهيل» نيوزيلندا للانضمام إلى نظام تخابر عالمي جديد شديد السرية.

أوضح «هاجر» أن تحرياته، كشفت النقاب عن واحد من أضخم

مشروعات التجسس في العالم، ويسمح لأجهزة الاستخبارات برصد معظم الاتصالات العالمية سواء عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو برقيات أجهزة التلكس.

وعلى مدار 40 عاماً ـ يقول هاجر ـ استمر مكتب أمن الاتصالات الحكومية في نيوزيلندا (GCSB)، ويعد نظيراً لوكالة الأمن القومي الأمريكي (NSA)، استمر في تقديم المساعدات لحلفاء نيوزيلندا الغربيين للتجسس على دول في إقليم الباسفيك «دون علم الشعب النيوزيلندي أو كبار مسؤوليه المنتخبين».

أوضح هاجر أن تحرياته اعتمدت على مقابلات صحفية مع أكثر من 50 شخصاً، يعملون أو سبق لهم العمل داخل أجهزة الاستخبارات النيوزيلندية، كما اعتمدت على وثائق تكشف النقاب عن المشروع الذي صممته وتشرف عليه NSA، ويستخدم في اعتراض الاتصالات الهاتفية ورسائل الفاكس والتلكس والبريد الإلكتروني المتدفقة عبر شبكات الاتصالات العالمية، والذي يطلق عليه اسم «ECHELON».

وعلى عكس العديد من نظم التجسس الإلكترونية التي طورت خلال الحرب الباردة، تم تصميم «ECHELON» للتعامل مع أهداف غير عسكرية: حكومات، منظمات، شركات، وأفراد.

وليس جديداً أن تعمد أجهزة الاستخبارات إلى رصد البريد الإلكتروني أو شبكات الاتصالات العامة. الجديد في الوثائق التي سربها عاملون في استخبارات نيوزيلندا، هو المعلومات المحددة حول: أين

يحدث التجسس، كيف يعمل النظام، وما هي قدراته ونقاط ضعفه، والعديد من التفاصيل الأخرى ومن بينها الشفرة السرية.

تجسس.. دون تفرقة!

وطبقاً لتحريات «هاجر»، فإن نظام «ECHELON» لم يصمم للتنصت على بريد إلكتروني، أو رسائل فاكس لأفراد بعينهم، فالنظام يعترض ـ دون تفرقة ـ كميات هائلة جداً من الاتصالات، ويستخدم أجهزة الكمبيوتر للتعرف على استخراج الرسائل «ذات الأهمية». ولهذا الغرض أقيمت سلسلة من المحطات السرية حول العالم للمساعدة على اعتراض ومراقبة كل شبكات الاتصالات الدولية الرئيسية.

بعض هذه المحطات ترصد الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، والبعض الآخر لرصد شبكات الاتصالات الأرضية وغيرها من اتصالات لاسلكية. ويربط نظام «ECHELON» ما بين كل هذه «التسهيلات» السرية، ويوفر للولايات المتحدة وحلفائها، القدرة على اعتراض ورصد حصة كبيرة من الاتصالات الجارية فوق كوكب الأرض.

وتقوم أجهزة الكمبيوتر داخل كل محطة ضمن شبكة «ECHELON»، بالبحث ـ تلقائياً ـ عبر ملايين الرسائل المعترضة، عن الرسائل التي تحتوي كلمات تم من أجلها تصميم «مفتاح كلمات» خاص، أو برنامج يتضمن كل أسماء الأشخاص والمواقع والموضوعات التي قد تذكر. وكل كلمة في كل رسالة يتم اعتراضها في كل محطة يجري فحصها سواء جاءت عبر رقم هاتف أو عنوان بريد إلكتروني مدرج أو غير مدرج على قوائم البحث.

وداخل محطات هذه الشبكة المنتشرة حول الكرة الأرضية، أجهزة كمبيوتر تعرف بـ «قواميس ECHELON» وهي أجهزة تستطيع أن تبحث - تلقائياً - عن «كلمات دالة» عبر حركة الاتصالات. ويقول نيكي هاجر: «إن هذه الأجهزة موجودة منذ السبعينيات تقريباً، لكن نظام «ECHELON» جاء ليربط بين كل هذه الأجهزة، ويسمح للمحطات بأن تعمل كأقسام أو عناصر رئيسية وباندماج كلي.

وترتبط NSA ومكتب أمن الاتصالات النيوزيلندية GCSB، باتفاقية تعرف بـ UKUSA، والتي تضم أيضاً رئاسة الاتصالات الحكومية في بريطانيا GCHQ، مؤسسة أمن الاتصالات الكندية DSD. وقد بدأ هذا التحالف في شكل جهود مشتركة خلال الحرب العالمية الثانية، لاعتراض الاتصالات اللاسلكية، واستهدف الاتحاد السوڤيتي بالدرجة الأولى.

وقبل أن يبدأ نظام «ECHELON» في العمل، كان الحلفاء ضمن منظومة UKUSA، يتبادلون الخدمات والمعلومات الاستخبارية فيما بينهم، لكن كل وكالة كانت تعالج وتحلل ما يصلها من معلومات داخل محطاتها وبشكل مستقل.

ومع بدء العمل بنظام «ECHELON»، لم يعد «قاموس» أجهزة كمبيوتر محطة بعينها يتضمن «مفتاح الكلمات الدالة» للوكالة الأم فحسب، بل يحتوي أيضاً قواميس وقوائم بقية «الشركاء».

وعلى سبيل المثال، نجد أن أجهزة كمبيوتر محطة رصد الأقمار

الصناعية الواقعة في منطقة «واي هوباي» إلى الجنوب في نيوزيلندا، تحتوي على قوائم بحث خاصة بـ DSD, GCHQ, NSA وCSE، بالإضافة إلى قوائمها الخاصة. وعندما يواجه قاموس الكمبيوتر رسالة تحتوي كلمات تتطابق مع كلمات قائمة إحدى الوكالات الحليفة، يتم التقاطها تلقائياً، وترسل مباشرة إلى مقر قيادة الوكالة المعنية. ولا أحد في نيوزيلندا يفحص أو يرى المعلومات التي تجمعها محطة نيوزيلندا لوكالات أجنبية. وهكذا تعمل المحطات الأصغر داخل منظومة UKUSA لصالح وكالة NSA الأمريكية، وكأنها قاعدة تابعة - بشكل صريح - لها.

الدور البريطاني:

في عام 1991 بثت محطة تليفزيون جرانادا البريطانية ضمن برنامجها التسجيلي «العالم في حركة» مقابلة مع موظف سابق كان يعمل داخل رئاسة الاتصالات الحكومية البريطانية GCHQ تحدث خلاله عما وصفه بـ «إساءة استخدام القوة داخل تلك الهيئة البريطانية». كما تحدث المصدر الذي لم يكشف النقاب عن شخصيته، عن مقر سري «من الطوب الأحمر ويحتل العقار رقم 8 في شارع بالمر بوسط لندن» وقال إن الـ «GCHQ» تقوم من داخل هذا المبنى باعتراض برقيات التلكس التي تمر إلى أو تخرج من لندن ويتم إدخالها إلى أجهزة كمبيوتر عالية التقنية وتعرف باسم «القاموس».

ويشرح المصدر أن عدداً من الفنيين المهرة العاملين في مؤسسة

الاتصالات الهاتفية البريطانية قد جندوا من أجل عمليات التجسس هذه «التي لا صلة لها بقضايا الأمن القومي» وأنهم يرصدون «كل شيء».

ويقول نيكي هاجر إن ما لم يكشف عنه المصدر هو أن «القاموس» الذي أشار إليه ليس نظاماً بريطانيا فحسب، بل نظام يشمل كل دول اتفاقية UKUSH.

وفي السياق نفسه، يصف الباحث البريطاني دونكان كامبل، كيف تراقب محطة منويز هيل الأمريكية في بريطانيا شبكة اتصالات الميكروويف البريطانية. ويقول إن المحطة تعد بلا شك أكبر وأقوى شبكة ضمن منظومة UKUSA، وقد حصلت عام 1991 على جائزة «محطة العام» لدورها في حرب الخليج الثانية.

وتساعد محطة منويز هيل في اعتراض اتصالات شبكات الميكروويف وتعمل كمحطة أرضية لأقمار التجسس الإلكتروني الأمريكية، كما تعترض خطوط الهاتف عبر شبكات الميكروويف قصيرة المدى مثل الاتصالات اللاسلكية العسكرية.

والمحطات الأخرى التي تتم تغذيتها بمعلومات الأقمار الصناعية عبر شبكة ECHELON هي: محطة «باين جاب» التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA بالقرب من «أليس سبرنج» في وسط أستراليا، ومحطة «باد ايبلنج» الألمانية وعدة محطات تشكل في النهاية شبكة «ECHELON» العالمية الرئيسية.

جنود إسرائيليون يتبادلون صور الشهداء الفلسطينيين على هواتفهم

أيضاً يدخل الهاتف الخلوي على خط الفضائح من باب الكشف أو الترويج فقد ذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، أن قوات الجيش الإسرائيلي في المناطق الحدودية لقطاع غزة يتبادلون عبر هواتفهم الخلوية صوراً للشهداء الفلسطينيين، لتخفيف حالات التوتر التي تصيبهم.

ونقلت الصحيفة عن جنود إسرائيليين أن هذه الصور أصبحت «مطلوبة» في كافة المواقع العسكرية الإسرائيلية عند الحدود مع القطاع ويتم إرسالها من خلوي إلى آخر، مشيرة إلى أنها تلقت صوراً التقطها جنود من لواء «غفعاتي» واللواء الشمالي في قطاع غزة بعد اشتباك مسلح مع مسلحين فلسطينيين.

وبرر أحد الجنود، الذي درج على جمع صور لشهداء في القطاع، هذه الظاهرة بأنها طريقة لمواجهة الضغوط النفسية و«تخليد انتصار قواتنا على المخربين».

وأكد جنود أن الضباط الكبار يفضلون غض الطرف، ويسمحون للجنود بجمع هذه الصور «لإزالة التوتر النفسي عنهم».

وأشارت الصحيفة إلى أن هذه ليست ظاهرة جديدة، إذ كان الجنود الإسرائيليون الذين شاركوا في حرب لبنان الثانية وزعوا بعد انتهاء الحرب صوراً لشهداء من حزب الله في منتدياتهم على شبكة الإنترنت[1].

---

(1) السفير 2 ـ 11 ـ 2007.



ISBN 978-9953-76-334-7